



برعاية



مجموعة طلال أبوغزالة
Talal Abu-Ghazaleh Organization



3

الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

من إصدارات
الشبكة الإقليمية
للمسؤولية الاجتماعية
2019





الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

من إصدارات
الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
الجزء الثالث - ٢٠١٩م

لجنة مشروع
الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

• بروفيسور يوسف عبدالغفار
إشراف عام

• أ.د علي آل إبراهيم
رئيس التحرير المسؤول

• د. نعيمة الغنام
رئيسة الهيئة الاستشارية

• أ. خديجة بابكر محمد
المنسق العلمي

• أ. حسن جاسم الجاسم
المستشار اللغوي

• أ. عبدالرحمن فضلو الشنقيطي
المدقق اللغوي

• أ. أمجد سيد مكنن عبداللّٰه
المستشار الإعلامي

Harmony Design

المحتويات

رقم الصفحة	المقال	ت
7	برنامج الدكتور طلال أبوغزالة الفكري للمسؤولية المجتمعية هيئة التحرير	1
10	البناء المستدام لمنظماتنا الخيرية والمجتمعية البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية	2
12	تجربة المعهد العربي للتخطيط في الممارسة والترويج لأهداف وأبعاد أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية الدكتور بدر عثمان مال الله مدير عام المعهد العربي للتخطيط - دولة الكويت السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية	3
20	البيئة والتنمية المستدامة في قطر: الإنجازات والتحديات الدكتور محمد بن سيف الكواري السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية المفوض الأممي للترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	4
24	دور المجتمع الأكاديمي في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية في ضوء مسؤولياته الاجتماعية الدكتور خليل الخطيب أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد - جامعة صنعاء مدير عام الدراسات والبحوث - وزارة التعليم العالي - اليمن	5
27	الإعلام المسؤول والتحديات الاقتصادية نحو استدامته أ. د علي عبدالله إبراهيم رئيس التحرير المسؤول للكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية	6
29	المسؤولية المجتمعية كجزء من منظومة بناء المستقبل الدكتور صالح سليم الحموري السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية	7

31	المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة الدكتور عماد سعد استشاري استدامة ومسؤولية مجتمعية، الإمارات	8
33	تعزيز التأثير الملموس لأخلاقيات الأعمال على تدعيم وتمكين المجتمع المدني النائب فؤاد مخزومي رئيس مجلس إدارة مؤسسة المخزومي	9
36	بمفاهيم أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية ومجالات تطبيقهما في المملكة العربية السعودية الدكتورة انتصار أحمد فلمبان رئيسة لجنة المرأة والأسرة بالمنظمة العربية للسلامة المرورية	10
39	تعزيز ممارسات وتطبيقات أخلاقيات الأعمال على المستوى المؤسسي وطنياً أو دولياً الأستاذ جمال بن عبيد البح رئيس منظمة الاسرة العربية - السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية	10
43	إعادة تدوير مصادر الخبرات البشرية الدكتور عواطف عبدالرحمن القطان ماجستير إدارة أعمال - مدير عام شركة الكويت للتقدمية للإستشارات الإدارية	11
46	القيادات المصرفية ودورها في تعزيز المسؤولية المجتمعية: تجارب ودروس مستفادة الدكتور وليد عبد موله مستشار في الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط	12
53	أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية الدكتور يوسف بن عثمان الحزيم الأمين العام لمؤسسة العنود الخيرية - الرئيس التنفيذي لمؤسسة العنود للاستثمار	13
61	التقنيات الحديثة في تدريس أهداف التنمية المستدامة الأستاذة مرام عبدالمجيد القاسمي معلمة لغة عربية - مختصة في تدريس أهداف التنمية المستدامة	14
63	أهداف التنمية المستدامة: 2015-2030 لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة الدكتورة هلا السعيد أكاديمية وباحثة في مجال شؤون الإعاقة	15

71	المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية كشريك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 الأستاذة شامة عوض الكريم عبد السلام عثمان محاضر بجامعة النيلين قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية	16
74	دور المسؤولية الاجتماعية للصحافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأستاذ عصام بابكر كوكو رئيس مركز الخرطوم للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة	17
77	دور الإعلام في نشر الوعي بقضايا التنمية المستدامة الأستاذة خولة مرتضوي إعلامية وباحثة أكاديمية- جامعة قطر	18
80	حوكمة ممارسات أهداف التنمية المستدامة 2030 الأستاذ خالد مفتاح باحث أكاديمي	19
82	المسؤولية الاجتماعية التثقيفية في القانون المحامي عبدالله ضعيان العنزي رئيس لجنة التنمية المستدامة في جمعية المحامين الكويتية - دولة الكويت	20
84	التغيرات المناخية وتأثيرها على الفقراء الأستاذ محمد إبراهيم خاطر كاتب ومدرب، المشرف على موقع تعارفوا	21
87	المسؤولية الاجتماعية.. تنمية مستدامة ومنافع عديدة للقطاع الخاص الدكتور يعقوب محمد بنى هذيل الأمين العام للمنظمة الدولية للمسؤولية المجتمعية - امريكا - الاردن	22
90	أخلاقيات العمل في المجال الإعلامي التقليدي والحديث المستشار بدر محسن المطيري مستشار في الإعلام والتنمية وخبير في المسؤولية المجتمعية	23
94	المصداقية في إدارة الأعمال الدكتور ميسر صديق الخبير الدولي و المدرب الدولي المعتمد في المسؤولية الاجتماعية	24
96	المسؤولية المجتمعية لدى المصارف الإسلامية في مملكة البحرين (السكن الاجتماعي نموذجاً) الأستاذ محمد حمزة علي عبدالرحمن فلامرزي باحث في مرحلة الدكتوراة لتخصص الفقه وأصوله	25

100	دور التميز المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الدكتور شهاب أحمد العثمان المدير العام لمعهد الانجاز المتفوق للتدريب والاستشارات الإدارية والاقتصادية والمالية	26
103	المسؤولية الاجتماعية أيقونة الشراكة بين الدولة وقطاع الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة الأستاذ ابراهيم ناصر المعطش الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للمركز السعودي للمسؤولية الاجتماعية	27
106	الطاقة النظيفة من أجل تنمية مستدامة أفضل الدكتور محمد عبدالله الشيباب اكاديمي وخبير في مجال التنمية والتخطيط البيئي	28
109	تسويق القيم عبر برامج المسؤولية الاجتماعية الدكتور زهير منصور المزيدي مدير عام مؤسسة الاعلاميون العرب - مدير المؤسسة العربية للقيم المجتمعية	29
112	مبادرة تعزيز مفاهيم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 بين منسوبي الجامعة والمجتمع الأستاذ فيصل بن فرج المطيري أستاذ التعليم المستمر والتنمية البشرية المشارك بجامعة المجمعة المشرف على مرصد المسؤولية الاجتماعية	30
115	معايير وضوابط تحقيق التنمية المستدامة الأستاذة خلود الشايع متخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية	31
118	نحو مسكن صحي ومدن مستدامة الدكتور زكريا عبد القادر خنجي مستشار وخبير تدريب في علم الإدارة والتنمية البشرية	32
125	جوانب من المسؤولية في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بقلم: الدكتور عادل أحمد المرزوقي نائب رئيس الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية	33

تقديم

برنامج الدكتور طلال أبوغزالة الفكري للمسؤولية المجتمعية

بقلم: هيئة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

يأتي الجزء الثالث من سلسلة إصدارات « الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية » بثوب جديد، حيث يحمل هذا الجزء اسم علم من أعلام المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والدولي. وذلك بعد أن قدم سعادة الدكتور طلال أبوغزالة السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية دعمه لإطلاق برنامج عربي فكري في مجال المسؤولية المجتمعية يتوج بأسمه. وتقوم فكرة البرنامج على إصدار كتب متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية باللغة العربية، وذلك للعمل على تطوير الفكر التنموي المستدام للمجتمعات العربية، بغرض المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البرامج العلمية الفاعلة والمؤثرة. وبناء عليه، فقد أرتأت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية أن يكون هناك كتابا يتضمن مقالات علمية رصينة، تكون مرجعا للباحثين، وأصحاب العلاقة من القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمعية، ويتم تأليفه بجهد جماعي من قبل أعضاء « الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، إضافة إلى خبراء ومفوضي وسفراء الشبكة الإقليمية في المنطقة العربية، وغيرهم من الخبراء والمتخصصين. وقد أصدرت « الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية» جزئين من قبل في إطار هذه المبادرة العلمية العربية خلال عام ٢٠١٩م، حيث شارك في تأليف الجزء الأول (٣٣) متخصصا عربيا في مجالات المسؤولية المجتمعية، في حين شارك في تأليف الجزء الثاني (٣٢) متخصصا. وجاءت مبادرة سعادة الدكتور طلال أبوغزالة رئيس مجموعة طلال أبوغزالة - السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية - لدعم هذا العمل العلمي بهدف استدامة هذا الجهد الفكري العربي، من خلال تقديم مجموعته منحة مالية ستساهم بإذن الله بإصدار عدد من الإصدارات الفصلية من هذه الإصدارات حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

ولقد حرصنا في هذا الكتاب العلمي، أن نقدم رموزا عربية متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية، إضافة إلى تخصصها في مجالات مهنية وعلمية ذات صلة بممارسات المسؤولية المجتمعية، والتي ندرجها عبر أبعاد عديدة منها: الخدمة المجتمعية، وأخلاقيات الأعمال، إضافة إلى التنمية المستدامة، والتطوع المؤسسي، ونحو ذلك.

وختاما، نسأل الله أن تجدوا في هذا الجهد العلمي التوعوي ما تتطلعون إليه من مخرجات هادفة، تنعكس بإيجابية على مسيرة المهتمين بمجالات المسؤولية المجتمعية في منطقتنا العربية. والشكر موصول إلى رائد المسؤولية المجتمعية وسفيرها في العالم العربي سعادة الدكتور طلال أبوغزالة على رعايته لهذا البرنامج والتي سينعكس بإذن الله تعالى على استدامة هذا العمل وتطوره.

الكتاب العربي
في المسؤولية
المجتمعية

3

البناء المستدام لمنظماتنا الخيرية والمجتمعية

بقلم: البروفيسور يوسف عبدالغفار
رئيس مجلس إدارة الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية

إن التطور الذي حدث في بيئاتنا التنظيمية المختلفة نتيجة للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها منطقتنا، تركت آثارا واضحة على منظماتنا ذات الصلة بمجالات العمل المجتمعي والخيري، فكان لا بد أن نعمل على أن تطور هذه المنظمات جهودها، وتعمل كذلك على نقل هذه المنظمات من منظمات تدار بعقول فردية الى منظمات تدار وفق منهج مؤسسي احترافي لضمان استدامة أعمالها. وفي الحقيقة، هناك حاجة ماسة لتدار هذه المنظمات وفق منهجيات مؤسسية، لأن ذلك ينقل العمل من الفردية الى الجماعية، ومن العضوية الإدارية الى التخطيط، ومن الغموض الى الوضوح. وكذلك، فإن العمل المؤسسي للمنظمات المجتمعية والخيرية ينقل عملها من محدودية الموارد الى تعددية الموارد، ومن التأثير المحدود الى التأثير الواسع.

أنه توفر السمعة الجيدة للمنظمة المجتمعية والخيرية أمر في غاية الأهمية. وعليه، يجب على المنظمات أن تمتلك دليلاً إرشادياً وتنفيذياً لإدارة سمعتها. كما أن، توفر مقر مناسب للمنظمة المجتمعية والخيرية يعزز من ممارساتها المؤسسية المؤدى إلى استدامة أعمالها وتعظيم أثر أنشطتها، إضافة إلى قدرة المنظمة على اتخاذ القرار وفق قواعد مرجعية وتسلسل تنظيمي واضح ومعتمد. وكذلك تحديد الجمهور المستهدف لأعمال وأنشطة المنظمة المجتمعية أمر في غاية الأهمية لأن الخطط والبرامج يتم توجيهها بشكل صائب، مما يضمن تحقيق العائد المأمول. وأخيراً وجود أنظمة للرقابة والمتابعة لجميع مراحل أعمال المنظمة وأنشطتها وبرامجها يحقق منظومة مؤسسية لهذه الأعمال.

ويضيف الدكتور محمد العدلوني قائلاً: هناك أركان سبعة للعمل المؤسسي في المنظمات المجتمعية والخيرية منها: تبني منظومة من القيم والمبادئ يتمحور حولها عمل المنظمة، ووجود استراتيجية واضحة ومحددة. وكذلك، بناء هيكل تنظيمي متين يتناسب مع طبيعة المنظمة واستراتيجيتها، وتبني نمط أو أسلوب إداري يتناسب مع رؤية المنظمة، ووضع أنظمة عمل دقيقة ومرنة، والعمل على استقطاب كوادر بشرية ذات نوعية متميزة تتناسب مع مهمة المنظمة، وتنمية مستمرة للمهارات لأداء عمل المنظمة.

وختاماً، إن الدافع لي للكتابة في هذا الموضوع، هو ما أشاهده من العدد الكبير للمنظمات الخيرية والمجتمعية التي تعمل في منطقتنا الإسلامية والعربية للاستجابة للحاجات المجتمعية، والمساهمة في تنمية مجتمعاتها أو المستهدفة من خدماتها وأنشطتها، وبالتالي، التزامها بمنظومة العمل المؤسسي أصبح شرطاً لا يمكن الاستغناء عنه وفقاً للتشريعات الوطنية والممارسات الدولية المعيارية.

إضافة إلى ذلك، فإنه ينقل العمل من الوضع العرفي إلى الوضع الشرعي والقانوني. وللعلم المؤسسي فوائد عديدة يعود أثرها على المنظمات المجتمعية والخيرية بصورة مباشرة، حيث يضمن ثبات العمل واستدامته، ويحافظ على تراكم الخبرات والتجارب والمعلومات. كما يحافظ على الاستقرار الإداري والمالي للمنظمة. ويضمن كذلك، عدم تفرد القائد أو القيادة باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالمنظمة. ويضمن أن جميع العاملين فيها ملتزمون بمنظومة من القيم والمبادئ يتمحور حولها أدائهم وسلوكهم وعلاقاتهم المهنية والإنسانية. إضافة إلى ذلك، يؤكد العمل المؤسسي على جاهزية المنظمة في تقديم القيادة البديلة في وقت الضرورة والطوارئ. ويضمن أن الإدارة ستجتهد لاختيار أفضل الأساليب والنظريات الإدارية التي تحقق أعلى نسبة من الانتاجية والعائد، وكذلك سوف تدعم منظومتها بأفضل الموارد البشرية من خلال اتباع سياسة متطورة في الاختيار والتوظيف والتأهيل والتدريب.

ويستعرض الدكتور محمد أكرم العدلوني الخبير الإداري المعروف «مستلزمات البناء المؤسسي للمنظمات المجتمعية والخيرية» في كتابه الموسوم بعنوان «العمل المؤسسي» والتي منها: انفراد فكرة وغرض المنظمة، والمشروعية الرسمية والتي تشمل التراخيص اللازمة من جهات الاختصاص، وخبرة القيادة وكفاءتها وتفرغها، إضافة إلى حسن الإدارة المالية لأعمالها سواء من ناحية قدرتها على تنمية مواردها المالية إضافة إلى حسن توظيف هذه الموارد لاستدامة أعمالها وتحقيق أهدافها. وأن تتوفر لدى المنظمة خطط لعملياتها وبرامجها وأنشطتها سواء الإستراتيجية منها والتنفيذية. وكذلك من الأمور الضرورية، توفر دليل للوائح والإجراءات الداخلية، ودليل توجيهي وآليات واضحة لاختيار وإدارة الموارد البشرية للمنظمة سواء كانوا من العاملين أو المتطوعين. كما

تجربة المعهد العربي للتخطيط في الممارسة والترويج لأهداف وأبعاد أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية

إعداد: الدكتور بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت
السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية

١- المقدمة

يدرك المعهد العربي للتخطيط، كمؤسسة عربية إقليمية مُتخصصة غير ربحية، أهمية ودور المسؤولية المجتمعية وممارسات أخلاقيات الأعمال في الرقي بمكانة وسمعة المؤسسات العربية وتنافسيتها وقدرتها على المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تميز المعهد خلال السنوات الثمان الماضية من مسيرته العملية باهتمامه المتزايد بقضايا المسؤولية المجتمعية كونها تمثل الإطار التنموي الأمثل.

ويعتمد المعهد العربي للتخطيط مفهوماً واسعاً وشاملاً للمسؤولية المجتمعية يقوم على استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة بشكل أمثل وبطريقة تعود بالفائدة على المجتمعات العربية وأصحاب المصلحة وبشكل يتوافق مع الفكر التنموي التطبيقي الهادف لمواجهة التحديات التنموية للدول العربية. ويتوافق هذا التعريف مع ما نادى به العديد من المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأعمال العالمية للتنمية المستدامة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعمل المعهد بمقتضى هذا المفهوم على توجيه كل جهوده وموارده صوب تجسيد هذا المفهوم على كافة المستويات والنشاطات على النحو الذي يرقى بسمعة المعهد ونوعية العمل التنموي في المنطقة العربية، وهو ما يعكس مقاربة جديدة أصبحت بموجبها المسؤولية المجتمعية عنصراً حيوياً في تنافسية المعهد إقليمياً ودولياً.

وقد قام المعهد بموجب هذا التعريف بتركيز ممارساته للمسؤولية المجتمعية في مجالين أساسيين هما: (١) ثقافة العمل والبيئة التنظيمية المحفزة و(٢) تطوير نموذج العمل والانفتاح على أصحاب المصلحة وعلى التحديات التنموية المتجددة. تهدف هذه الورقة للتعريف بتجربة المعهد العربي للتخطيط في توظيف وتفعيل أبعاد وممارسات أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية في جهوده الإنمائية بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تحفيز المنظمات والمؤسسات العربية العامة والخاصة لتبني ممارسات أكثر مسؤولية.

٢- أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية - ركن أساسي للتنمية المستدامة

قبل التطرق إلى تجربة المعهد العربي للتخطيط في تعزيز ممارسات وتطبيقات أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية، لا بد من الإشارة، إلى أن المسؤولية المجتمعية هي إطار عمل أخلاقي تلتزم بموجبه المنظمات ومؤسسات الأعمال بالعمل

لتحقيق الصالح العام. وبالرغم من تجلي المسؤولية المجتمعية تقليدياً في العمل الخيري والتطوعي والإنساني، فإن المستجدات التنموية الحديثة والتحديات التي تواجهها الدول تتطلب تضامناً جهود الحكومات والقطاع الخاص من خلال تفعيل المسؤولية المجتمعية للشركات والمنظمات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرها المجتمع الدولي. وقد بدأ هذا النهج بالتبلور مع بداية الألفية الثالثة مدفوعاً بارتفاع الوعي البشري حول المخاطر البيئية وتفاقم الأزمات الاقتصادية وجنوح الشركات العملاقة لبناء صورة إيجابية ومسؤولة. وقد أدى اعتماد أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥ إلى التأكيد على أهمية المسؤولية المجتمعية في إطار خطط واستراتيجيات التنمية على مستوى الدول والمؤسسات، حيث التزمت الدول باعتماد نماذج تنموية تراعي البعد الإنساني والاحتياجات البشرية ومتطلبات حماية البيئة والإدارة الرشيدة. ونتيجة لذلك، باشرت العديد من الدول، بما فيها العديد من الدول العربية، سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لدعم جهود التنمية المستدامة والتي تعتبر المسؤولية المجتمعية لشركاء التنمية - الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات النفع العام والمواطنين - واحدة من أدواتها الرئيسية.

تعرف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعملية تطوير الاقتصادات والمجتمعات والمدن لاشباع حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم. بالمقابل تعني المسؤولية المجتمعية التزام المنظمات ومؤسسات الأعمال الخاصة والعامة بالعمل لمصلحة المجتمع، جنباً إلى جنب، مع أنشطتها الاقتصادية الربحية.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مبادئ المسؤولية المجتمعية تتواءم مع أغلب أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، فإن تحقيق الهدف الثامن الخاص بـ «تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع» يتطلب تأمين فرص عمل

لائقة للجميع بحيث تساعدهم في تحسين مستوى المعيشة وتلبية متطلباتهم الأساسية. وبالتالي، فإن عملية التوظيف والتشغيل والتدريب المهني هي في الأساس، أحد أهم عناصر المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق المؤسسات حكومية كانت أم خاصة. أما بالنسبة للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة والخاص بـ«ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»، فإنه يمكن للمؤسسات أن تساهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة والطاقة، وتحسين جودة البيئة التنظيمية للعمل.

وعلى الرغم من وجود عدد من التجارب الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية في المؤسسات العربية، إلا أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون انتشار هذا المفهوم على نطاق أوسع. ويمكن إيجاز أهم هذه المعوقات بالآتي:

- عدم استكمال البنية التحتية والتنظيمية الداخلية والخارجية للمؤسسات لكي تقوم بدورها في مجال المسؤولية المجتمعية على أكمل وجه.
- عدم كفاية البيانات والمعلومات التي تسمح بصياغة سياسات واستراتيجيات قائمة على فهم عميق للواقع المجتمعي ومتطلباته.
- اقتصار مفهوم المسؤولية المجتمعية عموماً على العمل الخيري، ما يدل على ضعف وعي بعض المؤسسات بمفهوم وأهمية وأبعاد المسؤولية المجتمعية.
- محدودية الجهود التي تقوم بها المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام في مجال نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية.
- قلة الخبرات الفنية المتخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية، لا سيما تلك التي تتعلق بطرح المبادرات الجديدة وإعداد التقارير والمتابعة وإعداد مؤشرات الرصد والمتابعة.
- عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية.

إذن تبرز المسؤولية المجتمعية اليوم كمفهوم تدمج بموجبه المنظمات والمؤسسات الخاصة والعامّة الشواغل المجتمعية والبيئية في عملياتها الإنتاجية والتجارية. ويوضح هذا التعريف أن المسؤولية المجتمعية غير منفصلة عن استراتيجية الأعمال بل تقع في صلب العملية الإنتاجية والتجارية. ويوضح كذلك هذا التعريف الطابع التطوعي للمسؤولية المجتمعية في تفاعل المنظمات والمؤسسات مع أصحاب المصلحة من مساهمين ومستخدمين وموظفين وموردين بالإضافة إلى المحيط الخارجي المحلي والبيئي. من ثم يعكس هذا التعريف مقاربة جديدة تصبح بموجبها المسؤولية المجتمعية عنصراً حيوياً في تنافسية مسؤولية تعمل على تحقيق تنمية شاملة متوازنة تعظم للشركات ربحيتها وتضمن لها وللبيئة المحيطة بها الاستدامة والرفاه.

٣- دور المعهد في الممارسة والترويج للمسؤولية المجتمعية

تميزت مسيرة المعهد العربي للتخطيط، منذ نشأته كمؤسسة عربية مُتخصصة بالتخطيط والتنمية، بمحطات عدة قدم خلالها العديد من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى دعم جهود التنمية في الدول العربية. وقد انصب اهتمام المعهد خلال السنوات الأخيرة على مسؤوليته المجتمعية سواء كان ذلك على مستوى بيئته وبنية الداخلية أو آثاره وتفاعله مع الحكومات العربية وأصحاب المصلحة المختلفين. وأخذ هذا الاهتمام كذلك، بعداً مهماً تجسد في رؤيته ورسالته ومهامه الأساسية التي يقوم بها والمتمثلة في بناء القدرات العربية في مجالات التخطيط والتنمية، وتقديم الاستشارات التطبيقية في مختلف المجالات التنموية والبحوث والدراسات والتقارير الدورية، وكذلك تنظيمه للمؤتمرات وورش العمل الهادفة إلى تبادل الآراء ومناقشة الحلول الكفيلة بمواجهة التحديات ودفع عجلة التنمية. كما يسعى المعهد إلى بناء رأس المال البشري والمعرفي من خلال نشر الوعي التنموي ونشر ثقافة مجتمع المعرفة وريادة الأعمال وتنوير متخذي القرار.

وعلى هذا الأساس، شهدت استراتيجية المعهد للفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٠)، تفاعلاً واضحاً في تجسيد مفهوم المسؤولية المجتمعية كأداة لتحقيق أهداف المعهد العربي للتخطيط بما يساعد الدول العربية على تحقيق التنمية المستدامة في مجالات بناء القدرات والدعم المؤسسي والاستشارات والبحوث والدراسات كلها تصب نحو تحقيق خدمة المجتمع العربي بشكل مباشر من خلال بناء رأس مال بشري متطور وصقل مهارات العاملين في الحكومات العربية وتطوير قدراتهم العملية في مختلف المجالات التنموية خاصة في مجالات الدراسات الاستشارية ودعم اتخاذ القرار.

ويوضح ما يلي إنجازات المعهد في مختلف أنشطته الأساسية.

٣،١ ثقافة العمل والبيئة التنظيمية المحفزة

إيماناً من إدارة المعهد أن توسيع نطاق أثره ليجتاز أكبر عدد من المستفيدين من مختلف الدول العربية، قام المعهد بتنفيذ خطة شاملة لتطوير بنيته التحتية والتنظيمية بهدف خلق بيئة عمل ملائمة ومحفزة لكوادره من خلال تحديث كافة مرافقه، وإعادة تأهيل وتوسعة القاعات التدريبية وتزويدها بكافة المتطلبات والأدوات التدريبية اللازمة، كما تم تحويل المكتبة إلى مكتبة رقمية وإطلاق مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم في هذا الإطار إنشاء قاعدة بيانات رقمية تضم كافة وثائق المعهد الناتجة عن مختلف الأنشطة الإنمائية التي ينفذها المعهد، وهي قاعدة صممت للاستخدام الداخلي، وذلك لتقليل الزمن المطلوب لكل العمليات الإدارية وبالتالي رفع إنتاجية موظفي المعهد بما يسمح لهم برفع قدرتهم على الإنجاز.

وتم في نفس السياق إنشاء قاعدة بيانات الخبراء العرب والتي تشمل بيانات الخبراء والمتخصصين العرب في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والمجتمعية بهدف زيادة التفاعل بين المختصين وتقليل تكلفة استخدام الموارد البشرية المتخصصة.

ويواصل المعهد جهوده لاستكمال الانتقال نحو المكتبة الرقمية باعتبارها أحد المكتبات المتخصصة في الوطن العربي بالتخطيط الإنمائي وقضايا وموضوعات التنمية المستدامة وقضايا المسؤولية المجتمعية، حيث يتم العمل على تحويل إصدارات المعهد الورقية إلى نسخ إلكترونية وإضافتها إلى مكتبته الرقمية. ويتم العمل حالياً على إضافة خاصية البحث الذكي داخل الإصدارات.

وعمد المعهد إلى التعريف بهذه القاعدة البيانية ودعوة الجهات العربية المتخصصة من إدارات عامة وجامعات ومراكز أبحاث وصناديق تنمية للمشاركة والاستفادة من هذه القاعدة البيانية، بالإضافة إلى إتاحة إمكانات مركز المعلومات لطلبة وأساتذة الجامعات لدعم الأنشطة الدراسية والبحثية في مجالات التنمية الاقتصادية والمجتمعية. ويسعى المعهد إلى زيادة تواجده في معارض الكتب والمعارض الجامعية وتوفير نسخ ورقية مجانية من إصداراته للمهتمين.

ويستمر المعهد من جهة أخرى في تطوير موقعه على شبكة الانترنت بما يتلاءم مع المتطلبات التقنية الحديثة، ويوفر موقع المعهد العديد من الخدمات التي من شأنها تسهيل تواصل الجهات والأفراد مع المعهد بالإضافة إلى عرض أهم الأخبار الخاصة بالمعهد، والإعلان عن النشاطات المستقبلية، كما يتيح الموقع إمكانية التقدم بطلب ترشيح لدورة تدريبية عبر الموقع، والتسجيل في قائمة الخبراء العرب. وقد تم أيضاً تفعيل حسابات المعهد على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث يتم عرض الإصدارات وأخبار المعهد. ويسعى المعهد للاستمرار بتطوير وتحسين المعلومات الواردة على موقعه على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى تحسين الخدمات التي يوفرها الموقع لمستخدميه. وقد تم وضع وتنفيذ خطة جديدة تقضي بزيادة نوعية المشاركات عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمعهد، حيث تتم مشاركة مقتطفات من

أبرز إصدارات المعهد، مع إمكانية تحميل الإصدارات عبر رابط يعيد المستخدم الى موقع المعهد.

٣,٢ تطوير نموذج العمل والانفتاح على أصحاب المصلحة وعلى التحديات التنموية المتجددة

من العوامل التي تقف وراء نجاح المعهد العربي للتخطيط هي قدرته على تحديد ومراجعة أولوياته وأهدافه وربطها بمسؤوليته المجتمعية. وقد ظل هذا السجل، قبل عام ١١٠٢، منحصراً في تنفيذ برامج تدريبية ضمن خطته العامة للدول العربية، إلا أنه تحوّل بعد هذه الفترة إلى برامج وأنشطة وفعاليات متعددة تلبى احتياجات مختلف مؤسسات القطاع الخاص وكذلك مؤسسات النفع العام في الدول العربية، وخاصة تلك الموجهة إلى قطاع المرأة والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدين والجمعيات الخيرية والمجتمعية والبيئية.

وينبع هذا التوجه من قبل المعهد من إحساسه بمسؤوليته المجتمعية تجاه مجتمعه المحيط به في دولة المقر ومحيطه الاقليمي في بقية الدول العربية، حيث نظم المعهد العديد من البرامج التدريبية والخدمات الاستشارية وساهم في العديد من الفعاليات وأطلق عدداً من المبادرات الريادية الهادفة. ومن بين أهم ممارسات المسؤولية المجتمعية للمعهد، نوجز الآتي:

٣,٢,١ في مجال التدريب

يُقدم المعهد من خلال خطة نشاطه السنوي عدد كبير من البرامج التدريبية التي يتم تطويرها سنوياً بما يتناسب مع آخر المستجدات التنموية الدولية، وبحيث تركز على المهارات والقدرات ضمن إطار التنمية المستدامة. وقد تم تقديم عدداً من البرامج التدريبية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

• برنامج «سياسات وأهداف التنمية المستدامة وتقييم الأثر البيئي».

• برنامج «سياسات وأهداف التنمية المستدامة».

• برنامج «البيئة والتنمية المستدامة».

• برنامج «المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة».

وارتفع عدد البرامج التدريبية التخصصية من (٤٠) برامجاً أسبوعياً خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٥) إلى (٦٥) برنامجاً خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨)، وأدى ذلك إلى زيادة عدد المشاركين من الدول العربية في مختلف الأنشطة التدريبية التي نفذها المعهد خلال الخمس سنوات الماضية إلى حوالي (٢١,٠٠٠) مشاركاً، موزعين على عدد من البرامج التدريبية المتخصصة التي نفذها المعهد في مقره. بالإضافة إلى تلك المنفذة خارج مقر المعهد لصالح الدول العربية.

٣,٢,٢ في مجال الاستشارات

تركز خدمات المعهد الاستشارية على تطوير الأدوات والمنهجيات التي تسمح باستقطاب الاستشارات التي تدرج ضمن الميزة النسبية واختصاصات المعهد في مجال التخطيط والتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والمجتمعية، ونشر ثقافة الريادة والمسؤولية المجتمعية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وقدم المعهد خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) حوالي (٥٤) دراسة استشارية لوزارات ومؤسسات عربية متعددة، تضمنت طيفاً واسعاً من القضايا التنموية.

ويقوم المعهد في هذا الاطار بإعداد التقارير الوطنية والإقليمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، واستكشاف السياسات والبرامج التي من شأنها الارتقاء بمقدرة الدول على تحقيق مثل هذه الأهداف. ومن ضمن هذه التقارير، على سبيل المثال، إعداد «التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لسلطنة عُمان» لصالح المجلس الأعلى للتخطيط في سلطنة عُمان.

٣,٢,٣ في مجال البحوث

ينفذ المعهد من خلال خبرائه وبالتعاون مع خبراء من خارج المعهد، بحثاً ودراسات في مجالات اقتصادية وتنموية مختلفة

تتم الدول العربية بشكل مباشر، ويتم إصدار تلك البحوث عن طريق نشرها على شكل مطبوعات مثل:

• جسر التنمية.

• سلسلة دراسات تنموية.

• سلسلة أوراق عمل.

• تقرير التنافسية العربية.

• تقرير التنمية العربية، والذي تناول الموضوعات التالية:

١. «نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي» (الإصدار الأول، ٢٠١٢).

٢. «الإدارة الاقتصادية والمجتمعية للنمو الشامل التشغيلي» (الإصدار الثاني، ٢٠١٦).

٣. «سياسات الحديثة للتنوع الاقتصادي: مدخل تصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية» (الإصدار الثالث، ٢٠١٧).

٤. «المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية - دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة» (الإصدار الرابع، ٢٠١٩).

٣,٢,٤ في مجال اللقاءات التنموية:

نظم المعهد الدعم والمساندة حوالي (٠٣) فعالية لصالح مختلف الدول العربية خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)،

تضمنت لقاءات تنموية من مؤتمرات أو ورش عمل قدم المعهد من خلالها الدعم المالي والمشاركة في التنظيم وتقديم الدعم اللوجستي، وكذلك المشاركة في أوراق عمل مناسبة، وفيما يلي ملخصاً لأبرز هذه اللقاءات التنموية التي شارك فيها المعهد:

- عقد ورشة العمل حول «سياسات تشجيع الاستثمار والصادرات في دولة الإمارات العربية المتحدة» لصالح وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عقد مؤتمر «التكامل الاقتصادي العربي» بتنظيم مشترك

بين المعهد ومركز جامعة الدول العربية بتونس في مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مدينة تونس.

• شارك المعهد في أنشطة وفعاليات الملتقى الإعلامي العربي للشباب السابع، الذي نظمه الملتقى الإعلامي العربي في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

• عقد الملتقى البلدي الأول للبلديات حول «دور البلديات في مجال السلامة والأمن الغذائي» بتنظيم مشترك بين المعهد العربي للتخطيط وكل من المؤسسة اللبنانية للتأهيل والتطوير والجمعية اللبنانية للتنمية العلمية، وبدعم مشترك من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبلدية بيروت وبلدية الكويت، وذلك في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية.

• عقد مؤتمر تمكين شركاء الاستدامة في تطوير المدن «مدينتنا مسؤوليتنا»، بتنظيم مشترك بين المعهد الراعي الرئيسي والشريك الاستراتيجي، بالتعاون مع بلدية ظفار ومؤسسة الرعاية الأولى لتنظيم المؤتمرات، في مدينة صلالة بسلطنة عُمان.

• شارك المعهد في «الملتقى الأممي المتقدم لاحتراف ممارسات المسؤولية المجتمعية»، والذي نظمه الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية في مدينة المنامة بمملكة البحرين.

• شارك المعهد في ورشة «الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية»، والتي نظمها قطاع الشؤون المجتمعية بجامعة الدول العربية في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

• شارك المعهد في المؤتمر الوزاري العربي «إدماج الأبعاد المجتمعية لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في السياسات المجتمعية في الدول العربية»، والذي نظمه إدارة التنمية والسياسات المجتمعية بالتنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون المجتمعية في الجمهورية التونسية في الجمهورية التونسية.

ورشة العمل الأولى بعنوان «تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي» في منتصف العام الحالي في القاهرة. وتهدف الورشة إلى تبادل الخبرات وتزويد المشاركين بأحدث المعارف وأفضل الممارسات الدولية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشارك في الورشة مجموعة منتقاة من كبار المسؤولين في الدول العربية من القائمين على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.

الشراكة مع جامعة الدول العربية في جمهورية مصر العربية لإعداد وثيقة «الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠»، والتي كانت نتاج عمل دؤوب من فريق من الخبراء، وإدارة التنمية والسياسات المجتمعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتم مناقشتها وإثرائها خلال عدد من الاجتماعات وورش العمل على مستوى كبار المسؤولين والمتخصصين من الدول الأعضاء، بمساهمات مقدرة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، الاقتصادية والمجتمعية. وتوج هذا العمل باعتماد القادة العرب له، في القمة العربية التنموية التي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت في يناير ١٩١٠٢. وسيقوم المعهد باستكمال دوره بدعم هذه الوثيقة وترجمتها إلى خطط وبرامج عمل تتبناها الحكومات العربية، وتعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطن العربي، وعلى كافة مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والمجتمعية لغربي آسيا (الاسكوا) في مجال الفقر متعدد الأبعاد: يشمل ذلك القضايا المتعلقة بقياس الفقر على الصعيدين الإقليمي والوطني وبناء القدرات لتقييم تأثير تدخلات السياسة العامة مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة.

المشاركة في مختلف الفعاليات التي تنظمها الجهات الحكومية والبحثية ومؤسسات المجتمع المدني والمتعلقة

- شارك المعهد في المؤتمر العربي الرابع للإصلاح الإداري بعنوان «الإدارية بين القطاعين الحكومي والخاص: نحو التميز المؤسسي»، الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- شارك المعهد في مؤتمر «أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد ٢٠١١: فرص النمو وتحديات العدالة المجتمعية في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي»، والذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

٣,٢,٥ في مجال دعم صناعة القرار

كما يسهم المعهد في تقديم دعم صناعة القرار عن طريق تقديم الدعم الفني المباشر ومن خلال إيفاد خبراء المعهد للعمل في المؤسسات العربية في إطار مشاريع وبرامج محددة، وكذلك مساهمة خبراء المعهد في عمل اللجان الفنية التي تأسسها مختلف الدوائر الحكومية لإيجاد الحلول للإشكاليات التنموية التي تواجهها، والمساهمة في إعداد التقارير الفنية المتخصصة وإجراء الدراسات والتحليلات الاقتصادية اللازمة لدعم مُتخذ القرار التنموي بالمعلومات المناسبة.

٣,٢,٦ في مجال الشراكات الإقليمية والدولية

عزز المعهد الشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بقضايا التنمية المستدامة وذلك على النحو التالي:

- المشاركة في عضوية المجالس الأمامية labolG sGDS slicnuoC المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بحضور الاجتماع السنوي الذي يعقد في مدينة دبي على هامش اجتماعات «القمة الحكومية» timmuS tnmnrevoG dlroW.
- الشراكة مع البنك الدولي وذلك بتوقيع اتفاقية في منتصف العام الماضي للتعاون في عدد من المجالات التنموية ومن ضمنها تنفيذ ورش عمل حول التنمية المستدامة، حيث تم تنفيذ

بالتنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. المؤتمر الإقليمي الأول للقيادة التنموية في ظل العالم الرقمي «قيادة.. تكنولوجيا.. تنمية مستدامة» وذلك بتقديم ورقة بعنوان «رؤية لإعداد قيادات تنموية مستدامة تحقق التميز والتفوق المؤسسي»، خلال الفترة ٢٥ - ٢٧ مارس ٢٠١٩ والذي نظمه المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية بدولة الكويت.
٢. منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري لقمة بيروت: «الثورة الصناعية الرابعة، التنمية المستدامة: اقتصاد عربي أكثر احتوائية» وذلك يوم ١٦ يناير ٢٠١٩، الذي نظمه اتحاد الغرف العربية في الجمهورية اللبنانية.
٣. مؤتمر «تمكين شركاء الاستدامة في تطوير المدن: مدينتنا مسؤوليتنا»، عقد في سلطنة عُمان خلال الفترة ١٢ - ١٣ سبتمبر ٢٠١٨، بالتعاون مع بلدية ظفار ومؤسسة الرعاية الأولى لتنظيم المؤتمرات.
٤. «الملتقى الدولي الثالث المتخصص في الترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٢٠ وتطبيقاتها» بتقديم ورشة عمل حول «المجتمع الأخضر وأدواته لتطبيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» وذلك يوم ١٠ مايو ٢٠١٩.
٥. «الملتقى الأممي المتقدم لاحتشاف ممارسات المسؤولية المجتمعية»، خلال الفترة ١ - ٣ فبراير ٢٠١٩، الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية في مملكة البحرين.
٦. ملتقى صنّاع القرار حول «آفاق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي»، عقد بمقر المعهد العربي للتخطيط بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨.
٧. الاجتماع السادس عشر لمديري معاهد ومدارس الإدارة في الوطن العربي تحت عنوان «تفعيل دور الموارد البشرية في التنمية المستدامة: دور معاهد الإدارة

والتنمية الإدارية في تحقيق ذلك»، عقد بمقر المعهد العربي للتخطيط خلال الفترة ١٥ - ١٦ نوفمبر ٢٠١٦، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٨. مؤتمر «أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد ٢٠١١: فرص النمو وتحديات العدالة المجتمعية في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي»، خلال الفترة ١١ - ١٢ نوفمبر ٢٠١٧، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في جمهورية مصر العربية.

٩. المؤتمر السنوي الثاني للحوكمة حول «حوكمة القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة والإصلاحات المالية والاقتصادية»، خلال الفترة ٢٠ - ٢١ مارس ٢٠١٧، عقد بالتعاون مع مؤسسة التنمية والتطوير للاستشارات الإدارية.

٤- الخلاصة

ما تمت الإشارة إليه من نماذج متعددة لممارسات المسؤولية المجتمعية للمعهد العربي للتخطيط خلال مسيرة عمله في سياق هذا العرض الموجز، ما هو إلا غيض من فيض، فالمتابع لأنشطة المعهد وخدماته وفعالياته يلمس بوضوح، أن المعهد شهد خلال العقد الأخير قفزة نوعية نحو التطور والانتشار والريادة، ما أكسبه سمعة مرموقة ومكانة بارزة من بين المؤسسات العربية الإنمائية، ما يدل على أن المعهد ماضٍ في تحقيق رؤيته منطلقاً من إيمانه العميق بنبل رسالته الإنمائية ومسؤوليته المجتمعية تجاه المجتمعات العربية.

وقد بدأ المعهد اليوم في وضع إطار مؤسسي لإعداد استراتيجيته القادمة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) التي ستشهد مرحلة جديدة من العمل في إطار مفهوم أوسع للمسؤولية المجتمعية تهدف إلى تحديد المجالات ذات الأولوية في مختلف أنشطته الإنمائية وفي آليات عمله لدعم جهود التنمية العربية.

البيئة والتنمية المستدامة في قطر: الإنجازات والتحديات

بقلم: الدكتور محمد بن سيف الكواري

السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
المفوض الأممي للترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

قدمت دولة قطر ممثلة بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للدولة، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي انعقد في مدينة نيويورك خلال الفترة ٩-١٨ يوليو / تموز عام ٢٠١٨، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لعام ٢٠١٨. ويأتي إعداد هذا الاستعراض ودولة قطر تحرز تقدماً كبيراً في تحقيق العديد من الأهداف والغايات، وذلك في ظل العمل الجاد بغية تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي اعتمدها الدولة في يوليو/ تموز عام ٢٠٠٨. إذ سمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تصوراً لمجتمع حيوي، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، ويؤمن العيش الكريم للسكان جيلاً بعد جيل.



والتنمية والتصحر. ومع ذلك، لا يكفل ذلك تحديد مناطق محمية وحده بدون إدارة سليمة لحماية الأنظمة البيئية الطبيعية داخل حدودها.

كما تتميز البيئة البحرية بامتداد سواحلها وتنوع مواردها البحرية لتشمل مواطن للشعاب المرجانية والأعشاب البحرية وأشجار القرم ومناطق توالد الأسماك والقشريات، بالإضافة إلى مواطن توالد وتعشيش وتغذية السلاحف البحرية وأبقار البحر. وفي ضوء التطور الصناعي والعمراني المتسارع بالدولة تظهر الحاجة الملحة للحفاظ على سلامة ونوعية المياه، وضرورة إعداد خطة شاملة لمراقبة البيئة البحرية، والتي تهدف لتقييم الوضع الراهن والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية، والتوصل لتوصيات وآليات للحفاظ على البيئة البحرية وضمان استدامة مواردها.

ومن بين هذا الاستعراض الذي قدمته دولة قطر التقدم المحرز للهدف ١٥ والمعني « بالحياة في البر: » حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي»، حيث يعد التنوع الحيوي جزءاً مهماً من البيئة القطرية ومن تراث دولة قطر، والذي يعد أيضاً مكوناً من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية والأمن الغذائي والتنمية المحلية، ولتوفير أسس البحث العلمي والطبي وغيرها من المنافع. إن خسارة التنوع الحيوي لا يمكن تعويضها بسهولة خاصة في بيئة قاسية كبيئتنا المحلية، لذا يجب العمل على حفظ وصون تلك الموارد الهامة.

تهدف المناطق البرية والبحرية المحمية إلى حماية الأنظمة البيئية الصحراوية الحساسة من الصيد والرعي الجائر

وتعمل دولة قطر على الحد من التلوث وصون وحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي، وذلك من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تحافظ على البيئة وتحقق التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك قامت الدولة بتشجيع البحوث العلمية الرامية إلى الحفاظ على البيئة وتقديم الحلول العلمية النموذجية التي تتفق مع النظم الدولية الصادرة في هذا الشأن. كما عززت الدولة التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعمل على المحافظة على البيئة وتنميتها وتعزيزها، وأنشأت عدة مراكز ومعاهد مهمة ذات علاقة بالبيئة.

أولاً: مواءمة أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠٢٢-٢٠١٨) مع الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة

تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠٢٢-٢٠١٨) الأهداف التالية التي تعمل على تحقيق النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي:

- تخفيض تركيز مكونات الهواء وفقاً للمعايير القطرية لنوعية الهواء المحيط.
- تحسين جودة المياه الساحلية والبحرية لتتوافق مع المعايير القطرية المعتمدة.
- تثبيت معدل توليد المخلفات المنزلية تحت ٦, ١ كغم/ فرد /يوم خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.
- إعادة تدوير ١٥٪ من المخلفات الصلبة المتولدة.
- إنشاء حزام أخضر حول مدينة الدوحة وضواحيها.
- رفع المستوى المعرفي عن الوضع الحالي والمستقبلي للتنوع الحيوي وإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات التنوع الحيوي.
- تحقيق الإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية والنظم

البيئية.

- توفير بيانات ومعلومات عن البيئة القطرية اللازمة لتعزيز وتحسين الإدارة البيئية.
- بناء مجتمع لديه وعي بيئي وداعم للاستدامة البيئية.

ثانياً: الإنجازات

حققت دولة قطر الإنجازات التالية في مجال حماية النظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامها المستدام، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر:

في مجال التنفيذ

قامت دولة قطر ممثلة بوزارة البلدية والبيئة وبعض الجهات المعنية بتنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بالبيئة بهدف القضاء على حالات زيادة مستويات الأوزون من خلال تحسين إدارة جودة الهواء منها: إنشاء برنامج متطور لرصد جودة الهواء، وزيادة مساحة غابات أشجار المانجروف (أشجار القرم) من نحو ٧,٣١ كم^٢ عام ٢٠١٠ إلى ٩,٣ كم^٢ كمساحة مانجروف كثيفة في عام ٢٠١٥، بينما وصلت مساحة المانجروف الإجمالية إلى ٢٦,٢١ كم^٢، وزيادة المسطحات الخضراء (إنشاء ٤٠ حديقة متكاملة في مختلف المناطق ليصبح عددها ٨٧ حديقة) وزراعة ٢٧ ألف شجرة سدر ونباتات محلية، كما حققت دولة قطر الترتيب ٣٢ دولياً عام ٢٠١٨ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر الأداء البيئي الصادر عن جامعة بيل بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي الدولي من خلال ٢٤ مؤشر. كما تم إطلاق مشروع تأهيل البر القطري بهدف المحافظة على الغطاء النباتي والعمل على تأهيل الروض واستزراع البر بالنباتات المحلية المتأقلمة. كما تم إنجاز مشروع حصر وتجميع وتوصيف وحفظ النباتات البرية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وإنشاء مشروع البنك الوراثي الحقلية بهدف حفظ الأنواع المحلية الهامة والنادرة والمهددة

رصد وجود ٢١ نوعاً من السحالي، ومشروع حصر وتوصيف الموارد الوراثية الحيوانية لحيوانات الغداء والزراعة، حيث تم الانتهاء من حصر وتوصيف الإبل، وبرنامج الإكثار في الأسر وإعادة التوطين (تربية وإكثار الحيوانات المهددة بالانقراض في الأسر لاسيما المها العربي وغزال الريم والنعام والحبارى)، ومشروع تأهيل البر القطري، ومشروع حصر وتجميع وتوصيف وحفظ النباتات البرية، ومشروع إنشاء البنك الوراثي الحقلي، وكذلك قيام وزارة البيئة (سابقاً) عام ٢٠١٥ بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في قطر وخطوات العمل ٢٠١٥ - ٢٠٢٥.

ثالثاً: التحديات

إن أهم التحديات المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي هي تغير المناخ وندرة المياه واللذان يمثلان تهديدات كبيرة للتنوع الحيوي.

بالانقراض، حيث تم به حفظ بعض الأشجار والشجيرات، وزيادة مساحة المناطق البرية المحمية من ١١٪ إلى ٢٣,٦٪ من المساحة الكلية لدولة قطر وبمساحة قدرها ٢٧٤٤ كم^٢، والمساحة المائية إلى ٦,٢٪ وقدرها ٧٢٠ كم^٢، وبذلك فقد أصبح إجمالي المساحة المحمية الكلية (برية+ مائية) ٣٤٦٤ كم^٢ بما يمثل نحو ٣٠٪ من المساحة البرية الكلية لدولة قطر، وهي من أعلى النسب في العالم.

في مجال الحوكمة

اتخذت الدولة إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والإتجار بها، وكذلك اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها. كما تم إنجاز دراسة التنوع الحيوي للطيور البرية الذي رصد وجود ٣٢٢ نوعاً من الطيور، ومشروع التنوع الحيوي في السحالي الذي

دور المجتمع الأكاديمي في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية في ضوء مسؤولياته الاجتماعية

بقلم: الدكتور خليل الخطيب

أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد - جامعة صنعاء
مدير عام الدراسات والبحوث - وزارة التعليم العالي - اليمن

تعرف الإدارة بأنها: «حسن استغلال الموارد والامكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة»، وتأتي الموارد البشرية في المقدمة، كونها؛ هي من تدير بقية الموارد، وتتحكم فيها، كالموارد المالية والمادية والتقنية وغيرها، وهي من تسن التشريعات، وتضع الاستراتيجيات، وبرامج تنفيذها، مما يتطلب إيلاء الموارد البشرية أهمية بالغة في مختلف القطاعات، وهذه الخطوة تمثل «بداية البدايات».

ويمثل المجتمع الأكاديمي أهم الموارد البشرية، باعتباره مصدر المعرفة، ومنبع الابداع الفكري، وهو المعني قبل غيره، من الفئات الأخرى، في تنمية الوعي المجتمعي، وغرس مفاهيم الفكر التنموي المستدام، داخل المؤسسات الجامعية وخارجها، وتزخر الجامعات العربية بالعديد من الكوادر العلمية المؤهلة تأهيلاً عالياً، في مختلف التخصصات، باعتبارها تمثل ثروة قومية لكل قطر عربي على حده، وللأمة العربية قاطبة، إذا ما تم حسن استغلالها، وتمكينها من القيام بأدوارها المنوطة بها تجاه أوطانها ومجتمعاتها، وخاصة في ظل المتغيرات المعاصرة، والتطورات والأزمات المتلاحقة والمتسارعة.

وتأتي أهداف التنمية المستدامة الواردة في رؤية الأمم المتحدة ٢٠٣٠، في مقدمة الأهداف التي يتوجب على المجتمع الأكاديمي العربي الاهتمام بها، والعمل على تحقيقها، خلال الفترة الزمنية المحددة لها، وهذا يتطلب حشد الطاقات الفكرية والعلمية أولاً، وتهيئة الظروف الملائمة لها، كي تتمكن من القيام بأدوارها وواجباتها بشكل علمي منظم، بالشراكة مع مثلث التنمية، والذي يتكون، من: (القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع)، كل فيما يخصه، ويقع المجتمع الأكاديمي ضمن هذه الثلاثة الأضلاع التنموية، وبنسب متفاوتة، مع غلبة وجوده وتأثيره وتأثره بالقطاعين الحكومي والمجتمعي غالباً، ويستطيع القيام بعدد من الأدوار في كافة القطاعات، وبنسب متفاوتة أيضاً.

وفي هذا المقال القصير، سيتم التركيز على دور واحد فقط من أدوار المجتمع الأكاديمي، لإثراء الفكرة، وتعميم الفائدة، ويتمثل في: «تأسيس الجمعيات العلمية العربية المتخصصة»، بهدف توطين العلم، وتوظيف نتائج البحوث والدراسات، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويمكن تنفيذ هذا الدور الهام وفقاً للخطوات التالية:

١- قيام وزارة التربية والتعليم العالي باستحداث إدارة عامة ضمن هيكلها التنظيمية، تسمى: «الإدارة العامة للجمعيات العلمية»، ويتم تأطيرها أيضاً ضمن الهياكل التنظيمية للجامعات، وتحديد مهامها، يديرها كادر أكاديمي مؤهل، وذو دراية واطلاع واسع بأعمال الجمعيات، وأهداف التنمية المستدامة.

٢- وضع نظام من قبل الإدارة المقترحة لتأسيس عدد من الجمعيات العلمية المتخصصة، على المستوى الوطني، وعلى مستوى كل جامعة، وكل قطاع، ومنها: الصحة، والتعليم، والزراعة، والأمن الغذائي، والصناعة والتجارة، والمياه، والبيئة، والسكان، والنوع الاجتماعي، والمساواة

والعدالة الاجتماعية وغيرها، بحيث يصبح لكل تخصص علمي جمعية علمية، ويقابل كل جمعية هدف من أهداف التنمية المستدامة، ويكون لها نظام أساسي، ولوائح تنظيمية، وأهداف محددة، تلتقي وتتكامل مع بعضها، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثلاً: يتم إنشاء الجمعية العلمية الزراعية من حملة المؤهلات ذات العلاقة بالزراعة، كالغذاء والنبات والطب البيطري والحيوان، والنحل، والبذور، وغيره، وحشد الطاقات الفكرية لهذه النخبة الأكاديمية، واستثمار أفكارها وأعمالها البحثية، لتحقيق الهدف العالمي الثاني، والذي يتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وهكذا بالنسبة لبقية التخصصات الأكاديمية، والأهداف العالمية.

٣- تعمل الوزارة والجامعات على توفير الدعم المالي لهذه الجمعيات، وتسهيل مهامها، بالتنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات الانتاجية، ومنظمات المجتمع المدني، والبلديات، وغيرها.

٤- تقوم الجمعيات بتشجيع وتحفيز المجتمع الأكاديمي على تنظيم وحضور المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، واعداد المشروعات البحثية المشتركة، مع باحثين محليين ودوليين، بالتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، واصدار المطبوعات والمنشورات العلمية، والتركيز على تقديم مبادرات وآليات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥- تساند وسائل الاعلام المختلفة، الجمعيات العلمية في تنفيذ أهدافها، وبرامجها المختلفة.

٦- التنسيق والتجسير بين الجمعيات العلمية وبين المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، فمثلاً: يتم التنسيق والتعاون بين الجمعية العلمية الزراعية ومنظمة الفاو

التابعة للأمم المتحدة، وبين الجمعية العلمية التربوية، مع منظمة اليونسكو، وهكذا.

٧- تأطير مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والفكر التنموي المستدام ضمن المناهج والمقررات الدراسية بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

٨- استحداث برامج التعليم المستمر، والتنمية المستدامة ضمن برامج الدراسات العليا، (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه)، في الجامعات والكليات والمعاهد العليا، واستحداث كراسي علمية خاصة، لتشجيع الطلبة على الالتحاق بها.

٩- تنمية المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز الشراكة بين القطاعات الحكومية والخاصة والمنظمات، لما من شأنه تنمية الفكر التنموي المستدام، وتنفيذ برامج ومشروعات تنموية وتدريبية في المدن والأرياف، وإشراك المرأة والشباب في تلك المشروعات.

١٠- إنشاء صناديق وجوائز علمية لأفضل المشروعات البحثية والخدمية والتدريبية والتنموية التي تقدمها الجمعيات العلمية.

١١- استخلاص التجارب الإقليمية والدولية الناجحة، وتعميمها، والاستفادة منها.

١٢- عقد مؤتمر علمي سنوي على مستوى كل دولة عربية، يتضمن تقييم أداء المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات تجاه، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية

المستدامة، يتبعه مؤتمر عربي شامل، تحت رعاية وإشراف الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، لتبادل الخبرات، والتشبيك بين الجمعيات العلمية العربية، والاستفادة من الأفكار والبحوث المقدمة، ونتائج وتوصيات المؤتمرات السابقة، يتم اختيار مكان انعقاده، من قبل إدارة الشبكة، بالتنسيق مع الجمعيات العلمية في بلدانها. واستخلاصاً لكل ما سبق؛

فإن دور المجتمع الأكاديمي العربي لا يقتصر على تقديم المحاضرات النمطية في القاعات الدراسية، ونشر بضعة أبحاث، بل إن دوره يتعدى أسوار الجامعات، ليصل إلى كافة المستويات الرسمية والشعبية، ويتجاوز حدود الأوطان الجغرافية، فالأهداف لم تعد محلية، بل صارت أممية عالمية، وحدة التنافس تزداد يوماً بعد يوم بين الحكومات والشعوب، مما يستوجب على المجتمع الأكاديمي العربي التفكير، بطريقة متعددة الأبعاد، وتأسيس جمعيات علمية متخصصة، لتقوم بعدد من المهام، كالبحث المؤسسي والتدريب والاستشارات وتقديم الرؤى ومقترحات التطوير لصناع القرار، وتنفيذ المشروعات على أرض الواقع، ومتابعتها، وقياس أثرها، وإعداد القيادات الشابة المسؤولة اجتماعياً من الجنسين، من منطلق: «القادة القدامى يعلمون القادة الجدد»، واستناداً الى مبادئ المسؤولية المجتمعية، المناطة بالمجتمع الأكاديمي العربي، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتحسين الحياة العامة، من الخليج إلى المحيط.

الإعلام المسؤول والتحديات الإقتصادية نحو استدامته

بقلم : أ. د علي عبدالله آل إبراهيم

رئيس التحرير المسؤول للكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

المتفحص للواقع الإعلامي في الوطن العربي، يجده أنه في مواجهة تحديات اقتصادية عديدة ، الزمته التعامل معها، ووضعته في فوهة مشكلتين أساسيتين هما : الضوابط الأخلاقية والمهنية ، الواجب الإلتزام بها، والتي تجعل منه اعلاما حرا ومسؤولا، وكذلك ممارسات غير مسؤولة تلزمه أن يتعامل بها أحيانا، من جراء ضغوط المعلنين، والممولين أصحاب الأجنداث المشبوهة ،والعطاءات المشروطة والمرتبطة بمصالح خاصة، قد تخالف المعيارية والمرجعية الأخلاقية في الممارسات المهنية. واليوم، أصبحت الساحة الإعلامية واضحة وضوح بين لا لبس فيه. ونرى كيف تتبدل جلود الكثير من الإعلاميين، والمؤسسات الإعلامية، بين ليلة وضحاها ، وتنتقل من اليمين إلى اليسار دون اي احراج. وبالتالي، أصبح ضروريا أن يكون للإعلام وممارساته، معيارا مرجعيا أخلاقيا. لقد بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف، وقواعد السلوك المهنية للمرة الأولى، في بداية العشرينات من القرن الماضي، وهناك الآن عدد قليل من الدول من بين المائتي دولة في العالم، لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال، أو تحمي التدفق الحر الإعلامي. فالإعلام كمهنة تقوم على أسس من الأخلاق ، واجب التحلي بها لكل فرد يمتثلها.

وتتلخص اخلاقيات الإعلام المسؤول كما عرفها علماء الإعلام في أدبياتهم فيما يلي:

١- الصدق: هو الدافع لأدبيات التعامل مع (المادة) الإعلامية، فالحقيقة هي المحور المحرك للإعلامي، والوصول إليها ليس عن الطرق الملتوية ولا القصيرة المشوبة، بما يخدش دقتها وصدقها وواقعيتها، بل يمكن الوصول إليها عن طرق صعبة ولكن سليمة تكون مدعاة السرور وجلب الاطمئنان إلى التميز ومقارنة العمل من شخص إلى آخر في مجال المصدر صحيفة كانت أو إذاعة أو تلفازا، ذلك لأن الوسائل الإعلامية تسعى إلى الوصول إلى الحقائق عند الناس أو في واقع الوقائع ضمن بيئتها وزمانها، ولأن الحقائق ليست دوماً في متناول من يريدونها فلا بد من الوصول إلى مصدرها بشتى الطرق وفي ذلك جهد ومشقة.

٢- احترام الكرامة الإنسانية: مما يقتضبه عرض الأخبار والصور بما لا يمس هذه الكرامة جماعية كانت (فئة أو ثقافة أو دين) أو فردية (مثل عرض صورة شخص دون إذنه). إن هذا يقتضي استعمال وسائل قانونية سليمة للحصول على المعلومات، بحيث لا يجوز استعمال أساليب الخداع أو التوريط أو الابتزاز أو التلاعب بالأشخاص (مثل التسجيل أو التصوير الغير قانوني).

٣- النزاهة: وتعني تقديم الخبر والصور بنوع من الحياد، وتجنب الخلط بين الأمور مثل الخلط بين الخبر والتعليق أو الإشهار وبين الصالح العام والصالح الخاص (الاعتبارات الذاتية)، كما تفيد النزاهة التجرد من الهوى والاستقلالية في العمل وعدم الخضوع لأي تأثير

أو رقابة داخلية (المنشأة) كانت أم خارجية (الجمهور) والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجميع أشكالها.

٤- المسؤولية: أي أنه يجب على الإعلامي أن يتحمل مسؤولية الصحة من أخباره بمعنى انه لا يجوز نقل أي خبر دون التحقق منه والتحري بشأنه والتزام الدقة في معالجته والحذر في نشره.

٥- العدالة: وتفيد بأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات كما هم متساوون أمام وسائل الإعلام، ومن هنا تأتي ضرورة الحرص على أن تكون هذه الوسائل تعبيراً عن فئة أو ثقافة أو جهة دون أخرى، وأن العدالة تقتضي توخي الحكمة في عرض الأخبار والصور والابتعاد ما أمكن عن أساليب المبالغة والتهويل والإثارة الرخيصة. يقول الباحث فهد الشميري في كتابه «التربية الإعلامية»، إن المواثيق الإعلامية تساهم في تحقيق عدد من الأهداف منها: تحسين نوعية المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام، ومواجهة أزمة المصداقية، وتجنب إصدار قوانين تؤثر على حرية الإعلام، وتحسين صورة وسائل الإعلام أمام الجمهور. وختاماً، إننا نتفهم حجم الضغوط والتحديات الاقتصادية التي تتعرض لها وسائل الإعلام العربية لاستدامة أعمالها وأنشطتها، الأمر الذي يجعلها في كثير من الأحيان تنحني وتبتعد عن التزامها بميثاق شرف المهنة الإعلامي. وقد يؤدي ذلك إلى تحقيقها مكاسب في المدى القصير، ولكنها بالتأكيد الخسارة لها أعظم على المدى البعيد. حيث لا تقتصر خسارتها على البعد الاقتصادي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تبعات أخلاقية يبقي أثرها مستدام على المجتمع.

المسؤولية المجتمعية كجزء من منظومة بناء المستقبل

إعداد: الدكتور صالح سليم الحموري
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية

عندما نتحدث عن بناء المستقبل أو صناعته ، فلا بد من الإشارة إلى أهمية تطبيق المؤسسات الحكومية للمسؤولية المجتمعية حتى تحافظ على الأرض للأجيال القادمة. وحتى يكون المجتمع سعيداً أفلا بد للمؤسسات العاملة سواءً كانت حكومية أو من القطاع الخاص أن تتحمل مسؤوليتها تجاه تلك المجتمعات، وتتخذ كافة المبادرات اللازمة لتحقيق العدالة والمحافظة على بيئة صالحة للحياة وتحقيق الرخاء الاقتصادي وإشباع احتياجات أفراد المجتمع.

برز مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في العقود الأخيرة من القرن الماضي وتعزز ذلك المفهوم وتم تجديده كجزء لا يتجزأ من استراتيجية المؤسسات في كافة القطاعات، وقد أصدرت المؤسسة الدولية للمقاييس عام ٢٠١١ آيزو ٢٦٠٠٠ والخاص بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، حيث تم تعريفها بأنها الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها، على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات.

المؤسسات المسؤولة والتي ترغب بتفعيل دورها في تحقيق سعادة المجتمع، عليها الالتزام بما يلي:

- 1- الانصياع للقوانين والتشريعات.
- 2- الاهتمام بالموظفين ورعايتهم.
- 3- توظيف إمكانياتها في حل مشكلات محلية وأن يكون تفكيرها عالمي.
- 4- التصرف بحكمة وتعقل حيال جهودها الخيرية لخدمة المجتمع وأن يكون عطاؤها ذكياً.
- 5- الاهتمام بالكوكب وإزالة آثار البيئة الناتجة عن منتجات وخدمات المؤسسة، والالتزام بقوانين وتشريعات البيئة.
- 6- التواصل بشكل نزيه وصريح مع جميع المنتفعين بتوضيح تأثير المؤسسة على البيئة.
- 7- تقليل الضرر البيئي الناجم عن أعمال المؤسسة.
- 8- اتخاذ خطوات حقيقية لحل المشكلات البيئية.
- 9- توخي الحرص عند تصميم منتجات جديدة كي لا تضر البيئة.

إن تحسين أية مؤسسة لممارساتها المجتمعية ومنها البيئية هو أمر مهم للغاية لتجنب تعرض العالم بأسره لمجموعة من الكوارث ومنها المناخية. فالتهديدات طويلة الأجل التي تشكلها ظاهرة الاحتباس الحراري تؤثر على ملايين الأشخاص الذين يواجهون الفيضانات الساحلية كل عام، مع ارتفاع معدلات الوفيات الناجمة عن موجات الحر والجفاف، بالإضافة إلى زيادة احتمالية انقراض حوالي 30٪ من الكائنات الحية. بالطبع لا يمكن للمؤسسات وحدها أن تواجه مشكلة الاحتباس الحراري والنتائج المروعة التي قد تترتب عليها. لكنها مع ذلك تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل مستقبل البيئة القصير، لتخدم دائرة أصحاب المصلحة فحسب. إن

مسألة المطالبة في إيجاد مؤسسات إيجابية صالحة تعمل على خدمة الموظفين وترعى مصالحهم كما تعمل على توفير متطلبات وإسعاد المتعاملين وأن تلعب المؤسسات دور مهم في رضى وسعادة المجتمع فهو خير دليل على مؤسسات وشركات وجدت لتبقى وتتصرف كمواطن صالح.

في ديسمبر 2016، أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، العام 2017 عاماً للخير، بالاستناد إلى ثلاثة محاور أساسية هي: المسؤولية الاجتماعية، والتطوع، وخدمة الوطن. ويأتي هذا الاختيار ترجمةً فعليةً لثقافة الخير والعطاء التي قامت عليها رؤية الدولة، المستندة إلى هويتها العربية والإسلامية، وإلى النهج الذي أرساه مؤسس الدولة المغفور له بإذن الله سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

كما أفادت الدراسات العملية أن تحمّل المؤسسات لهذه المسؤولية يجعل الموظفين العاملين لديها، وعملاءها الحاليين، والمساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة يحظون بمشاعر أفضل. لقد توصل خبراء الأعمال إلى الكثير من الأدلة التي تؤكد أن مشاركة المؤسسات في تحمل هذه المسؤولية لا يفيد المجتمع فحسب، بل يفيد أيضاً علاماتها التجارية ومنتجاتها. بل ولقد ذهب بعضهم إلى الجزم بأن المؤسسات التي تشتهر بالمشاركة في حل مشكلات المجتمع وتحمل مسؤوليته تنجح وتصمد لفترة أطول في السوق مقارنة بالمؤسسات الأخرى. لقد لاحظت هذه المؤسسات بالفعل تحسناً في المحصلة العامة لأدائها بعد تحملها مسؤولياتها الاجتماعية، ومن أوجه هذا التحسن زيادة الإيرادات وإنتاجية، سعادة الموظفين، سعادة المتعاملين، وتعزيز السمعة التنافسية، والمحافظة على ولاء الموظفين والمتعاملين.

المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

إعداد: الدكتور عماد سعد

استشاري استدامة ومسؤولية مجتمعية، الإمارات

التنمية المستدامة هي مفهوم متفق عليه على نطاق واسع وهو هدف إرشادي حاز على مزيد من الاعتراف الدولي بعد إصدار التقرير الخاص باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ١٩٨٧ بعنوان «مستقبلنا المشترك».

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية وتلبيتها. وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد «اقتصادية واجتماعية وبيئية» التي تربطهم ببعضهم علاقات متبادلة، على سبيل المثال: يتطلب الحد من الفقر كلاً من حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ولقد أكدت العديد من المنتديات الدولية على أهمية هذه الأهداف منذ عام ١٩٨٧ وذلك مثل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ والقمة العالمية حول التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢.

في حين المسؤولية المجتمعية تركز على المنشآت (المنظمات) وتهتم بمسؤوليات المنشأة تجاه المجتمع والبيئة، وهي ترتبط بشكل وثيق بالتنمية المستدامة. ولأن التنمية المستدامة تتناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة. بين كل الناس فإنه يمكن استخدامها كوسيلة لاختصار التوقعات الأكبر للمجتمع التي تحتاج لأخذها في الاعتبار من قبل المنشآت التي تسعى للقيام بعملها بطريقة مسؤولة.

كما يلاحظ المتتبع لسلوك المؤسسات أن الوعي بالمسؤولية قد زاد كثيراً بين الناس في الفترة الأخيرة، ويظهر هذا جلياً في نمو الاستثمارات الاجتماعية والأخلاقية والمعايير الاجتماعية التطوعية لإدارة المؤسسات والتقارير الذاتية عن الممارسات والأنشطة الاجتماعية والبيئية. وهناك مدرستان فكريتان محددتان بصورة واضحة:

الأولى، أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكخط إرشادي رئيسي لإدارة الشركة، والثانية، تعمل على أفضل استغلال وتحسين لقيمة «الجهات المستفيدة»، أي أن فكرة وجود الشركة قائمة على تلبية مصالح ومطامح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة بنشاطاتها سواء كانوا من مستثمريها، أو موظفيها، أو مزودها، أو زبائنها، أو مجتمعاتها المحلية. ومن خلال هذه الرؤية، فإن مسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب؛ فعليها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المساهمين الرئيسيين في عملية إيجاد القيم.

ويظهر اهتمام الناس العميق بهذا الموضوع عالمياً في حركات المقاطعة أو المظاهرات ضد منتجات أو شركات معينة تقوم بممارسات تضر بالبيئة مثلاً أو تسبب الضرر لبعض فئات المجتمع، كما يظهر أيضاً في الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات التي تراقب وتتابع الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات.

«إن الرأسمالية هي الخيار الأمثل ولكن ينبغي العمل على إنجاحها ويستوجب في هذه المرحلة التركيز على جانب المسؤولية المجتمعية فيها ومراعاة مصلحة أفراد المجتمع من ناحية تطوير التعليم وتطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية وتشجيع المشاريع الجديدة وضمان شفافية الآليات التنظيمية». مؤتمر دافوس

٢٠١٠.

وعلى ذلك فإنه من الأهداف الرئيسية لمسؤولية المنشأة اجتماعياً هو المساهمة في التنمية المستدامة. وتشكل المبادئ والممارسات والمواضيع الجوهرية المذكورة في المواد الخاصة بالمواصفة الأساس الخاص بالتطبيق العملي للمسؤولية المجتمعية للمنشأة ومساهمتها في التنمية المستدامة. فالقرارات والأنشطة التي تقوم بها منشأة مسؤولة مجتمعياً يمكن أن تساهم بشكل مثمر في التنمية المستدامة.

باختصار التنمية المستدامة هي منهج إداري يلبي حاجة الأجيال الحاضرة دون المخاطرة بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها آخذين بعين الاعتبار اقتصاد قوي يراعي البيئة ويحقق سعادة الإنسان. والمسؤولية المجتمعية أيضاً هي منهج إداري مسؤول يتسم بالشفافية، يعبر عن استراتيجية المؤسسة ويأخذ بعين الاعتبار توقعات الأطراف ذات العلاقة ويتحمل مسؤولية قراراته من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فعلى الرغم من أن العديد من الأشخاص يستعملون كل من مصطلح المسؤولية المجتمعية ومصطلح الاستدامة على نحو تبادلي وعلى الرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين المصطلحين، إلا أن لكل منهما مفهوم محدد ويكمل الآخر، بالتالي يمكن القول بكل ثقة أن المسؤولية المجتمعية هي الذراع التنفيذي لتحقيق الاستدامة.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستدامة للمجتمع ككل وكوكب الأرض وهي لا تهتم باستدامة أو قابلية أي منشأة معينة للتطبيق بصفة مستمرة. فاستدامة المنشأة الفردية قد تتوافق أو لا تتوافق مع استدامة المجتمع ككل حيث أن هذه الاستدامة تنتج عن تناول السمات المجتمعية والاقتصادية والبيئية على نحو متكامل، فالاستهلاك المستدام واستخدام الموارد المستدامة ومصادر الكسب والمعيشة المستدامة تتعلق جميعها باستدامة المجتمع ككل.

تعزير التأثير الملموس لأخلاقيات الأعمال على تدعيم وتمكين المجتمع المدني

إعداد النائب فؤاد مخزومي
رئيس مجلس إدارة مؤسسة المخزومي

في ظل أهمية المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بأخلاقيات العمل التي تتحرك نحوها معظم المؤسسات والمنظمات الأجنبية والعربية في العالم، تكمن أهمية متابعة وإدارة تطبيق هذا المفهوم. الهدف من ذلك هو تعزير التأثير الملموس على المجتمعات المستهدفة وعلى تدعيم وتمكين المجتمع المدني. تبرز أهمية هذا المقال من أهمية موضوعها، وهو تعريف مفهوم أخلاقيات العمل وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية ودوره في تحصين الأعمال وتوسيع الخطط العملية. وتقديم نماذج حية من تجربتنا في مجموعة مخزومي بكافة مؤسساتنا. وكذلك تقديم توصيات من الممكن تطبيقها.

أهداف المقال

تتلخص أهداف هذه الورقة بالتالي:

أولاً: تقديم مفاهيم أساسية متعلقة بمفهوم أخلاقيات العمل والمسؤولية المجتمعية.
ثانياً: عرض أهداف وأهمية أخلاقيات العمل والمسؤولية المجتمعية وفاعليته في تطوير أعمال المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

الفئة المستهدفة من المقال

المؤسسات الخاصة والحكومية، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بتنفيذ البرامج والمشاريع. مفهوم أخلاقيات العمل والمسؤولية المجتمعية إن التطور الحاصل في العالم على المستوى الاقتصادي، التعليمي، الصحي والثقافي وغيره من مجالات، يرافقه عدد كبير من التحديات خصوصاً على المستوى الأخلاقي. ويأتي هنا دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والشركات. فنرى المسؤولين يسعون بلا كلل ليساهموا في تحقيق السلام والعدالة والتقدم المستدام على جميع الأصعدة من أجل الصالح العام. ونلاحظ عند التعمق بالعلاقة بين أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية ضرورة وأهمية دمج التنمية الذاتية للمؤسسات والأفراد وخدمة المجتمع معاً، لأن ذلك الدمج يقود الطريق نحو تحقيق التوازن بين الفرد والاهتمامات العامة، والتركيز على مستويات أعلى وأوسع وأكثر عامة من الخدمة نفسها. إن مفهومي أخلاقيات العمل والمسؤولية المجتمعية هما مفهومان حديثان جداً، خصوصاً في مجتمعاتنا العربية. وقد أصبحت من أهم علامات تقدم الأفراد والمجتمعات، حيث تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين.

وترتبط المسؤولية المجتمعية مباشرة بأخلاقيات الأعمال وهي تبدأ عند الأشخاص وتمتد إلى المجموعات و ثم تتوسع

لتصل إلى المجتمعات. واكتسب موضوع أخلاقيات العمل في السنوات الأخيرة أهمية بالغة بسبب تراجع مستوى أداء الموظف، وتفاشي الفساد الإداري في معظم الأنظمة. فكان لا بد من إيجاد طرق واضحة لتحدي هذه الآفة. فنرى بوضوح بداية تحديث أخلاقيات العمل في المنظمات والتي تتمثل في السلوكيات، التوجهات، المعتقدات، عادات العمل، الأداء، وغيرها. وكلها تركز على الأمانة والكفاءة في إنجاز العمل المراد القيام به.

مجموعة مخزومي والمسؤولية المجتمعية

إن المسؤولية المجتمعية شكلت جزءاً أساسياً من سلوكي الحياتي سواء في الشق المتعلق بأعماله أم ذلك المتعلق بنشاطه الإنساني. وهكذا سعت منذ عودتي إلى لبنان في ١٩٩٢ إلى وضع خبراتي ومؤسساتي في خدمة اللبنانيين. فمن العمل الصناعي في شركة المستقبل لصناعة الأنابيب، المنتشرة في العالم، والتي تعتبر المسؤولية الاجتماعية أساساً في العلاقة مع عمالنا وموظفينا ومجتمعنا، انطلقت لأؤسس مجموعة مؤسسات هدفها الرئيس تمكين الأفراد وخدمة المجتمع. وتتميز شركة المستقبل لصناعة الأنابيب باحترامها والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية، فالأمانة والجودة والنزاهة هي مبادئ أساسية وحيوية للشركة. ونحن لم نغفل يوماً عن الالتفات إلى حاجات واحتياجات العاملين في الشركة وكافة الذين يتعاملون ويتفاعلون معها في محيطها الضيق والأوسع. وقد نالت المستقبل للأنابيب مؤخراً جائزة النسر العربي للتميز الاقتصادي التي تهدف إلى تشجيع الشركات والمؤسسات للحفاظ على نجاحها والاستمرار في رفع مستوى أدائها، بما يضمن جودة منتجاتها وتعزيز التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تعتبر مؤسسة مخزومي ناشطة جداً في تطبيق أسس أخلاقيات العمل بالتزامن مع خدماتها للمسؤولية المجتمعية. وكما ذكرنا سابقاً، لقد وضع المعنيون منذ أربعة أعوام

تقريباً، مدونة قواعد سلوك للموظفين والمتدربين والمتطوعين والشركاء في المؤسسة وذلك بهدف حماية المعايير والسلوك. ونحن نرى أن الالتزام بأخلاقيات العمل يؤدي الى زيادة الترابط بين الموظفين والشركاء، ويزيد تفاعلهم معاً وبالتالي يؤدي الى إقامة وتنفيذ مشاريع وبرامج ناجحة. ويعكس هذا النجاح صورة إيجابية عن المؤسسة ككل. مما يؤدي إلى تحفيز العاملين في المؤسسة للعمل بشكل أفضل.

يتفق الجميع على أهمية الالتزام بأخلاقيات العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في مؤسسة مخزومي نتيجة وجود الأمانة في إدارة الوقت والجهد والسلوك. ونستخدم في مؤسسة مخزومي طرق متعددة للمساعدة على ترسيخ أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية. من أهم الطرق المستخدمة هي تشجيع الرقابة الذاتية، تخفيف خوف الموظف من المسؤولين، تشجيع المسؤولين على أن يكونوا قدوة بأخلاقهم وأعمالهم، ومحاسبة المخطئين على حد سواء دون أي تمييز. هذه الطرق تستخدمها أيضاً المنظمات الأخرى، بغض النظر عن درجات التطبيق.

أما مصادر أخلاقيات العمل بحسب مدونة السلوك لمؤسسة مخزومي فهي تتضمن حماية سمعة المؤسسة، قواعد الصحة والسلامة خلال العمل، التنمية المستدامة، المساءلة والشفافية، التشبيك بلا حدود والحفاظ على حقوق الانسان والكرامة.

نحن في جميع مؤسساتنا لا نقدم المساعدات والخدمات والدعم لمن هم أقل يسراً فحسب، بل نعمل جاهدين على تمكينهم لكي يتحملوا بدورهم مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه الآخرين. ونحن في مجموعتنا نهتم أيما اهتمام بالتعليم، فقد أسست في الجامعة الأميركية -كرسي رامي مخزومي لحوكمة الشركات - منذ سنة ٢٠١١ لنشر المعرفة حول مفهومي الحوكمة والأخلاقيات في العمل، وأنشأت أيضاً سنة ٢٠١٨ في

الجامعة اللبنانية الأميركية «مركز فؤاد مخزومي للابتكار» لتشجيع وتطوير الابتكار في التعليم لمواكبة العصر. وبالتوازي مع أخلاقيات العمل التي نتبعها في مجموعتنا، أعمل من موقعي في مجلس النواب للدفع باتجاه إقرار قوانين تدعم الشفافية والحوكمة الرشيدة.

التوصيات

من خلال استعراض هذا المقال، وبعد هذه المعالجة السريعة لموضوع العلاقة بين أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تقدم المجتمعات نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم معلومات يمكن ترجمتها في الواقع.

وأقدم لكم عدد من التوصيات التي أأمل أن تجد طريقاً للتطبيق في قطاع واسع من مجتمعاتنا أولاً: تفعيل الإتجاه نحو أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية ضمن المنظمات.

ثانياً: تشجيع مبدأ أخلاقيات العمل وحث المنظمات على تحسينه ومتابعة أعمالها وإدارة برامجها ومشاريعها من خلاله.

ثالثاً: تكوين لجان خاصة تسمى لجان أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية لمساعدة المؤسسات على تطبيق هذه المنهجية لتحسين أعمالها وأعمال الجهات المانحة.

رابعاً: إعداد برامج تخصص تدريب العاملين على معرفة مختلف الجوانب الأخلاقية المجتمعية بهدف دمج المعايير الأخلاقية العالية في السلوك والتصرفات.

أعتقد أن وصفة النجاح تكمن في الجمع بين العطاء بإنسانيته والحوكمة بوعيها وفعاليتها.. هذا هو المفهوم المعاصر الذي يمنحنا نجاحاً في أدائنا الإنساني للإسهام في إسعاد الناس وتعزيز فرصهم في حياة أفضل.

مفاهيم أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية ومجالات تطبيقهما في المملكة العربية السعودية

بقلم: الدكتورة انتصار أحمد فلمبان

رئيسة لجنة المرأة والأسرة بالمنظمة العربية للسلامة المرورية

تُعد أخلاقيات العمل اليوم من الأمور المهمة لشغل الوظائف في منشآت الأعمال أو ممارسات كافة الأعمال والأنشطة المهنية ؛ لأنها تعد بمثابة الرقابة الذاتية للفرد والمؤسسات. وقد اهتمت المملكة العربية السعودية وعبر مؤسساتها الرسمية بوضع تشريعات وقوانين تنظم هذه الممارسات الأخلاقية في بيئات الأعمال المختلفة . كذلك باشرت المؤسسات الرسمية بالمملكة العربية السعودية بإلزام القطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني بالالتزام بالمعايير الأخلاقية في أعمالها وأنشطتها وقراراتها، وانعكس ذلك بصورة واضحة على الكفاءة الانتاجية وكذلك على تصنيف المملكة العربية السعودية عالمياً في مؤشرات الالتزام بأخلاقيات الأعمال، حيث وضعت كبرى المنظمات الأممية المملكة العربية السعودية في مصاف الدول المتقدمة الملتزمة بهذه المعايير الأخلاقية.

الكثيرة حيث ارتبطت الأزمات العديدة بحرية الأعمال ونظرتها الضيقة لمصلحتها الذاتية على حساب المجتمع الذي تعمل فيه، ولم يكن ممكناً استمرار حرية الأعمال خاصة بعد أن واجهت الشركات والمؤسسات ظروفًا جديدة ووعياً اجتماعياً وبيئياً ومفاهيم تقوم على المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال من أجل مراعاة مصلحة الأطراف الأخرى ومصلحة المجتمع ككل.

ومع انتشار مفهوم المسؤولية المجتمعية أصبح من الصعب على منشآت الأعمال التفاوضي عن دورها التنموي وإحساسها بالمسؤولية داخل المجتمع والتزامها بممارسات أعمالها وفق مرجعيات أخلاقية، وأهمية المشاركة الاجتماعية التي تتجاوز الشعور بالمسؤولية لتتبنى كسب تعاطف المجتمع واحترامه وضمان النجاح والتميز.

إن أخلاقيات الأعمال أبعد عن الحسابات الاقتصادية؛ لأنها تقترب بالنزوع الأخلاقي للإنسان سواء كان مسؤولاً أو غير ذلك، ويعتبرها الاقتصاديون هي الأولى حتى لو تضاربت مع المصالح الأساسية التقليدية للمنشأة ذاتها، والمسؤولية المجتمعية هي سعي المنشآت لتحقيق المصالح والأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، وبالتالي نجد أن الأخلاقيات في السلوك العام للأفراد في المجتمع تعمل على دعم المسؤولية المجتمعية لأي منشأة وتمثل أساساً قوياً للتطور نحو مفاهيم جديدة لأخلاقيات الأعمال التي تطورت وما تزال تتطور وتتمو.

وهناك عديد من العناصر التي تدعم الأساليب المختلفة للحفاظ على معايير أخلاقية عالية في أي مكان أو بيئة عمل من أبرزها التدريب الأخلاقي، ومساعدة الناس على فهم أفضل للاعتبارات الأخلاقية لاتخاذ القرار ولإدماج معايير أخلاقية عالية في سلوكهم اليومي، وحماية من يكشف السلوك غير الأخلاقي، ودعم الإدارة العليا لدعم النتائج الإيجابية في مجال السلوك الأخلاقي في العمل، وإعداد دستور أو مدونات للسلوك الأخلاقي يحدد من خلاله/خلالها المعايير

وتتماثل أخلاقيات العمل مع المسؤولية المجتمعية وتتكاملان؛ لأنه من مبادئ المسؤولية المجتمعية وفقاً للمواصفة القياسية الدولية «أخلاقيات العمل»، حيث يرى أقطاب الإدارة أن أخلاقيات العمل هي الإطار الشامل الذي يحكم التصرفات والأفعال تجاه شيء ما، وتوضح ما هو مقبول أو صحيح وما هو مرفوض أو خاطئ بشكل نسبي في ضوء المعايير السائدة في المجتمع بحكم العرف والقانون، الذي تلعب الثقافة والقيم وأنظمة المنشأة وأصحاب المصالح دوراً أساسياً في تحديده.

وتظهر المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال في إطار أنشطة المنشآت من خلال وظائفها الإدارية كالإنتاج والعمليات والتسويق والموارد البشرية والإدارة المالية والمحاسبة والعلاقات العامة والبحث والتطوير والموارد المعلوماتية والمعرفية فضلاً عن التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه والإدارة الاستراتيجية.

والعلاقة التي تربط بين المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال علاقة تداخل وترابط حيث إن الحديث عن إحداها يرتبط بشكل كبير وضمني بالحديث عن الأخرى، فأدبيات الإدارة الحديثة اشتملت على فصل نمطي يحمل عنواناً مشتركاً هو: المسؤولية المجتمعية وأخلاقيات الأعمال، الأمر الذي يؤكد العلاقة بينهما والتطابق الكبير الذي يدخل المسؤولية المجتمعية لأي منشأة ضمن أخلاقيات العمل وبالعكس لتتحول إلى علاقة تكامل.

وتؤكد بعض الدراسات أن ٩٠٪ من المنشآت العالمية لديها قيم أخلاقية مدونة، الأمر الذي يشير إلى أهمية هذا المفهوم وتنظيمه خلال العقود الأخيرة، فاهتمام المنشآت بأخلاقيات الأعمال وممارستها لمسؤوليتها المجتمعية باتت ظاهرة واضحة تم ترجمتها إلى قوانين وتشريعات ومدونات سلوك.

فالمسؤولية المجتمعية نمت وتطورت كنتيجة طبيعية لإخفاق الأعمال في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصلحة الأطراف الأخرى فيها، ويعتبرها البعض أنها نتاج المشكلات

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود خطوات راسخة نحو تعزيز ممارسات أخلاقيات الأعمال في بيئات العمل المختلفة سواء الحكومية منها أو الخاصة أو المجتمعية، استكمالاً للمنهج الذي وضعه الملك المؤسس يرحمه الله ، وملوك المملكة العربية السعودية الذين خلفوه في حمل الأمانة. فالإهتمام بممارسات أخلاقيات الأعمال في المملكة العربية السعودية يأتي استرشاداً بالشرعية الإسلامية المرجعية الرئيسية لكافة الأعمال والأنشطة ، وكذلك الالتزام بمعايير السلوك العالمية العصرية والمتقدمة.

الأخلاقية والقيم التي يسترشد بها في سلوك العاملين بالمنشأة، ويسترشد بها في المواقف المختلفة، ولا سيما تلك المواقف التي تمثل معضلة أخلاقية خاصة في بعض المهن مثل الهندسة والطب والقانون والمحاسبة. الفهم الصحيح للمسؤولية المجتمعية يلزم المنشآت بالاستثمار الجيد في العنصر البشري وترتبط بأخلاقيات العمل في منشآت الأعمال التي ترتبط بالأداء الاجتماعي الذي بدوره يعطي مؤشراً مهماً عن مدى استجابة المنشآت اجتماعياً وما تنجزه من أعمال ذات مسؤولية مجتمعية. وختاماً ، لقد خطت المملكة العربية السعودية وبتوجيهات سيدي

تعزير ممارسات وتطبيقات أخلاقيات الأعمال عليّ المستوى المؤسّساتي وطنياً أو دولياً

بقلم: الأستاذ جمال بن عبيد البح

رئيس منظمة الاسرة العربية - السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية

مقدمة :

تنادي الأمم المتحدة الى أهمية بناء شراكات وتطوير العلاقات بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبالنسبة للحكومات والقطاع الخاص فإن هناك تطوير حاصل على مستوى العالم وقفزات متميزة قفزتها هذه العلاقة التشاركية بين القطاعات الثلاث «حكومي - منظمات مجتمع مدني - خاص»، ومن أجل أن تزداد هذه الشراكة رسوخاً لا بد من تقوية هياكل منظمات المجتمع المدني وتنظيمها من حيث الإدارة والكادر ووضع ميزانيات لها لتسيير أعمالها بحيث تنهض في مجال عملها وتخصصها وتكون شريكة حقيقية في المجتمع لكن الذي يحصل للأسف أن هناك العديد من التجاوزات والممارسات الغير صائبة بل والتعديت على الأموال التي يتم التبرع بها لصالح العمل الخيري أو المشاريع الخيرية، لذا لا بد من إعادة النظر في منظمات المجتمع المدني ودعمها بقيامها بمسؤولياتها الاجتماعية والتأكيد على دورها التنموي لتكون أحد روافد التنمية المستدامة للمجتمع ولن يتم ذلك إلا بالحوكمة والشفافية.

الحوكمة في مجال منظمات المجتمع المدني :

من المهم بمكان أن تبذل الجهود في وضع تنظيمات لمنظمات المجتمع المدني وفق المعايير الدولية وتراعي كافة الجوانب التنظيمية والهيكلية والقانونية واللوائح التنفيذية المنظمة للعمل والتي توجه البوصلة إلى العمل الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني فكثير من المنظمات تفتقد إلى البوصلة التي تدلها إلى الدخول في أهدافها مباشرة لذلك تجد هناك تباين ولخبطة وتعدي على حقوق هذه المنظمات والجمعيات الخيرية ويتعاقب مجال الإدارة وكل مجلس يُورث المشاكل القديمة ويورث قضايا قانونية ومشاكل إدارية وحقوق موظفين وغيرها من الجوانب التي تدل على عدم وجود دراية ورؤية وإخلاص ولوائح قانونية يستند عليها العاملون في هذا القطاع مما يجعل هناك سخط من عمل هذه المؤسسات وتطفو على السطح المشكلات وتصل الأمور إلى المحاكم في منازعات وقضايا تعديت ومشاكل بين أعضائها إلى أن تبدأ الجهات الرسمية إلى التدخل من حيث تشكيل مجلس الإدارة والعاملين في هذه المنظمات، وتعد هذه من أبرز الاشكاليات التي تواجه منظمات المجتمع المدني إذ تنتهي ولاية الرئيس بكومات من الأخطاء المالية والإدارية وتورث إلى الرئيس الجديد ، من أجل ذلك لابد من مراعاة أخلاقيات العمل والمسؤولية المجتمعية التي يتحتم على القائمين على هذه المنظمات مراعاتها.

الحوكمة الرشيدة في المنظمات غير الربحية :

بادئ ذي بدء لابد أن يعي القائمون على المنظمات الغير ربحية أن عملهم هو تطوع لوجه الله مصداقاً لقوله تعالى: (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) سورة البقرة، آية ١٥٨، وأن هذا التطوع سوف يخدم به شريحة من الناس أو فئات من المجتمع أو يخدم قطاع كبير من الجمهور بشكل تطوعي بالإضافة إلى أنه يسمح للمتخصصين في مجال عمل المنظمة أن يعملوا ويظهروا خبراتهم العملية وتخصصاتهم الأكاديمية في هذه المنظمة وهذه المسؤولية الأخلاقية هي يجب أن تكون

نصب عين العاملين في هذه المنظمات فعملهم ينعكس على المجتمع بالإيجاب ويعطي ساعات عمل بدون أجر مما يدعم القطاع الحكومي ويدعم المجتمع وهذه الغايات السامية وأخلاقيات نبيلة وتفاني في خدمة أفراد المجتمع لذلك لابد من الحوكمة والشفافية من خلال إدارة المنظمة والمؤسسة الخيرية والجمعية ذات الطابع المدني، ويمكن أن تظهر هذه الشفافية بشكل أكثر من خلال تنظيم الجوانب المالية والموارد المتاحة وتسخير الطاقات للمتطوعين إلى أهداف محددة وتبيان دور الداعمين للبرامج والمشروعات بشفافية في هذا المجال والحوكمة الرشيدة إنما تزيد ثقة المجتمع والجهات المانحة بهذا العمل التطوعي وتزيد من قيمته فمن أساسيات الحوكمة هي الشفافية والوضوح والتنظيم الإداري والمالي بالإضافة إلى التشارك في إدارة المنظمة فلا يجب أن يكون إدارة فردية تجير المنظمة وتُجبر أهدافها إلى خدمة مصالح ضيقة أو شخصية، ومن الجوانب الرئيسية في حوكمة المؤسسات هي المحاسبة وذلك من خلال الدوائر القانونية المشرفة والقائمة على تلك المنظمات بحيث أي إنحراف عن المسيرة يجب أن يصحح بالطرق القانونية ووفق المعايير المرعية في كل قطر على حدة. للأسف أن كثير من منظماتنا في العالم العربي تفتقد إلى مبدأ الحوكمة الرشيدة والشفافية المالية والإدارية في كثير من ممارساتها وأنشطتها مما يجعل الكثير منها خارج نطاق التغطية أي اسم على ورق بسبب حجم التجاوزات وعدم الثقة بمثل هذه المنظمات.

الحوكمة من خلال التقنية الحديثة :

مبدأ الشفافية الذي تكلمنا عنه يجب أن تستطيع تلك المنظمات أن تنشر برامجها وأفكارها وكافة أنشطتها على الملا خاصة في عصرنا الحالي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي لعرض خططها المستقبلية وبرامجها الحالية والجمهور المستهدف الذي سوف يستفيد من هذه الغايات والأهداف النبيلة التي تطمح لها هذه المنظمات، ومن المهم

أن تستمع إلى آراء الجمهور الإيجابية منها والسلبية لكي تستطيع أن تتلافى السلبيات مستقبلاً وتهمل الآراء التي تنتقد أو تشكك أو غير مقتنعة إطلاقاً بعمل هذه المنظمات أو بجدوى البرامج المنفذة لهذه المنظمات.

المنظمات المتخصصة هي التي تستطيع أن ترفد المجتمع والجهات ذات العلاقة أي التي تتشابه في جوهر عملها مثل المؤسسات الحكومية أو الخاصة يمكنها أن تكون لها دور استشاري تقدم المعلومة والتوصية وأن تقوم أيضاً بدراسات علمية لهذه المؤسسات وأن تستفيد مادياً بهذا العمل وذلك بغية ديمومية عمل هذه المؤسسات حتى ولم تكن ربحية ولكن مطلوب في بعض الأحيان أن تكون لديها موارد مادية لتغطية نفقات المصروفات الإدارية والماء والكهرباء والإيجار وغيرها من مصروفات والتي تحتاج إلى موارد مادية، هذا الإسهام لهذه المؤسسات الغير ربحية سوف يجدر عملها ويزيد من نفعها وثقة الحكومات والمجتمع والقطاع الخاص.

أخلاقيات المشاركات الخارجية :

تسعى الكثير من المنظمات إلى أن تستطيع المشاركة في مؤتمرات وحلقات علمية دولية واجتماعات رسمية خارجية ذات الصلة بمجال تخصصها فلا بد من مراعاة القيم والأخلاق والمشاركات التي تدل وتبين على قيمة الناس المتطوعين إذ يجب مراعاة التالي:

١) حسن المظهر من حيث الإلتزام بالقواعد المنظمة لهذه المؤتمرات والبعد عن المصالح الضيقة و تغليب النزعة الفردية على حساب المصلحة العامة والنظر بشكل ضيق إلى الاستفادة من الموجودين من مسؤولين رفيعي المستوى من كبار المسؤولين الأمر الذي يجعل أصحاب بعض المنظمات كأنهم يستجدون لدوافع شخصية.

٢) الإعداد الجيد لهذا الحدث باعتبار أن هذه المنظمة متخصصة لذا عند المشاركات الرسمية سوف يكون لملاحظاتها وآرائها الأثر الجيد في تصحيح الكثير من

المفاهيم والأفكار المطروحة في هذا المؤتمر باعتبارها منظمة مستقلة.

٣) يجب أن لا تكون هناك دوافع شخصية أو استقطاب سياسي لهذه المنظمات أو إملاءات خارجية تحدد لها سير عملها وتضع لها أجندات بحيث يصبح دورها سلبي ولا تعطي النتائج المرجوة.

٤) يجب على المنظمات أن لا تقبل مساعدات من جهات أجنبية بحيث تصاحب هذه المساعدات إملاءات معينة وبالتالي تعتبر بعض هذه المنظمات هي طابور خامس تضر بمصالح بلدها ووطنها لأنها تقبل المساعدات الخارجية والكثير من الأجهزة الأمنية في العالم العربي بدأت تنظر إلى قضية الدعم ومصادر المال لتلك المؤسسات.

٥) يجب النظر في موضوع الهدايا التي يحصل عليها فريق العمل سواء بالداخل أو الخارج هل هي ذات طابع شخصي أم هي ذات طابع رسمي بحيث توضع هذه المسوقات والهدايا والدروع في تلك المؤسسة ولا يجوز أن تعتبر ملكية خاصة للأفراد العاملين بتلك المنظمات ؟ فهذه الدروع عبارة عن توثيق وتاريخ لتلك المنظمات ودليل لمن يأتي بعدهم على العمل لهذه المنظمة وتاريخها من حيث النشاط والمشاركات.

مبدأ العدالة : أحد أبرز أخلاقيات العمل.

تتحقق العدالة في المنظمات من خلال مراعاة العديد من الجوانب الأخلاقية والقيمية والقانونية منها معاملة الأفراد المتعاونين والمتطوعين من خلال العدالة الأخلاقية من التعامل وتوزيع المهام والمساواة بين الجميع فلا يجب التمييز بين الرجل والمرأة وفق معايير الجنس ويجب أن تكون المسافة بين الإدارة وبين جميع العاملين والمتطوعين بنفس المسافة ويجب مراعاة مبدأ إعطاء الفرص للجميع وفتح المجال أكثر للكفاءات والموهوبين وعدم قمع الكفاءات بالدرجة الأولى لإستخراج طاقاتها خاصة تلك المؤسسات التي تتعامل مع الشباب أو

الأطفال فهنا يجب مراعاة العدالة في إعطاء الفرص ووضع منبر لهم للحديث بكل حرية وتوفير البيئة المناسبة لقيامهم بعملهم على أكمل وجه ومن العدالة بمكان مراعاة وإظهار احترامهم وتشجيعهم وإتاحة الفرصة لهم وتقديم النصح لهم وذلك يتطلب قدر كبير من النزاهة والحيادية.

أمور وأخلاقيات يجب مراعاتها :

من أبرز أخلاقيات العمل هو كما أسلفنا :

أولاً : بيئة العمل :-

عدم المساس بكرامة العاملين في تلك المؤسسات وعدم الدخول في علاقات جانبية خاصة بين الجنسين بالإضافة إلى عدم الإعتداء أو التحرش الجنسي والذي قد يحصل في بعض المؤسسات أو استغلال العاملين في أمور غير تطوعية أو ابتزاز العاملين للحصول على منافع شخصية وتضارب المصالح في بعض المنظمات يقوض عملها ويولد لها سمعة سيئة.

ثانياً : بيئة المجتمع والأنشطة :

لا بد للمنظمات أن تسعى دائماً لكسب الشارع من خلال البرامج والأنشطة التي تقوم بها ولا بد أيضاً لتلك المنظمات أن تتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة وخاصة الرسمية والقطاع الخاص لكي تتجح هذه الفعالية فكلما زادت الشراكات وكانت مظلة الحكومة موجودة عندها يستفيد المجتمع ويتعزز دور المنظمات لكن هناك بعض الأمور التي يجب مراعاتها فبعض العاملين للأسف في التعامل مع الحكومات فإنه يغلب المصالح الخاصة على المصالح العامة ويُنظر للشراكات مع بعض الجهات الحكومية بمنظور شخصي واستفادة شخصية مما يجعل بعض المسؤولين يحجمون عن التعامل مع هذه المنظمات نسبة لأن القائمين عليها لم يحسنوا التصرف .

ثالثاً : إختيار أفضل العناصر للتطوع :

بعض المنظمات تستعين في الفعاليات وتعمل الشراكات لكنها في أرض الواقع تتفاجأ بأن بعض المتطوعين الذين يشاركون في التنظيم قد يكون وجودهم فيه ضرر بالغ على سمعة المؤسسة

وعلى العمل في حد ذاته فتهيئت الكوادر التي تعمل في الميدان وبالذات المتطوعين والجلوس معهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لامتناس وحل المشكلات التي تعترضهم في الميدان وبعض المتطوعين وخاصة الشباب قد لا يحسن التصرف مع الجمهور وقد يتسبب بمشاكل في ميدان العمل أثناء الفعالية مما يجعل هناك إستياء من العمل بشكل عام أو النشاط بشكل عام فإنلقاء الأفراد يجب أن يكون موضع عناية من تلك المنظمات والجلوس مع المتطوعين قبل النشاط له أهمية تنعكس على حسن أداء سير العمل.

تهيئة الظروف وتسخير الموارد وإعداد الكوادر:

(١) قد يكون لأي نشاط إيجابياته وسلبياته لكننا نريد أن نعظم الايجابيات ونتلافى السلبيات فمن أجل هذه الغاية لا بد من اختيار جهات متطوعة ذات قدرة تنظيمية عالية ومدربة فمن خلال تجربة شخصية بدأنا نستعين بفرق الكشافة في التنظيم وأظهروا إنضباطاً رائعاً وحسن تصرف وقدموا اقتراحات في العديد من الانشطة غي ضبط الجمهور وتنظيم العمل، فالاستعانة بمثل هذه الفرق تجعل لديك فريق مدرب .

(٢) لا بد من أجل الوصول إلى التنظيم الأمثل عمل لجان للعمل ونماذج لتلك اللجان أمثلة للجان تنظيمية لمنظمة الاسرة العربية فهذه اللجان منوط بها التنظيم والتنفيذ

الابتكار والتطوير والمبادرة :

لا بد لمنظمات المجتمع المدني أن تكون مبتكرة ومبادرة ورائدة في الأعمال التطوعية فلا بد لها من الخروج خارج الصندوق وتلمس أفكار إبداعية ورؤى تطويرية وتقديم مقترحات من واقع أعضائها المتميزين والمتخصصين لكي تكون لمنظمتهم شأن ليس فقط إقليمي وإنما عالمي والعديد من المنظمات يتقوقع على نفسه بحجة عدم وجود أو قلة الإمكانيات في حين أن سعيه وعمله يمكن أن يحقق له شهرة وثقة من المجتمع مما يجعلهم يحظون بدعم من العديد من القطاعات الحكومية والخاصة.

إعادة تدوير مصادر الخبرات البشرية

بقلم: الدكتور عواطف عبدالرحمن القطان

ماجستير إدارة أعمال - مدير عام شركة الكويت التقدمية للاستشارات الإدارية

(إعادة التدوير) قد يتبادر إلى الأذهان عند قراءة هذه الكلمة أو تداولها فيما بيننا مفهوم «إعادة تدوير النفايات والمخلفات لإنتاج منتجات أخرى للحفاظ على البيئة»، ولكن في موضوعنا هذا سيكون التدوير بمفهوم آخر يختلف عن ما قد يرد في أذهان الكثيرين منا، حيث أننا سنتناول المفهوم من خلال «إعادة تدوير مصادر خبرات الموارد البشرية» والتي تعرف بمجموعة الأفراد الذين يشكلون القوى العاملة في النظام الحكومي أو القطاع الخاص.

وقد عرف علماء الاقتصاد والإدارة مفهوم الموارد البشرية بقولهم إنها (المصدر الأساسي في التنمية وأن الإنسان هو المحور والركيزة الأساسية في جميع المجالات لهذا المصدر)، ولكن الفكرة المستحدثة في هذا المقال والتي تضاف إلى ذلك المفهوم هي إعادة تدوير مصادر الخبرات البشرية للإنسان الذي اعتبره العلماء محوراً وركيزة أساسية في تعريفهم السابق.

مشاركاته الفاعلة عبر سنين عمله المتمثلة في تشعب اتصالاته وعلاقاته المتعددة للوصول إلى الأشخاص المناسبين في ذلك المجتمع، جنباً إلى جنب مع الخبرات المكتسبة في الممارسة العملية التي قضاها في دائرته الوظيفية وأكسبته تراكم معرفي لا يستهان به) حيث يقدمها للجيل الذي يليه والذي يقدم له في المقابل (المعرفة العلمية والثقافة الجديدة التي اكتسبها أثناء فترة تعليمه للمواد العلمية التي بطبيعة الحال تطورت مع تطور الزمن ولم يطلع عليها الجيل السابق).

ولكن هذا كله لا يمكن تحقيقه إلا إذا أحطنا الجيلين بمفهوم «الشراكة المجتمعية» أو بمعنى شراكة الأجيال في نقل وتبادل خبراتهم القديمة ومعارفهم الجديدة وهو ما يعتبر إطاراً لإعادة تدوير المصادر البشرية التي تحتاج إلى ثقافة توعوية خاصة تعتمد على «الإقناع والافتناع».

عرف الدكتور هاري ميلز في كتابه «فن الإقناع» كيف تسترعي انتباه الآخرين وتغير آرائهم وتؤثر عليهم، أما الإقناع ففرقه بالقبول والاطمئنان إلى الشيء (بمعنى قبل الفكرة واطمأن إليها)، ولكن كيف سيتم الإقناع بالشراكة أو بمعنى أدق «إعادة تدوير مصادر الخبرات البشرية» وهو موضوع هذا

المقال إذا لم يكن هناك قناعة للمجتمع في أهميتها؟

يأتي هنا دور المسؤولين عن تنفيذ التنمية المستدامة في كل دولة وذلك من خلال نشر الفكر والوعي والثقافة في مجتمع متباين الشرائح والثقافات لتقبل الأفكار التنموية الجديدة لإقناع كافة شرائح المجتمع المستهدفة بأهمية الفكرة التي ستشكل أحد الركائز الأساسية في الإستدامة من خلال الموارد البشرية التي تعتبر الداعم الأساسي للتنمية المستدامة المنشودة.

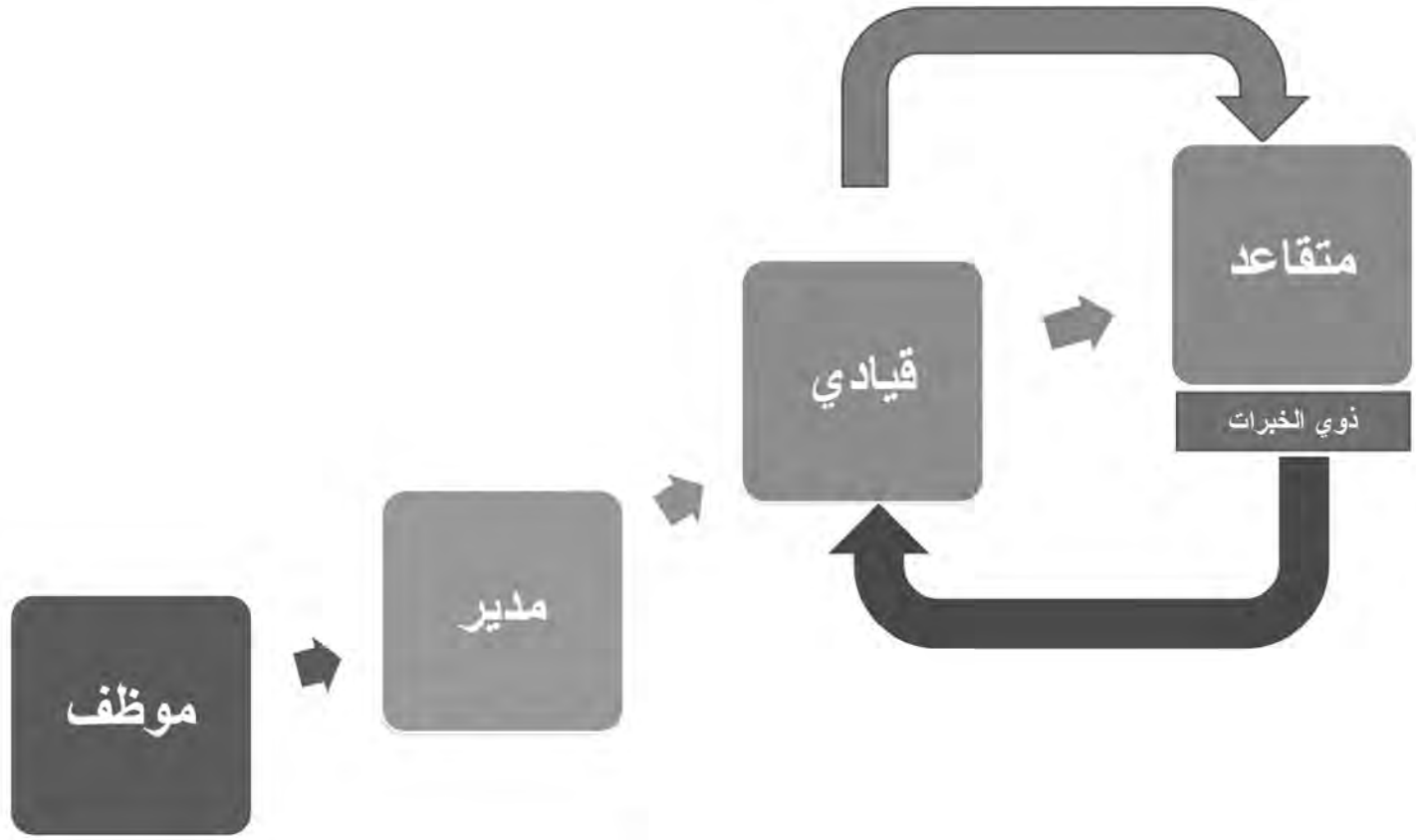
فإذا لم تكن الموارد البشرية التي أعدنا تدويرها من الجيل القديم ودمجها مع الجيل الجديد قادرة على أن تحمل هذه المسؤولية، فلن تستطع نشر الوعي والثقافة في ذلك المجتمع الذي ستتخلى عنه. وعليه يجب تعزيز الشراكة في المجتمع

ومن الممكن اختصار وتلخيص التطبيق العملي للإضافة المستحدثة على المفهوم من خلال (تكاثر جهود جميع الأجيال من الأكبر سناً وحتى أصغرهم ليتم إعادة تدوير الخبرات البشرية بنظام نقل الخبرات بشكل تلقائي ما بين الموظف - القيادي - المتقاعد) بطريقة تكييف مصاد التدوير لتقليل الفجوة بين «الأجيال السابقة التي تركت المنصب القيادي واللاحقة التي حلت في مكانها» عن طريق تبادل الآراء وإعادة تدوير المعرفة والثقافة بين الجيلين حتى يتمكن من إحداث استدامة التنمية المجتمعية والتغيير.

إن فكرة التدوير للمعلومات والخبرات ستتم من خلال قنوات تبادلها بين الأجيال (وليس من طرف واحد) حيث سيساهم إعادة تدوير المصادر البشرية إلى خلق جيل يشارك في اتخاذ القرارات التنموية الصحيحة من خلال نقل (المعرفة «الثقافة العلمية») الشبابية الجديدة إلى من له (خبرات «تراكمية») سابقة من الجيل الأكبر وبالعكس.

وعليه، فإن من الطبيعي إذا لم نطبق نظريتنا الجديدة في إعادة تدوير مصادر الموارد البشرية فإن العمل سيستمر في دائرته الروتينية المعتادة التي تبدأ دائماً من نقطة الصفر كلما حل جيل مكان الجيل الذي قبله من جمع البيانات وتفسيرها وتصنيف المعلومات ورصد النتائج، وكل ذلك فيه إهدار للوقت واستنزاف للطاقات، لكن متى ما تم إعادة تدوير المصادر البشرية التي تتمتع بخبرات طويلة ولديها معلومات متراكمة من خلال نقلها للجيل الذي تلاها يمكن بعد ذلك أن يتم توفير الوقت والتكاليف المالية وكذلك الحفاظ على الطاقات البشرية مما يؤدي إلى عدم الإحتياج إلى جلب مستشارين من الخارج.

النتيجة في كل ما سبق هو خلق شراكة ما بين الأجيال السابقة واللاحقة لتدوير الثقافة والمعرفة والخبرات فيما بينهم، وأن أهم مقومات الشراكة هي نجاح العلاقات بين أفراد المجتمع، وهذا ما يتوافر في من لديه خبرات متراكمة (من خلال



ذلك إلى خدمات مؤسسية أفضل وخلق فرص تنمية أكبر، والتي ستساهم في تقوية الروابط بين أجيال المجتمع بشكل عام وبين أفراد المجتمع بشكل خاص ليتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

المدنى، والقطاعين الحكومي والخاص حتى يتمكن من استثمار تلك الخبرات المتراكمة في نقل المعارف والثقافات لدعم إستدامة التنمية المجتمعية. =
عندما يتم تطبيق (إعادة تدوير مصادر الخبرات) سيؤدي

القيادات المصرفية ودورها في تعزيز المسؤولية المجتمعية: تجارب ودروس مستفادة

بقلم: الدكتور وليد عبد موله

مستشار في الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط

١. مقدمة

قد تعتبر بعض المصارف أن توسيع مجالات عمل المواطنين في مجالات عملها المتعددة هو جزء من مسؤوليتها المجتمعية. كما تظن بعض المصارف أن تنمية أصولها ومحافظةها على مؤشرات السلامة المالية هو كذلك جزء من مسؤولياتها المجتمعية. في حين ينظر العديد إلى أن هذه المسائل هي متعلقة بسلامة نشاط القطاع المصرفي وشرطاً أساسياً لاستدامته وعلى القطاع المصرفي أن يوسع ممارساته المجتمعية نحو مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتدريب ودعم المشروعات المنتجة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على البيئة، حيث تعتبر المسؤولية المجتمعية من المواضيع الهامة اليوم لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية. فالبعد الأخلاقي في إدارة المؤسسات عموماً، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، يتطلب الانتقال من المفهوم الضيق للمسؤولية المجتمعية كمجرد عمل خيري تطوعي إلى مفهوم أوسع يعتمد على منهج متكامل يتضمن المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية والمالية ويعظمها.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أهمية مسارعة المؤسسات المصرفية في المنطقة العربية، الإسلامية والتقليدية على حد سواء، إلى تضمين المسؤولية المجتمعية في نشاطاتها نظراً للصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين تجاه المصارف خاصة لدى الشباب الذين يردون جانباً من مصاعبهم التمويلية إلى المصارف وبالنظر إلى ما تحقّقه من أرباح سنوية ضخمة. وتعرّف منظمات دولية على رأسها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأعمال العالمية للتنمية المستدامة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية المجتمعية باستخدام موارد الشركات بشكل مناسب وبطريقة تعود بالفائدة على المجتمعات وأصحاب المصلحة دون الاقتصار على السعي وراء الربح من أجل تحقيق الأهداف التنموية المختلفة. وبالرغم من تعدد تعريفات المسؤولية المجتمعية إلى أنها تتفق على ضرورة توفير الدعم والمساندة في طرق إدارة المؤسسة ووضعها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة (عبد مولا، ٢٠١٣). وتكتسي هذه الاعتبارات أهمية قصوى بالنسبة للقطاع المصرفي لما له من دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني في تعبئة المدخرات وتوفير السيولة وتمويل المشاريع بأنواعها. وتبرز القيادة المصرفية المعززة والدافعة للمسؤولية المجتمعية كأحد أهم العناصر الدافعة والداعمة لمبادرات المسؤولية المجتمعية. نعرض في القسم الثاني نتائج دراسة (Rangan et al., 2015) عن حقيقة ممارسات المسؤولية المجتمعية. ونعرض في القسم الثالث، بعض مبادرات المسؤولية المجتمعية الناجحة دولياً وعربياً، في حين يخصص القسم الأخير إلى الخاتمة والتوصيات.

٢. الحقيقة عن المسؤولية المجتمعية

لفهم كيفية ابتكار الشركات وتنفيذها للمسؤولية المجتمعية على مدار العقد الماضي، تم إجراء مقابلات معمقة مع عشرات المسؤولين التنفيذيين بشكل مباشر أو غير مباشر عن استراتيجيات المسؤولية المجتمعية للشركات الخاصة بهم، وتمت دراسة أكثر من اثنتي عشرة حالة حول الموضوع (Rangan

et al., 2015). كذلك تم استطلاع ١٤٢ مديراً حضروا برنامج CSR التنفيذي في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد خلال السنوات الأربع الماضية. وكانت النتائج متسقة بشكل ملحوظ. على الرغم من الاعتقاد بالسعي وراء «القيمة المشتركة» من قبل الشركات والمتمثلة في خلق القيمة الاقتصادية بطرق تؤدي أيضاً إلى خلق قيمة للمجتمع، يشير البحث إلى أن هذا ليس هو المعيار. بدلاً من ذلك، تمارس معظم الشركات نسخاً متعددة الأوجه من المسؤولية المجتمعية التي تنتقل من الأعمال الخيرية الخالصة إلى الاستدامة البيئية أو السعي لخلق القيمة المشتركة. وتبدو الشركات المدارة بشكل جيد أقل اهتماماً بدمج المسؤولية المجتمعية في استراتيجياتها وأهدافها التجارية.

من جانب آخر، وبالرغم من اعتناق العديد من الشركات لهذه الرؤية الواسعة للمسؤولية المجتمعية، هناك عراقيل بسبب ضعف التنسيق وعدم وجود منطلق يربط برامج المسؤولية المجتمعية المختلفة.

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات الاستقصائية أشارت إلى زيادة مشاركة الرؤساء التنفيذيين في المسؤولية المجتمعية للشركات، وجدت الدراسة أن برامج المسؤولية المجتمعية غالباً ما يتم إطلاقها وتشغيلها بطريقة غير منسقة من قبل مجموعة متنوعة من المديرين، في كثير من الأحيان دون مشاركة نشطة من الرئيس التنفيذي.

هذه النتائج تدل على أن الشركات والمصارف الساعية لتعظيم تأثيرها الإيجابي على النظم المجتمعية والبيئية التي تعمل فيها، يجب أن تطور استراتيجيات متكاملة للمسؤولية المجتمعية. ويجب أن يكون ذلك جزءاً أساسياً من مهمة كل رئيس تنفيذي. ويظهر البحث كذلك أن أنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات والمصارف تنقسم عملياً إلى ثلاث مجالات، على النحو التالي:

المجال الأول: التركيز على العمل الخيري

البرامج في هذا المجال ليست مصممة لتحقيق أرباح أو تحسين أداء العمل مباشرة. ومن الأمثلة على ذلك التبرعات

من المال أو المعدات للمنظمات المدنية، والمشاركة مع المبادرات المجتمعية، ودعم تطوُّع الموظفين.

المجال الثاني: تحسين الفعالية التشغيلية

تعمل البرامج في هذا المجال ضمن نماذج الأعمال القائمة لتقديم منافع اجتماعية أو بيئية بطرق تدعم عمليات الشركة عبر سلسلة القيمة، وغالبًا ما تتحسن الكفاءة والفعالية.

قد تسهم هذه البرامج، وليس دائمًا، في زيادة الإيرادات أو تقليل التكاليف أو كليهما. ومن الأمثلة على ذلك مبادرات الاستدامة التي تقلل من استخدام الموارد، أو النفايات، أو الانبعاثات، والتي بدورها قد تخفض التكاليف، والاستثمارات في ظروف عمل الموظف أو الرعاية الصحية أو التعليم، مما قد يعزز الإنتاجية ويعزز سمعة الشركة.

المجال الثالث: تحويل نموذج العمل

تخلق البرامج والمبادرات في هذا المجال أشكالًا جديدة من الأعمال والسلع والخدمات خاصة لمواجهة التحديات المجتمعية أو البيئية. ويعتمد تحسين أداء الأعمال - وهو أحد متطلبات المبادرات في هذا المجال - على تحقيق نتائج اجتماعية أو بيئية ملموسة.

على سبيل المثال، يقدم مشروع التمكين لشركة Unilever's Project Shakti مثالاً جيداً. بدلاً من استخدام نموذج التوزيع المعتاد من تاجر الجملة إلى التجزئة للوصول إلى القرى النائية في الهند، تقوم الشركة بتجنيد نساء القرية، وتوفّر لهن إمكانية الوصول إلى قروض التمويل الأصغر، وتدرّبهن على بيع الصابون والمنظفات وغيرها من المنتجات من الباب إلى الباب. تشارك الآن أكثر من 65000 سيدة أعمال في هذا البرنامج، وهو ما سمح بمضاعفة مداخيلهن، في المتوسط، مع زيادة فرص حصول الأسر الريفية على منتجات النظافة وبالتالي المساهمة في الصحة العامة. تم تحقيق هذه المكاسب المجتمعية من خلال المكاسب التجارية للشركة، حيث حقّق المشروع منذ 2012، 100 مليون دولار من المبيعات. وقاد نجاح شركة Unilever إلى طرح

برامج مماثلة في أجزاء أخرى من العالم.

٣. تجارب ودروس مستفادة

١,١,٣ تجارب دولية

يعرض هذا القسم تجربتين لبنوك دولية متحصلة على الجائزة الدولية للشركات الأكثر أخلاقية ومسؤولية للعام 2019. وهي جائزة تصدر سنويًا عن مجموعة اthisphere. وقد صنفت 128 شركة كأفضل الشركات المسؤولة والأخلاقية لعام 2019، منها خمسة في قطاع المصارف.

١,١,٣ USbank

يقول أندي سيسير وهو رئيس مجلس الإدارة ومديره التنفيذي «كان التزامنا بالمسؤولية المجتمعية ثابتًا منذ أجيال. من خلال برنامجنا للعطاء والمشاركة، نركّز على سد الفجوة بين الناس والإمكانية في مجالات العمل والمنزل. كواحدة من أكبر المؤسسات المالية في البلاد، نحن نتفهم مسؤوليتنا في إعادة إحياء الأحياء وتوفير الوعي المالي وخلق فرص العمل ودعم الأعمال التجارية الصغيرة وتطوير المساكن بأسعار معقولة واحتضان التنوع والإدماج وغير ذلك. نقوم بذلك من خلال الجمع بين الأعمال الخيرية مع المنتجات المسؤولة والمبتكرة والحساسة للبيئة. نحن نعمل باستمرار للبناء على ثقافتنا الأخلاقية والنزاهة لتعزيز التزامنا بالمسؤولية المجتمعية عبر مؤسستنا بأكملها. نحن فخورون بالعمل الرائع الذي أنجزناه في السنوات الأخيرة ونتطلع إلى خدمة مجتمعاتنا دائمًا».

ويمكن حصر مجالات المسؤولية الاجتماعية لدى هذا البنك فيما يلي:

• إنشاء منتجات وخدمات تخدم جميع أفراد المجتمع في عام 2018، أطلق بنك الولايات المتحدة منتجًا جديدًا للقروض الاستهلاكية بقيمة صغيرة يسمى قرض البنك الأمريكي البسيط. تم تصميم هذا المنتج لمساعدة العملاء على التعامل مع الاحتياجات النقدية غير المتوقعة أو قصيرة الأجل من خلال قرض تقسيط شفاف يسهل فهمه.

القومي ووزارة الأمن الداخلي، بالإضافة الى تنظيم وقيادة أول لجنة لتطوير القوى العاملة في مجال الأمن السيبراني متعدد القطاعات خلال منتدى القيادة التنفيذية لعام ٢٠١٨. ويشترك البنك مع وكالة الأمن القومي وبرنامج الدفاع السيبراني التكميلي المتكامل (IACD) التابع لجامعة جونز هوكينز لتيسير الاستجابة الآلية للهجوم الإلكتروني). بالإضافة إلى ذلك، أقام البنك شراكات مجتمعية مع Girls Who Code و Technovation و Girl Scouts للمساعدة في تعزيز المهارات التكنولوجية بين الشباب في المجتمع.

• القضايا البيئية والمجتمعية والحوكمة

قام البنك بإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لفهم ماهية القضايا البيئية والمجتمعية والحوكمة الأكثر أهمية للبنك، حيث يعمل البنك بجد لإحراز تقدم بشأن ما تعلمه من التقييم ومواصلة الاستماع والتعلم من أصحاب المصلحة الذين يشاركون البنك وجهة نظره حول أهمية الحوار البناء والاحترام لمعالجة مجالات الفرص المهمة.

• الإفصاح والشفافية

يعمل البنك على تحسين فهمه لكيفية دعم التوصيات المقدمة من فرق العمل المعنية بالإصلاحات المالية ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية وطرق مواءمتها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال:

- دعم الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (الهدف و١٣ ٧).
- دعم العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف ٨).
- دعم استقرار الأسواق المالية وتقليل التفاوتات (الهدف ١٠).
- توجيه استثماراتنا في الإسكان الميسر والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف ١١).

BMO Financial Group Canada 2.1.3

يقول داريل وايت وهو المدير التنفيذي للبنك: «هل يمكن أن

• خدمة الخارجين عن الخدمات البنكية underbanked من خلال انشاء حساب المدين الآمن وهو منتج يفي بمعايير الحساب المصرفي الوطني التي وضعها صندوق تمكين المدن. وتحدد هذه الخدمة ميزات المنتجات التي ستكون «آمنة» للمستهلكين الذين كانوا تاريخياً خارج نطاق الخدمات المصرفية التقليدية.

تم إطلاق المنتج في عام ٢٠١٦، ولكن في العام ٢٠١٨ شارك البنك في برنامج تجريبي يديره الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس لاختبار طريقة شائعة لجمع البيانات في جميع أنحاء البلاد لقياس الأثر في بناء التمكين المالي في مجتمعاتهم.

• حماية البيانات والمعلومات

يقوم البنك بالاستثمار في الأشخاص المناسبين والتكنولوجيا والقدرات المتطورة، والشراكة مع نظرائهم في الصناعة المصرفية، والقيام بالتواصل والتنسيق مع الحكومة وغيرها من الموارد والموردين بهدف تحسين دفاعات البنك باستمرار. حيث يتوقع البنك التهديدات الناشئة من خلال الاستراتيجيات القائمة على المخاطر والموجهة نحو الاستخبارات والتنبؤ.

ويقوم البنك بحماية معلومات وأصول بنك الولايات المتحدة من خلال تحسينات الأمان التكميلية ومع مركز الأمن السيبراني ونشاط مراقبة الفريق على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

• تهيئة القوى العاملة الكفوة

يقوم البنك بالاستثمار في القوى العاملة المستقبلية من خلال برنامج المنح الدراسية للأمن السيبراني التابع لبنك الولايات المتحدة. ويدعم المستفيدين من جامعة شمال كنتاكي وجامعة واشنطن وكلية واتكوم وجامعة ميسوري سانت لويس. ويتعاون البنك مع كلية الهندسة في جامعة نيويورك في برنامج الأمن السيبراني للخريجين عبر الإنترنت.

ويتعاون البنك كذلك مع مراكز التميز الأكاديمي في تعليم الدفاع السيبراني، وهو برنامج برعاية مشتركة من وكالة الأمن

يكون البنك قوة للتغيير الإيجابي؟ هل يمكن أن ندفع الحدود؟ لا يمكن أن نؤثر بشكل إيجابي فقط على عملائنا ولكن يجب أن نؤثر أيضاً على مجتمعاتهم؟ نعتقد ذلك. من خلال الثقة المكتسبة على مدى ٢٠١ عاماً في مجال الأعمال والمعايير الأخلاقية التي تم الاعتراف بها في جميع أنحاء العالم وثقافة العمل والالتزام بالإدماج الاقتصادي، فإننا نخلق القيمة المشتركة التي تتجاوز العوائد التي نقدمها للمستثمرين. لخلق التغيير، نستمع بعناية بهدف فهم أكثر ما يهم أصحاب المصلحة لدينا. نأتي بنظرائنا وشركاء المجتمع إلى طاولة المفاوضات، ونتعاون لتقديم الدعم، وحل التحديات، والتأثير على القوى التي تشكل ظروفنا الاقتصادية، بدلاً من مجرد الرد عليها. هذا يعني النظر في نتائج كل قرار نتخذه، في كل مكان نمارس فيه أعمالنا. وهذا يعني أيضاً رد الجميل - ليس فقط من خلال مواردنا المالية، ولكن أيضاً في الدور المهم الذي نلعبه في جمع الأشخاص حول القضايا المهمة، والعمل كمحفز. بالنسبة لنا، ليست الاستدامة وظيفة إضافية. إنه جزء لا يتجزأ من كيفية عملنا وإدارة المخاطر ودفع النمو على المدى الطويل. طالما أن العالم يتغير، سنتطور ونتكيف».

ويمكن حصر مجالات المسؤولية الاجتماعية لدى هذا البنك فيما يلي:

- تقليل التأثير البيئي
- في أغسطس ٢٠١٠، حقق البنك الحياد الكربوني على مستوى المؤسسة بالنسبة لاستهلاكه للطاقة من خلال المباني وانبعاثات النقل، وحافظ عليها منذ ذلك الحين. وتشتمل إستراتيجية البنك على نهج ثلاثي الجوانب:
- تقليل الانبعاثات الناتجة عن النقل واستخدام الطاقة
- الاستثمار في الطاقة المتجددة
- شراء أرصدة الكربون الطوعية عالية الجودة لسد الفجوة المتبقية
- وتوفر استراتيجية حياد الكربون إطاراً لتطوير ممارسات

جديدة وقياس النجاح ورسم التقدم وتعزيز الشفافية وتحديد الفرص وتشجيع الموردين والشركاء العالميين على أن يكونوا مبتكرين وإيجاد طرق جديدة لحماية المستقبل لا سيما من خلال الشراكات مع المنظمات البيئية.

• العطاء للموظفين

تأسست ثقافة البنك على الالتزام بالاهتمام بالمجتمعات المحلية، حيث يشارك موظفو BMO هذا الايمان في إحداث تغيير إيجابي مستدام من خلال مشاركتهم الخاصة في الحملات والتطوع في الحملات السنوية والعمل التطوعي في منظمات المجتمع المختلفة والمشاركة في فرق لجمع الأموال.

• العطاء للمجتمع المحلي

من خلال التركيز على التعاون والتعلم والابتكار، يعمل البنك مع شركائه في المجتمع لتحقيق حلول مستدامة وتشكيل المستقبل، لا سيما من خلال إعادة تصميم أنشطة البنك وعملياته وعلاقاته للعمل بشكل أكثر استراتيجية وفقاً لمعايير محددة، ووضع أهداف جديدة والشروع في مجالات تركيز جديدة والمساعدة في توجيه مساهمات البنك وموارده إلى المنظمات الأكثر فعالية.

٢,٣ تجارب عربية

يعرض هذا القسم بعض التجارب العربية في مجال المسؤولية المجتمعية في مصر والأردن والسعودية. وتجدر الإشارة الى أن مبادرات الافصاح عن الممارسات المسؤولية المجتمعية بدأت تأخذ مجراها في بعض الدول العربية.

١,٢,٣ تجربة البنك المصري لتنمية الصادرات:

ركّز البنك جهوده الحقيقية في القطاعات الأكثر احتياجاً في مصر وهي التعليم والصحة حيث قام بتقديم دعم مالي لتشغيل خمس مدارس مجتمعية بمركز إسنا بمحافظة الأقصر مع تغطية كافة المصروفات الدراسية لطلب تلك المدارس. من ناحية أخرى عمل البنك على تبني إنشاء وتأسيس وتجهيز غرفة إقامة مزودة شاملة المعدات بمستشفى

الحوادث والحروق التابعة لمؤسسة أهل مصر للتنمية. كما قام البنك بتبني تكاليف علاج مرضى سرطان الثدي في إطار بروتوكول مع المؤسسة. هذا بالإضافة إلى الدعم المالي الذي قدمه البنك لمستشفيات جامعة أسيوط لتطوير وتجهيز عدة أقسام بالمستشفى.

وقد تبنى البنك هذا العام مبادرة جديدة لمساندة قطاع الزراعة في ظل تراجع دعم البنوك الأخرى على القطاع، وقد تم إطلاق هذه المبادرة بالتعاون مع مصر الخير منها جزء يغطى تمويل المزارعين لتنفيذ ٥٠ مشروع على مساحة ٥٠ فدان بمحافظة الأقصر.

وفي إطار سعي البنك لتنمية الوعي المالي لدى مختلف شرائح المجتمع عمد البنك إلى رعاية العديد من الفعاليات في الجامعات والنوادي بهدف رعاية النموذج المصري المصري ومشاريع التخرج بالتعاون مع جامعة القاهرة.

وفي هذا الإطار كذلك تم تنظيم «الأسبوع العالمي المالي» من خلال التعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وبعض المدارس والجامعات مما سمح بزيارة العديد من الشباب لفروع البنك وعقد ورشتي عمل للتعريف بالقطاع المصري والخدمات المختلفة والمنتجات البنكية وفرص العمل المتوافرة.

ومن ناحية أخرى يسهم البنك بقوة في دعم مجتمع الأعمال حيث يستمر في دعم أنشطة الغرف التجارية والصناعية وبعض المراكز المتخصصة في تنمية العلاقات مع رجال الأعمال ورواد الأعمال بالإضافة إلى نشاطه الأساسي في دعم الصادرات المصرية نحو الأسواق العالمية من خلال المشاركة الفاعلة في المعارض الدولية والبعثات التجارية لطرح الحلول لتسهيل الصادرات نحو تلك الأسواق.

٢,٢,٣ مبادرات المسؤولية الحقيقية في الأردن:

تسهم البنوك الأردنية في مضمار المسؤولية المجتمعية في شكلين رئيسيين. يتمثل الشكل الأول في بعث مشاريع مشتركة للبنوك وهي مشاريع تقوم بها البنوك بشكل مشترك مع بعضها البعض،

على غرار صندوق الحسين للإبداع والتفوق والذي يتم تمويله من قبل الجهاز المصرفي كمساهمة لتطوير البنية الإبداعية في الجامعات الأردنية. ويتمثل الشكل الثاني في مشاريع فردية للبنوك وفقاً لتوجهات كل بنك في مجالات التعليم والصحة والتراث والبيئة والثقافة والعمل الاجتماعي والتنمية البشرية. ويعتبر الإفصاح المالي والشفافية المالية أحد ركائز المسؤولية المجتمعية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما يسهم في التعريف بجهودها المجتمعية والحكم عليها.

٣,٢,٣ بنك سامبا في المملكة العربية السعودية:

استهدفت مبادرة بنك سامبا توزيع ٥٠٠ وحدة سكنية في مختلف مناطق المملكة في إطار التعاون بين البنك ووزارة الإسكان، حيث تتولى الوزارة اختيار الأسر الأكثر احتياجاً ويتولى البنك التبرع بالمنازل المشيدة على مساحة ٤٠٠م والمتكونة من طابقين.

٤. الخاتمة: دور القيادة في تعزيز المسؤولية المجتمعية

في كثير من الأحيان، يعتبر المسؤولون التنفيذيون المسؤولية المجتمعية كمجرد مصدر آخر للضغط أو بدعة عابرة. ولكن نظراً لأن العملاء والموظفين والموردين والمجتمعات أصبحوا يولون أهمية متزايدة للمسؤولية المجتمعية، المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة، فقد بدأ بعضهم ينظر إليها على أنها فرصة خلاقة لتعزيز أعمالهم بشكل غير مسبوق مع المساهمة في تنمية المجتمع في نفس الوقت، بحيث أصبحوا ينظرون إلى المسؤولية المجتمعية باعتبارها أساسية لاستراتيجياتهم الشاملة، مما يساعدهم على معالجة القضايا التجارية الرئيسية بشكل خلاق (Hohnen, 2007, Keys et al., 2007). يكمن التحدي الكبير أمام المديرين التنفيذيين في كيفية تطوير نهج يمكن أن يحقق بالفعل هذه الطموحات السامية - وحتى الآن، لم يجد سوى القليل منهم الطريق. ومع ذلك، تمكنت بعض الشركات والمصارف المبتكرة من التغلب على هذه العقبة، مع ظهور مبدأ الشراكة الذكية كطريقة لخلق

قيمة لكل من الأعمال والمجتمع في وقت واحد. تركّز الشراكة الذكية على مجالات التأثير الرئيسية بين الأعمال والمجتمع وتطور حلولاً إبداعية تعتمد على القدرات التكميلية لكل منهما لمواجهة التحديات الرئيسية التي تؤثر على كل شريك.

ان فرص خلق القيمة المشتركة كبيرة وتعتمد على الشراكة الذكية. في مثل هذه الحالة تتجاوز المسؤولية المجتمعية قضايا تجنب المخاطر أو تعزيز السمعة نحو تحسين قدرته الأساسية على خلق القيمة من خلال معالجة القضايا أو التحديات الاستراتيجية الرئيسية.

بالنسبة للمجتمع، ينتقل التركيز من الحفاظ على الحد الأدنى من المعايير أو البحث عن التمويل إلى تحسين فرص العمل والجودة الشاملة للحياة ومستويات المعيشة. المفتاح هو أن يستفيد كل طرف من موارد وخبرات الطرف الآخر، لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية والتجارية الحرجة. إن تطبيق هذه المبادئ على اختيار الفرص المناسبة للمسؤولية المجتمعية للشركات والمصارف يطرح أسئلة إضافية: ما هي المجالات الحاسمة في أعمالنا التي تتفاعل مع المجتمع وتؤثر فيها أكثر؟ ما هي الاحتياجات الأساسية طويلة الأجل لنا وللمجتمع والتي يمكن معالجتها وكيف؟ ما هي الموارد أو القدرات التي نحتاجها، وما الذي يجب أن نقدمه لتحقيق الفرص؟

إن اتباع نهج تدريجي واتباع المبادئ الموضحة هنا يوفر للمديرين التنفيذيين ومساعدتهم وسيلة لتحديد وخلق القيمة المشتركة المتبادلة. لكن ذلك سيتطلب تحولاً في المنهج والتفكير، والشراكة الذكية ليست لضعاف القلوب. حيث يتطلب الأمر مزيداً من التركيز والعمل والتزاماً طويل المدى مقارنة بالعديد من الأنشطة الخيرية، وحملات الدعاية، ولكن قد تكون المكافآت أكبر بكثير للجانبين.

٥. المراجع

عبد مولا، وليد، (٢٠١٣)، المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية، سلسلة الخبراء، عدد ٤٧، ٢٠١٣. Hohnen, Paul.,)2007(, Corporate Social Responsibility an Implementation Guide for Business, International Institute for Sustainable Development Ethisphere,)2019(, Leading practices and trends from the 2019 World's most Ethical Companies Keys, T., Malnight, T.W., and van der Graaf K.,)2007(, Making the most of corporate social responsibility, McKinsey Quarterly Rangan, V.K, Chase, L., and Karim, S.,)2015(, The truth about CSR, Harvard Business Review

أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية

بقلم: الدكتور يوسف بن عثمان الحزيم
الأمين العام لمؤسسة العنود الخيرية
الرئيس التنفيذي لمؤسسة العنود للاستثمار

المقدمة :

- المسؤولية الاجتماعية وأخلاق المهنة موضوعان ذا أبعاد متعددة تعود بالمصطلحين إلى مفهوم التنمية الشاملة عندما تتضافر جهود القطاعات الثلاثة : العام والخاص والمجتمع المدني أو مجتمع الخير العام .
- المسؤولية الاجتماعية هي ذراع القطاع الخاص للتعبير عن صدق شراكته المجتمعية سواء لعميله الداخلي (الموظفين) أو عميله الخارجي ابتداءً بمحيطه الأهلي و انتهاءً بالبيئة والكون .
- أخلاق المهنة هي البنية الضميرية في إيمان موظف وقائد يعمل في القطاع الخاص فترفعه للالتزام والشفافية والصدق والإفصاح وروح العطاء بالشراكة مع المجتمع المدني الذي يعبر عن ضمير الناس .
- أن ورقة العمل هذه سوف تناقش تلك المفاهيم وتعرض الموضوع علمياً للوصول للعلاقات النظرية والوظيفية بينها مع رصد التجارب الميدانية .

مفهوم التنمية :

١. تعريف التنمية :

- ارتبط مفهوم التنمية بالدولة من جانب والاقتصاد من جانب آخر فعرفت بذلك على أنها : «عملية تحسين نوعي ودائم للاقتصاد» .
- «عملية الخروج من التخلف انطلاقاً من النمو ويكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار» .

٢. التنمية الاقتصادية :

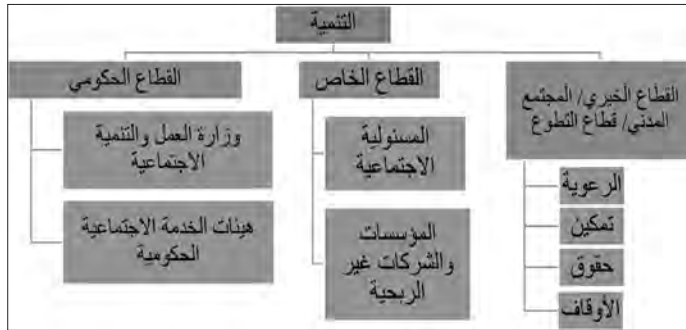
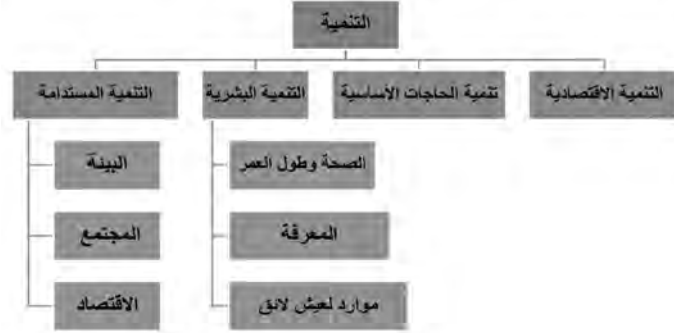
- « تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن» .
- كما تعرّف التنمية الاقتصادية كمحور إضافة إلى العدالة الاجتماعية وحماية البيئة: «زيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة» .

٣. التنمية البشرية :

- صدر أول تقرير حول التنمية البشرية عام ١٩٩٠م، اهتم بتعريفها مع رؤية شاملة تجعل العامل البشري في قلب كل الجهود التنموية ومحور اهتمامها.
- التنمية البشرية: هي عملية توسيع «زيادة» خيارات الناس «الحرية والقدرات» حيث أن عناصر التنمية البشرية: الصحة وطول العمر - المعرفة - فرص الحصول على الموارد لعيش لائق.

- وللتنمية أبعاد أخرى: «عملية متعددة»: الحرية السياسية، الحريات الاجتماعية والثقافية، الإبداع والإنتاجية، البيئة، المشاركة في الحياة الاجتماعية، ثقافة وفنون «وقت الفراغ»، الأمن والسلام.
- هناك ثلاثة ركائز للتنمية البشرية: الإنصاف ، الكفاءة/الفعالية الإنتاجية، المشاركة والتمكين.

- إن التنمية البشرية تركز على الإنسان كما قلنا وتسعى إلى بناء قدراته أو تطويرها، إن تطوير القدرات يتضمن ثلاثة مفاهيم : فعالية الأداء، القدرة ، المتابعة والتقييم.
- حدد مارتا نوسباوم قدرات الإنسان الأساسية: الحياة، الصحة الجيدة.. الحواس، الخيال، الفكر، العواطف (الحب، الغضب)، أسباب عملية (القدرة على تشكيل تصور لما هو جيد، والمشاركة في التفكير المتعدي حول التخطيط للحياة)، الانتماء (التفاعل الإيجابي والكرامة)، الأنواع الأخرى من الكائنات (الحيوانات والنباتات وعالم الطبيعة)، اللعب (أوقات الترفيه عن النفس)، حسن تدبير ومراقبة المحيط (شؤون السياسة والمال) .



٤. التنمية المستدامة :

- وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلاً عن الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش».

رابعاً : المجتمع المدني :

١. تعريف المجتمع المدني :

- يعود إلى عام ١٥٩٤م في إشارته إلى أشخاص يقطنون في مجتمع محلي، ثم أصبح يستخدم بمعنىين :
- المفهوم الأول : حسب النظرية الاسكتلندية فيعني «المجتمع المتحضر» والدولة غير الاستبدادية ذات السلوك المسؤول.
- المفهوم الثاني : «هيجل» ، وصف المجتمع المدني بأنه جزء من «الحياة الأخلاقية» ، التي تتألف من (الأسرة - المجتمع المدني - الدولة) حيث يعتبر المجتمع المدني وسيطاً بين الأسرة وبين المنظور العام للدولة (الحياة الاجتماعية) .

٢. لماذا المجتمع المدني :

- مراقبة أداء القطاع الحكومي والقطاع الخاص فإما يكون بديلاً عن السلطة التشريعية (برلمان أو مجلس شوري) أو معززاً لها .
- تعبئة طاقات المجتمع عبر دافعية النخوة والعطاء والتضحية دون مقابل مادي .
- رفع معدلات الناتج الوطني .
- تعبئة طاقات المجتمع عبر دافعية النخوة والعطاء والتضحية دون مقابل مادي .
- رفع معدلات الناتج الوطني .
- تفجير إبداعات المجتمع وتحمل مخاطر نتائج الأفكار التي لا يسمح أو يتعاون معها القطاع الحكومي .
- تعزيز الوحدة الوطنية والشعور بالأخوة وإذابة الثقافات الفرعية البيئية .

خامساً : الأخلاق :

- الخلق : « السبحية ، والطبع ، والمروءة ، والدين » . القاموس المحيط .
- وعرفها الجرجاني بقوله : « عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية ، فإن كانت الهيئة تصدر عنها الأفعال الجميلة عقلاً

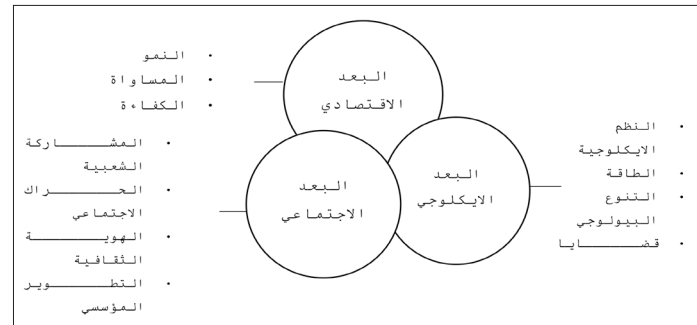


٤. التنمية المستدامة :

- عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها : « التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول » .

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
المستدام كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الانتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

٥. التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية :



وشرعاً بسهولة سميت : خُلُقاً حسناً .

- وإن كانت الصادر منها أفعال قبيحة سميت الهيئة: خُلُقاً سيئاً ، وإنما قلنا هيئة راسخة ؛ لأن من يصدر منه بذل المال على الندور بحالة عارضة لا يقال : خُلُقه السخاء ، وكذلك من تكلف السكون عند الغضب بجهد أو روية لا يقال : خلقه الحلم وليس الخلق عبارة عن الفعل ، فرب شخص خلقه السخاء ، ولا يبذل إما لفقد مال أو لمانع وربما يكون خلقه البخل، وهو يبذل لباعث أو رياء .
- ويعرف ابن مسكويه الخُلُق: «حال للنفس راعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية وهذه الحال تنقسم إلى قسمين: منها ما يكون طبيعياً من أصل المزاج كالإنسان الذي يحركه أدنى شيء نحو غضب ومنها ما يكون مستفاداً بالعادة والتدريب وربما يكون مبدؤه بالرؤية والفكر وتسميته عليه أولاً فأول حتى يصير ملكة وخلقاً .
- الأخلاق: صفة مستقرة في النفس فطرية أو مكتسبة ذات آثار في السلوك محمودة أو مذمومة.
- يعرف قاموس (Ethics Lonman) بأنها: مبادئ السلوك والآداب التي تحكم الفرد أو الجماعة .
- تعريف أخلاقيات العمل: هي المبادئ والمعايير التي تعد مرجعاً للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة والتي يعتمد عليها المجتمع في تقسيم أباثهم إيجاباً أو سلباً.
- ومن أخلاقيات العمل: «الصدق، عدم إفشاء الأسرار، عدم الإضرار بالبيئة، عدم قبول الرشوة، العدالة في ... الموظفين ومعاملتهم، منع الغش والخداع».
- أخلاقيات الإدارة: اتجهت الإدارة الحديثة إلى تطوير منظومتها الأخلاقية عبر ما يسمى: الميثاق الأخلاقي Code of Ethics حيث يلتزم به جميع العاملين وتؤثر أخلاقيات الإدارة على كافة أركان العملية الإدارية: تخطيط، وتنظيم، وتوجيه، ورقابة.
- الفلسفة الغربية الرأسمالية تذكر أن ليس هناك حاجة

لأخلاقيات الإدارة، يقول آدم سميث: إن المنظمات وهي تسعى لتحقيق مصالحها «الأرباح» فإنها تحقق بالضرورة مصالح المجتمع ويؤكد هذا مدليتون فريدمان بقوله : إن منظمات الأعمال يجب أن تعمل وفق تعظيم أرباحها وليس وفق المسؤولية الاجتماعية .

- يدعو أ. د. عبدالله البريدي لاستيلاء مصطلح Ethical Profits بدلاً عن Absolute Profit الأرباح المطلقة.

سادساً: المسؤولية الاجتماعية :

- تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها: «ساهمة منشآت القطاع الخاص في تحقيق رفاهية حياة موظفيها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع الذي تعمل به مع التعرف بمسؤولية بدوافع دينية وأخلاقية ولتعزيز مكانتها التنافسية في مجال نشاطها» .

استطلاع قامت به الغرفة التجارية بالرياض حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات :

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development، فالمشكلات البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية الذي يتبناه المجتمع ونموه الاقتصادي وسياساته الإدارية تجاه البيئة ، والتنمية المستدامة تهدف إلى التركيز على النوع وليس الكم فقط، مثل: تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتوفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والتربية، والإسكان، وكلها أهداف تتعلق بالتنمية البيئية ويكمل بعضها بعضاً، وقد اكتسب تعريف هيئة «براند تلاندر» للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ تناول هذا المفهوم؛ حيث أوضح تقرير هذه الهيئة تعريفاً للتنمية المستدامة بكونها عملية التأكد من أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم، ويتفق هذا التعريف مع ما أوضحته «الموسوعة الحرة» باعتبار أن هذا المصطلح يشير إلى عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات،

وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويجري هذا النوع من التنمية في ثلاث محاور رئيسية هي: مجالات النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية، والتنمية الاجتماعية، هذا ما يدفع البعض إلى اعتبار التنمية المستدامة نوعاً من التنمية التي تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية؛ حيث تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول. فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والسكن والملبس، وحق العمل والتعليم، والحصول على الخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، لذا؛ فإن الاستدامة تقاس بمدى الترابط بين مجموعة من العلاقات، والتي تشمل الاقتصاد والطاقة، والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل مستديم طويل المدى، ولقياس الكفاءة والتلاؤم بين مختلف الأنظمة، فإن المؤشرات الخاصة بالاستدامة تشمل العديد من الجوانب الواسعة ومنها:

- الاقتصاد (توزيع الفرص الوظيفية، عدالة توزيع الدخل والتدريب).
- البيئة.
- ثقافة وحضارة المجتمع (العناية بالأطفال، حجم النشاط التطوعية).
- استدام الموارد (استهلاك الطاقة، استعمال المواد الخطرة واستخدام المياه).
- التعليم.. الصحة.. الجودة ومعاييرها.. السكن.. أعداد السكان.. الرفاهية.. المواصلات.

سابعاً: تاريخ نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

- المرحلة الأولى: الثورة الصناعية حيث ظهرت النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وعلمائها: آدم سميث Adam Smith ودافيد ريكادو David Ricardo وبضرورة أن تحتفي الدولة عن تدخلها لتنظيم

الاقتصاد وأن تمنح لرجال الأعمال تنظيم أنفسهم.

- المرحلة الثانية: الكساد العظيم في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين ظهرت المدرسة النيوكلاسيك ومن علمائها: اللورد جون كينز John Keyns في معارضة مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة، وأكد على ضرورة تشجع الحكومة وسياساتها الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل من أجل زيادة حجم الاستهلاك وعليه إجراء ذلك عن طريق فرضي فرائده عالمية على الطبقات الغنية.

- المرحلة الثالثة: العولة حيث أخذت المسؤولية الاجتماعية موقعها على صعيد الاهتمام الدولي بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م، كما صدرت في عام ١٩٩٧م معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات برقم SA8000 وهي أول معايير دولية طوعية بشأن أخلاقيات المؤسسة وتشمل هذه المعايير على ثلاثة مجالات: حقوق الإنسان، وحقوق العاملين، وحماية البيئة، وتلتها المبادرة الدولية لتعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية والذي أطلقها الأمين العام كوفي أنان وأطلق المرحلة التنفيذية عام ٢٠٠٠م في نيويورك.

- يسعى الاتفاق العالمي من خلال قوة العمل الجماعي إلى تعزيز مواطنة الشركات المسؤولة بحيث يمكن لقطاع الأعمال أن يصبح جزءاً من الحل في مواجهة تحديات العولة وبهذه الطريقة يمكن أن يساهم بالشراكة مع أطراف اجتماعية أخرى في قيام اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولية.

ثامناً: أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية ودوافعها:

- مرتكزات عمل المسؤولية الاجتماعية: ولكي تحقق المنشأة علاقة جيدة من خلال برامجها للمسؤولية الاجتماعية يجب أن تلتزم بعدة أسس هي:
- الأساس الأول: ضرورة إيمان المنشأة بأهمية إقامة العلاقات مع المجتمع المحلي المحيط بها، حيث لا يمكن

الحضرية، والشؤون الخاصة بالمنتج، وشؤون الحماية من التلوث، ولم تعد المصطلحات الاقتصادية الخاصة هي المحدد الوحيد لنطاق المشروع الاقتصادي الوظيفي .

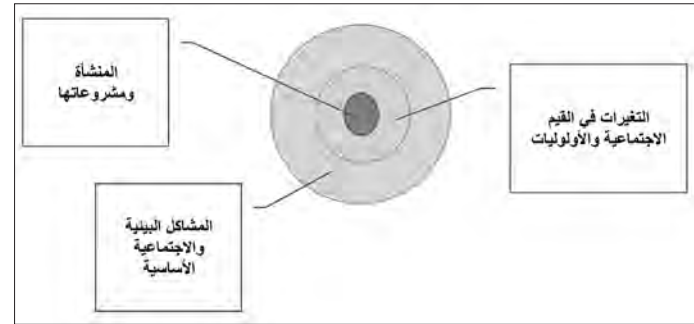
تاسعاً: أولويات برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات:



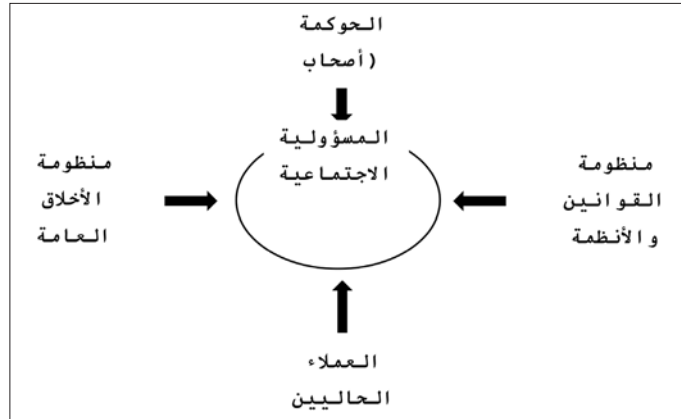
- المسؤولية الاقتصادية : تحقيق الربحية التي تنطلق منها بقية المسؤوليات :
- تعظيم العوائد الربحية للمساهمين .
- الالتزام قدر الإمكان بدعم التوجهات الربحية للشركة .
- الالتزام بتحقيق الكفاءة التشغيلية للشركة .
- المسؤولية القانونية: الالتزام الحر في بالنظم والتشريعات:
- العمل وفقاً للتنظيم والتشريعات المعمول بها في مناطق العمل .
- الالتزام بكافة النظم واللوائح بما تقتضيه المواطنة .
- تقديم السلع والخدمات بما يتوافق مع المصلحة وبما يتوافق مع اللوائح والأنظمة المعمول بها .
- الالتزام بأخلاقيات المجتمع وقيمه .
- الامتناع عن كافة الممارسات غير الأخلاقية التي قد تتعارض مع الممارسات العملية للشركة .
- الممارسة الأخلاقية لما هو أبعد مما هو منصوص عليه قانونياً وتشريعياً .
- المسؤولية الانسانية: تحقيق مبدأ المواطنة الصالحة (أخلاقياً ودينياً) :

أن تكون هذه العلاقة جيدة ووطيدة في حال عدم اقتناع المنشأة بجدوى إقامة مثل هذه العلاقة. ومن ثم فإن الخطوة الأولى التي تكفل لهذه العلاقة البقاء والاستمرار هي اقتناع المنشأة بأهميتها وفعاليتها ، على أن هذا الموقف يعتمد على طبيعة عمل المنشأة وإمكاناتها والمشكلات التي تتعرض لها .

- الأساس الثاني: عند اقتناع المنشأة بأهمية قيام علاقة وطيبة بمجتمعها المحيط؛ فإنها لابد أن تترجم هذه العلاقة إلى سياسة ملموسة تحدد ما يجب وما لا يجب عمله في سبيل إقامة هذه العلاقة وعلى أن تكون هذه السياسة متماسكة وثابتة ، وتأخذ في الحسبان كافة التغيرات والتطورات التي من شأنها التأثير في علاقة المنشأة بالمجتمع المحيط، مع ضمان وضع تصور للأثر الاجتماعي للمنظمة الاقتصادية .
- ووفقاً لذلك؛ علينا أن نتصور العلاقة المتبادلة بين المنشأة والمجتمع المحيط بمكوناته ، وذلك وفقاً للشكل الآتي :
- النطاق الوظيفي لمشروعات المنظمات الاقتصادية وبيان مسؤوليتها الاجتماعية :



- أوضح «Albonese» أن المشروعات التي تقدم من خلال منشآت المجتمعات الاقتصادية لا سبيل أمامها سوى القبول والتسليم بتوسيع نظامها الوظيفي، لاحتواء المناشط ذات المضمون الاجتماعي فاهتمت بالمنتجات الاجتماعية عند استخدامها للموارد المتاحة، فالشركات مسؤولة عن الشؤون



الحادي عشر: الممارسة التطبيقية للمسؤولية الاجتماعية:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية موافقة غالبية مفردات العينة المستقصاة حول توافر هذه القواعد. وقد جاءت قاعدة أو مبدأ «التزام الشركة بالمواسفات التي لا تضر بالبيئة» في مقدمة هذه القواعد والمبادئ حيث يؤيد نحو ٨٨٢٪ من مفردات العينة المستقصاة، وهو ما يوضح مدى اهتمام هذه الشركات بالبيئة المحيطة بها. ما تبين لنا أن ٧٧٪ من هذه الشركات تنص رسالتها على مسؤوليتها تجاه مجتمعه و ٥٩٪ من هذه الشركات لديها دليل لقواعد الحوكمة، وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

البيان	نسبة الشركات التي يتوافر لديها
التزام الشركة بالمواسفات التي لا تضر بالبيئة والإنسان	٨٢٪
نص رسالة الشركة على المسؤولية الاجتماعية	٧٧٪
لائحة لأخلاقيات العمل	٦٧٪
دليل لقواعد الحوكمة	٥٩٪
التزام الشركة لمورديها بتطبيق المسؤولية الاجتماعية عند تقديم خدماتها	٥١٪
توزيع دليل قواعد أخلاقيات العمل على الموظفين	٥٣٪

• وفي دراسة تطبيقية على عينة قوامها (٢١١) شركة من الدرجة الممتازة بالمملكة في ثلاث مناطق هي الوسطى والشرقية والغربية استطلعت آراء ١١ رئيس مجلس إدارة، و ١٣ نائب رئيس مجلس إدارة، و ٢٦ تنفيذي، و ٦٢ مديراً عاماً و

- العمل وفق التوقعات الخيرية والإنسانية للمجتمع.
- تشجيع الموظفين للانخراط في برامج تطوعية لصالح المجتمع.
- دعم المشاريع التنموية والاجتماعية التي تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع.
- مع مراعاة أن تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية للمجتمع يجب أن تنطلق من طبيعة منشط الشركة الأصلي. ويستعرض الجدول الآتي بعض الأمثلة التي توضح طبيعة البرامج الموجهة للمجتمع وفقاً لطبيعة المنشط الاقتصادي للشركة:

القطاعات	طبيعة البرامج
مالي استثماري	- برامج دعم المشاريع الصغيرة وتمويلها . - برامج القروض الحسنة . - تأسيس شركات ذات طبيعة مجتمعية .
صناعي وزراعي	- تأسيس خطوط إنتاج لمنتجات منخفضة التكلفة تستهدف سكان القرى والهجر . - تأسيس مشروعات صناعية لإنتاج بعض المواد الأولية أو الوسيطة .

القطاعات	طبيعة البرامج
عقاري	- مشروع تطوير مناطق لحاضنات الأعمال . - برامج لدعم الإسكان الخيري . - برامج لمناطق ورش صناعية متخصصة . - برامج للإنشاء والبناء .
خدمات	- مشروع لتسويق المنتجات - مشروعات لتوزيع المنتجات . - مشروعات وبرامج للتدريب والتأهيل

عاشراً : علاقة الأخلاق بالمسؤولية الاجتماعية:

- اتضح لنا من استعراض مفهوم الأخلاق وأخلاقيات المهنة أن المسؤولية نابعة إلى حد كبير منها كفلسفة تطال الأفراد والقيادات والمؤسسات وقوة دفعها الرئيس هو المجتمع المدني أو المجتمع الأخلاقي .

٤٧ رئيس قسم، مشرفان عامان، مساعدا مدير، ١٢ علاقات عامة، وواحد عضو مسئولية اجتماعية، نتجت لما يلي:

- ٣٨٪ من الشركات السعودية لم تخصص إدارات للمسئولية الاجتماعية .
- ٢٥٪ تسند مهمة المسئولية الاجتماعية لإدارة العلاقات العامة .
- ١٨٪ يقوم بها مجلس الإدارة .
- ١١٪ من الشركات تسند المهمة إلى إدارة أو قسم المسئولية الاجتماعية .
- ٧٪ يقوم بالمهمة المدير التنفيذي.
- ٣٣٪ من الشركات تعتمد على أسلوب الدعم المالي فقط للمسئولية الاجتماعية.
- ٢٨٪ من الشركات لم تشارك أصلاً حتى الآن.
- ١٣٪ تشارك مع القطاع الثالث.

الثالث عشر : الخلاصة :

- أن مفهوم المسئولية الاجتماعية لا يزال غير واضح للشركات.
- برامج المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين تتركز حول الرعاية الصحية.
- لا يوجد وعي بدور المنظمات تجاه المجتمع من خلال المسئولية الاجتماعية .
- لا يوجد وعي بدور المنظمات تجاه المجتمع من خلال المسئولية الاجتماعية.
- أن أغلب برامج المسئولية الاجتماعية المقدمة من منظمات

القطاع الخاص هي مبادرات فردية تعتمد على دوافع دينية، أو دوافع تتماشى مع القانون المفروض من الجهات الحكومية لتحقيق عوائد لها.

- قلة وجود برامج للمسئولية الاجتماعية داخل المنظمات مرتبطة بنشاطها وفق أولويات واحتياجات المجتمع.

الرابع عشر: التوصيات:

- (١) غرس (التنشئة) القيم الأخلاقية في الطفولة (نظام التعليم العام + المنزل) وأبرزها قيمة العطاء والإنماء.
- (٢) اعتماد المواثيق والمبادئ الأخلاقية سيما المرتبطة بحقوق الإنسان في بيئة الأعمال والتدريب عليها .
- (٣) تأسيس مجالس المسئولية الاجتماعية في كل مدينة كبرى على أن تمول من قبل الشركات مع تشجيعها بحوافز رعوية أو ضريبية من قبل الحكومة .
- (٤) إقرار التشريعات على جعل المسئولية الاجتماعية محور من محاور حوكمة الشركات .
- (٥) تعزيز الشراكات والتشبيك بين منظمات الأعمال والمؤسسات غير الربحية لا سيما في المنطقة الجغرافية التي تعمل بها الشركة .
- (٦) تصحيح التصورات المغلوطة عن مفهوم المسئولية الاجتماعية وزيادة الوعي به وقيادته من قبل كوادرات محترفة. وعلى أنه قوى أساسية في المجتمع المدني .
- (٧) التعاون الدولي وإصدار تقارير دورية وطنية وإقليمية ودولية لمزيد من الإفصاح وعقد المؤتمرات لتبادل الخبرات واستلهام أفضل التجارب .

التقنيات الحديثة في تدريس أهداف التنمية المستدامة

بقلم: الأستاذة مرام عبدالمجيد القاسمي
معلمة لغة عربية - مختصة في تدريس أهداف التنمية المستدامة

في ظل التغيرات والقرارات الجديدة التي تسعى لتحقيق التقدم في التعليم، وفي ظل نشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة واستخدام استراتيجيات القرن الواحد والعشرين في التدريس سنجد أن عماد جميع ما ذكر سيكون جيل اليوم الذي يقبع داخل أسوار المدارس، لذا فيتوجب علينا أن نعمل على جودة تعليمنا وتضمن أهداف التنمية المستدامة في خطط دروسنا وتوظيف استراتيجيات التعليم الحديثة التي تجعل الطالب محوراً للعملية التعليمية، ويكون المعلم مرشداً وموجهاً للطالب فقط، فكل معلم يدخل للصف يجب أن يحقق ولو هدفاً واحداً من الأهداف في اليوم.

- (درّس أهداف التنمية المستدامة Teach SDGs) هو مشروع ابتدعته لتدريس التنمية المستدامة في المدارس بطرق حديثة وذلك من خلال:
- ١- وقت القراءة بقراءة قصة وربطها بهدف من أهداف التنمية المستدامة.
 - ٢- تفعيل الطابور الصباحي والفسحة بفعاليات ترتبط بالأهداف مثل التوعية من أخطار السمّنة.
 - ٣- ربط التحضير اليومي للدرس بهدف أو هدفين من أهداف التنمية المستدامة.
 - ٤- ورش عمل للتلاميذ حول أهداف التنمية المستدامة تقوم على التعلم عن طريق اللعب وحل المشكلات بطرق إبداعية.
 - ٥- المسابقات كمسابقة أفضل عمل تطوعي يرتبط بهدف بشرط أن يكون العمل من وحي أفكار التلاميذ.
 - ٦- مسابقة الخطابة البيئية بكتابة خطاب بيئي يرتبط بهدف من الأهداف.

- ٧- سينما التنمية المستدامة الوثائقية.
 - ٨- تفعيل حصص النشاط جعلها لجاناً للتنمية المستدامة حيث تمثل كل لجنة هدفاً من أهداف التنمية المستدامة مثل (تمثّل حصص اللجان بمدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات تجربة ناجحة).
 - ٩- مجلة التنمية المستدامة الحائطيّة وتكون مبنية حسب الأهداف.
- ابتدعت هذا المشروع لأغرس أهداف التنمية المستدامة في نفوس تلاميذي بطريقة جديدة وممتعة فأنا أطمح لتخريج طالب يتفكر في تصرفاته قبل فعلها، كتفكيره مئة مرة قبل رمي الأوساخ في مياه البحر، وقبل أن يدهس على الوردة الجميلة، وقبل أن يسرف في استخدام الماء والكهرباء، وقبل أن يستهلك أي مواد دون أن يفكر في الإنتاج، فإذا تمكنا من غرس التنمية المستدامة في نفس كل طالب وجعلناه يتفكر ويتأمل تصرفاته حينها فقط سنطمئن على مستقبل البحرين.

أهداف التنمية المستدامة: 2015-2030 لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة

بقلم: الدكتورة هلا السعيد
أكاديمية وباحثة في مجال شؤون الإعاقة

في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً في نيويورك، خلال مؤتمرها المعني بالتنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشتمل هذه الخطة على ١٧ هدفاً، ودورها في بناء عالم أكثر شمولاً وإنصافاً للأشخاص ذوي الإعاقة. ووضع حجر الأساس لمستقبل يشمل فيه الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أكبر. تعهدت خطة عام ٢٠٣٠ (بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب).. وللأشخاص ذوي الإعاقة حق كبير بهذه الأهداف السبعة عشر، بوصفهم مستفيدين وفاعلين على السواء، أن يستفيدوا من سرعة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وأن يشحنوا عملية بناء المجتمعات القادرة على استيعاب الجميع والصمود بوجه العوائق، بما في ذلك سياق الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز العمل الإنساني والتنمية الحضرية. ويتعين على الحكومات والداعمين للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص أن يعملوا كفريق واحد بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حقائق وأرقام :

عدد سكان الأرض: ٧ مليار نسمة، يعاني مليار شخص من سكان العالم (١ من كل ٧ أشخاص) من نوع ما من الإعاقة، أي ما يزيد عن ١٠٠ مليون شخص معاق هم من الأطفال، وحيث يتعرض الأطفال الذين يعانون من الإعاقة للعنف بنسبة أربع أضعاف ما يمكن أن يتعرضه الأطفال غير ذوي الإعاقة، ويلاحظ أنه يعيش ٨٠٪ من ذوي الإعاقة في الدول النامية، ولا يستطيع ٥٠ في المائة من المعاقين تحمل نفقات الرعاية الصحية، وقد وقع ١٥٣ بلداً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠٠٦.

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر:



ولتحقيق أهداف الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة للخدمات التي تقدم لذوي الإعاقة وجدنا أن من الأهداف السبعة عشر يوجد سبعة أهداف أكثر اتساقاً وإلحاحاً لواقع وقضايا الإعاقة، في محاولة لاستسقاء المفاهيم الخاصة بقضايا الإعاقة، ولتكريسها في رسم رؤية واضحة للمنظومات الخيرية الموازية لرؤية قطر ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تقييس وتجويد المعايير الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة. تتلخص بالأهداف السبعة التالية :

الهدف الاول :



الصحة الجيدة والرفاه:

يتلخص الهدف الاول بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وإن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للأشخاص ذوي الإعاقة بات عنصراً لا بد منه في التنمية المستدامة. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على رعاية صحية ملائمة..

وهنا ظهرت الحاجة إلى بذل كثير من الجهود للقضاء على الأمراض لتلبية متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة الصحية، وتعزيز الجوانب الوقائية، وملازمة العلاج التأهيلي والوظيفي لتحفيز مناطق الإحساس وتعزيز قدرتهم على الإنجاب.

لذلك لا بد من الاهتمام بالأمور التالية:

- وضع نهاية للأوبئة والأمراض المنتشرة في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٣٠.
- العمل على التوعية بالوقاية للأسرة حتى لا تسبب عجز ومنه تظهر الإعاقة.
- ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات رعاية الصحة المناسبة لحالاتهم والاهتمام بالجوانب الجنسية والزواج والإنجاب، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة بهم، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.

الهدف الثاني :



العمل اللائق ونمو الاقتصاد :

يتلخص الهدف الثاني بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع حيث يؤدي التقدم البطيء وغير المتكافئ في إتاحة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة إلى معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء توفير العمل اللائق للجميع، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار. إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضائل العقد الاجتماعي الأساسي الذي تركز عليه المجتمعات المتحضرة وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحدياً من التحديات الرئيسة التي ستواجهها الاقتصادات العالمية جميعاً تقريباً فيما بعد عام ٢٠١٥.

لذلك لا بد من الاهتمام بالأمور التالية :

- يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على فرص عمل جيد تحفز الاقتصاد في ظل ظروف لا ثقة منها:
- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها.
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين وتكافؤ الأجر لقاء

العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠

- إلحاق الشباب غير الملتحقين من ذوي الإعاقة بالبرامج التأهيلية سواء من خلال التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وأمنة ومهياة للأشخاص ذوي الإعاقة، والحمد من الوظائف غير المستقرة
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.
- تأمين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار.
- تأمين حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل التي تناسب أوضاعهم.

الهدف الثالث :



الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية :

يتلخص الهدف الثالث بالهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. وحيث ما زال الاستثمار في البنية الأساسية النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة منها لا يرتقي إلى المستول المأمول.

لذلك لا بد من الاهتمام بالأمور التالية:

إن الاستثمار في البنية الأساسية بما يخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بات عنصراً حيوياً من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين، وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية، ومنها:

- للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠٣٠
- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.
- ضمان تكافؤ الفرص للجميع بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف الخامس:



مدن ومجتمعات محلية مستدامة:

يتلخص الهدف الخامس بالهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكنت الناس في أفضل حالاتها من التقدم اجتماعياً واقتصادياً. بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو مستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن عدم تحقيق الوصول الشامل وتهيئة البيئة العمرانية للأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية لهم، ومشاريع البنية التحتية الملحة. لذلك لا بد من الاهتمام بالأمر التالي:

من الممكن التغلب على التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة تجاه المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته وبتاح فيها للجميع الوصول والحصول على الخدمات الأساسية والطاقة

- إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول شامل إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.
- زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع التي يقيمها الأشخاص ذوي الإعاقة على التشجيع والدعم المالي.
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار بما يخدم الأشخاص ذوي الإعاقة.
- زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت بحلول عام (٢٠٣٠).

الهدف الرابع:



الحد من أوجه عدم المساواة:

- يتلخص الهدف الرابع بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الحد من انعدام المساواة حيث خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب الحد من انعدام المساواة بين الأشخاص العاديين والأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن التباين لا يزال متواصلاً، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية والوظيفية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية. لذلك لا بد من الاهتمام بالأمر التالي:
- سعيًا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات المستضعفة والمهمشة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها:
- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

ويلاحظ ان دولة قطر قامت بإنشاء مراكز ثقافية مُتخصصة، منها على سبيل المثال مركز قطر الثقافي والاجتماعي للمكفوفين، ومركز قطر الثقافي والاجتماعي للصم.

أما على الصعيد الرياضي، فقد تم إنشاء الاتحاد الرياضي القطري لذوي الإعاقة منذ فترة طويلة، حيث بات يلعب دورا هاما في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم رياضيا في المجتمع.

وأوضح أن اللجنة العليا للمشاريع والإرث، أخذت في الحسبان الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث الحصول على التسهيلات اللازمة للاستمتاع بفعاليات كأس العالم لكرة القدم الذي ستحتضنه قطر في عام ٢٠٢٢.

ولاحظ التقدم بدولة قطر بالاهتمام بجميع التسهيلات لذوي الإعاقة بتأمين بيئة آمنة سواء بالمسكن أو الأماكن العامة والمتنزهات والمطاعم والفنادق، وتخصيص أماكن ترفيهية في الحدائق العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، ووفرت بعض الألعاب التي يمكن أن يستخدمها الأطفال دون التعرض للخطر، كما نظمت دورات تدريبية إلزامية للموظفين في الهيئة العامة للسياحة والعاملين في المطارات حول سهولة الوصول.

ولتحقيق الاستدامة لهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة باتباع التالي:

• ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات المدن الأساسية الملائمة والأمنة والميسورة التكلفة، ورفع مستوى الخدمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

• توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مهيأة وآمنة وميسورة التكلفة يسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠.

• تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراكهم في تخطيط وإدارة المدن على نحو

قائم على التكامل والاستدامة بحلول عام (٢٠٣٠).

- توفير سبل استفادة الجميع بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة من مساحات خضراء وأماكن عامة مهيأة وآمنة وشاملة للجميع يمكن الوصول إليها بحلول عام (٢٠٣٠).

الهدف السادس:



عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:

يتلخص الهدف السادس بالهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وحيث يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة عقد الشراكات المتعددة بين مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، والكفيلة بضمان آلية التنفيذ والاستدامة، كما يتطلب جدول تنمية مستدامة قائم على شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الأشخاص ذوي الإعاقة في قلب من هذه الجهود.

لذلك لا بد من الاهتمام بالأمور التالية:

• دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

• تشجيع وتعزيز الشراكات العامة بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد بما يخدم الأشخاص ذوي الإعاقة.

• الاستفادة من البيانات في عملية الرصد والمتابعة والمساءلة، الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم

المحرز في تحقيق التنمية المستدامة.

- تعزيز اتساق السياسات والقوانين والأنظمة بما ينسجم مع تحقيق التنمية المستدامة التي يتطلع إليها الأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف السابع:



التعليم الجيد:

يتلخص الهدف السابع بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الهامة هو ليس هدفاً ملهماً فحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من رفاهية مجتمعاتنا واقتصادنا، ومن نوعية حياة جميع الأفراد، ويعد هدفاً هاماً وعالمياً جديداً في مجال التعليم. وقد أتى تحديد هذا الهدف نتيجة لعملية تشاورية مكثفة أجرتها الدول الأعضاء، مع المشاركة الواسعة من المجتمع المدني والمعلمين والنقابات والوكالات الثنائية والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومعاهد البحوث ومؤسساته.

ومع الإحصائيات الحالية يصل عدد الأطفال غير الملحقين بالدراسة وهم في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية ما يقارب 65 مليون طفل، نصفهم تقريباً من ذوي الإعاقة. حتى الأطفال ذوي الإعاقة الذين يلتحقون بالمدارس يقل احتمال استكمال دراستهم بشكل كبير مقارنة بأقرانهم بسبب بعض التحديات التي يواجهونها. وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة تخرج الأطفال ذوي الإعاقة تقل عن 5%. ونتيجة لذلك، باتت نسبة البالغين من ذوي الإعاقة الملمين بالقراءة والكتابة

3% فقط في العالم، أما نسبة النساء ذوات الإعاقة الملمات بالقراءة والكتابة فهي نسبة صادمة إذ لا تتجاوز 1%. ويتفاقم تهميش الأطفال ذوي الإعاقات، بسبب المفهوم السائد للإعاقة على أنه شكل من أشكال الضعف، وافترض أن المدرسة ما هي إلا سبيل للتنشئة الاجتماعية للطلاب ذوي الإعاقة وليس للتعليم، فحرمان الأطفال ذوي الإعاقة من الحق في التعليم يعزز المواقف والافتراضات الشائعة بتساؤل قدرتهم، ما يضعهم في أوضاع غير مواتية بشكل أكبر.

وحيث يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وبه تتحقق التنمية المستدامة. وقد أحرز تقدماً جوهرياً صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم الجيد المناسب بكل مراحلها، وزيادة الاهتمام بالبرامج التي تراعي الفروق الفردية والتي تتناسب مع كل حالة، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة مدارس التعليم العام بعملية الدمج وخصوصاً بالنسبة للنساء والفتيات الذين يواجهون التمييز بصفتهن أولاً عنصراً أنثوي وثانياً صاحبة إعاقة، لذلك لا بد من بذل جهود أكثر لكي تكون كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم.

لذلك لا بد من الاهتمام بالأمور التالية:

يمكننا عمل الأفضل من شأن تحسين خطط وسياسات التعليم الخروج من دائرة التهميش، فيستطيع المعلمون الذين تلقوا تدريباً على التعرف على الأطفال ذوي الإعاقة ومساعدتهم على التعلم بما يتناسب مع نوع الإعاقة ودرجتها مع مراعاة الفروق الفردية فيما بينهم حيث يكون لها أثر إيجابي باكتساب ذوي الإعاقة للمعلومات المختلفة وهذا له فضل في إحداث أثر إيجابي بالاستدامة، إضافة إلى وجود أدوات وأجهزة مساعدة رخيصة الثمن، كالنظارات الطبية التي يمكن توفيرها لطفل يجد صعوبة في قراءة سبورة الفصل، ومعينات سمعية لمن يعانون من ضعف بالسمع، وأجهزة FM..... وغيرها من الأجهزة التعويضية المساعدة، فالسياسات

- ضمان أن يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بتعليم منصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.
- ضمان أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم بحلول عام ٢٠٣٠.
- ضمان تكافؤ فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠.
- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال من ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠.
- ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠.
- الارتقاء بالسياسات والقوانين الوطنية لدعم التكنولوجيا المساعدة للمصابين بأي نوع من الإعاقات.
- إظهار أهمية توفير منتجات التكنولوجيا المساعدة وضمان تهيئة بيئات خالية من الحواجز.
- ضرورة تحفيز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا المساعدة في هذا المجال.
- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل

التعليمية الجيدة تراعي بشكل خاص طبيعة الترابط بين الإعاقة والبرامج التي تقدم لهم.

وفي دولتنا قطر يلاحظ التزامهم التزاماً كاملاً بالتعليم الشامل لذوي الإعاقة، وتطبق الدولة بشكل متزايد منظور الاحتواء الاجتماعي على التعليم، ما يسمح بتكوين رؤية شاملة للإعاقة والتنمية. وينصب تركيزهم على المعلمين، ووضع في هذا الصدد حزمًا تدريبية من أجل (المدرسين الرئيسيين)، ليتولوا بعد ذلك تدريب المعلمين على دعم الأطفال المصابين بالتوحد وضعف السمع والشلل الدماغي والصم والمكفوفين. وقد تعاطت دوله قطر والجهات المهتمة بذوي الإعاقة سواء وزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية مع المنظمات المعنية بذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية، بتصميم مناهج مبتكرة لإلحاق هؤلاء الأطفال بالصف الدراسي بالتعليم العام بطريقة الدمج الشامل، مع الاهتمام ببناء قدرات الموظفين والمعلمين، وإعداد سياسات تعليمية شاملة، وتهيئة فيزيقية لمكان دمجهم.

أيضاً اهتمت قطر بأساليب مبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، وتقييمها، ووضع استراتيجية تفصيلية شاملة لذوي الإعاقة، بما يتناسب مع نوع الإعاقة، فمثلاً لتعليم فئة الصم في مرحلة ما قبل المدرسة، تم تدريب أولاً معلمي التربية الخاصة ومعلمين التعليم العام على لغة الإشارة ومن ثم العمل على إصلاح المناهج الدراسية لتتناسب القدرات الاستيعابية لذوي الإعاقة، ووضع مؤشرات واضحة للمتابعة. وبذلك ينبغي ألا يقتصر التعليم على فئة دون أخرى، الأمر الذي يدعو إلى أهمية أن يحظى الأشخاص ذوي الإعاقة بتعليم جيد أولاً تأهيلية ببرامج متنوعة ومتعددة تساعدهم على إتاحة فرص تعليمية تتيح لهم استكمال مراحلهم الدراسية بما في ذلك الجامعية مع وجود الوسائل التعليمية المساعدة والمساندة للبرامج التي تناسب كل اعاقه ويمكن تحسين التعلم واستدامته باتباع النقاط التالية:

- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين للتعامل مع ذوي الاعاقة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠
- إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية الرياضية.
- زيادة نسبة عدد المنح الدراسية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية بحلول عام ٢٠٢٠.

- أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠
- ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً من ذوي الاعاقة على حد سواء، بالقراءة والكتابة والرياضيات بما يتناسب قدراتهم بحلول عام ٢٠٣٠.
- بناء قاعدة معرفية قوية للمبادرات الناجحة، مع مساعدة البلدان أيضاً على وضع استراتيجيات للتعليم الشامل وتنفيذها.
- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية كشريك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

اعداد : الأستاذة شامة عوض الكريم عبدالسلام عثمان
محاضر بجامعة النيلين قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية

إن الفكرة الأساسية التي تنطوي عليها المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ هو تحقيق الشراكة الفعالة بينها وبين الدولة، من أجل وضع السياسات والبرامج التي تحقق الفائدة للمجتمع، للوصول به لحالة الرفاه الاجتماعي المستدام، من خلال البحث عن المعالجات التي من الممكن أن تساهم في صد مختلف المشكلات والعقبات التي من الممكن أن تواجه المجتمع، وتحول دون وصوله للتنمية المستدامة. وتصبح المسؤولية الاجتماعية للشركات بهذا المعنى واحدة من أهم متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠. وهذا ما نحاول أن نتطرق إليه من خلال هذا المقال، بتوضيح كيف أن الأبعاد التي تستند عليها فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، تخدم بشكل أساسي أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية :

يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيده قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء. والمسؤولية الاجتماعية على حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل^١. ومن التعريفات السالفة الذكر فإن المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال تنطوي على أبعاد أخرى غير البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم الربح وتحقيق المنفعة لأصحاب المصلحة (حملة الأسهم، المقرضون، الموردون، الزبائن والحكومة)، فتلك التعريفات تعكس بشكل مباشر أن المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية لا تشمل فقط محيطها الداخلي بل تمتد مسؤوليتها للمجتمع الخارجي فيما يتعلق بظروفه الاقتصادية والمعيشية والبيئة وغيرها والجدول التالي يوضح ذلك:

المصدر: أعده الباحث، استناداً إلى: المشرف عبداللطيف المشرف، المسؤولية الاجتماعية دراسة في الإدارات الحكومية والعمل الطوعي، مرجع سابق ص ١٦٧

الشركات الاقتصادية كشريك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م:

إن الأبعاد السالفة الذكر، تشترك بشكل أو بآخر مع واحدة من أهداف التنمية المستدامة، فالبعد الأول من أبعاد المسؤولية

١ نوال ضيايفي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية (الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد ٥) ص ٤

الاجتماعية هو البعد الاجتماعي، الذي يعني بتحقيق مشاريع اجتماعية ذات أهداف إنسانية تخدم بشكل أساسي المجتمع دون تحصيل عائد أو ربح مادي، وهذا البعد يلتقي مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر، والهدف الثاني هو القضاء على الجوع، والهدف الثالث هو تحقيق الصحة الجيدة، والهدف الرابع هو التعليم الجيد، والهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع هو الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

أما البعد الثاني من أبعاد المسؤولية الاجتماعية فهو البعد الأخلاقي ويفترض هذا البعد أن على المؤسسة الاقتصادية أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات الذي تعمل فيه، وهذا البعد يلتقي مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو تحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف العاشر هو الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف السادس عشر هو تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية، والملاحظ أن الأبعاد التي تنطوي عليها المسؤولية الاجتماعية ترجمت في بعض الدول على شكل تشريعات وقوانين حاكمة لعمل المؤسسات الاقتصادية، ففي السودان قد ترجم البعد الأخلاقي بمجموعة من القوانين وهو قانون العمل الصادر عام ١٩٩٧ الذي ينظم العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية في السودان والعاملين فيها. ويضمن حقوقاً مختلفة ومتنوعة لصالح العاملين يتحقق من خلالها مبدأ المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال تجاه العاملين فيها، وقانون الطفل الصادر في العام ٢٠٠١ ويهتم هذا القانون بشكل أساسي بمعالجة وتنظيم قضايا حماية ورعاية الأطفال في السودان. وذلك فيما يتعلق بصحتهم، والقضايا التي تتعلق بعمالة الأطفال.

النظيفة والنظافة الصحية، والهدف السابع وهو طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة، والهدف الثالث عشر وهو العمل المناخي، والهدف الرابع عشر الحياة تحت المياه، والهدف الخامس عشر الحياة في البر. وتفيد الشركات الاقتصادية من قبل الحكومة السودانية بموجب مسؤوليتها تجاه البيئة بقانون حماية البيئة للعام ٢٠٠١.

ان المحاولة السابقة بتوضيح الاشتباك بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، ما هو إلا توضيح أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يكون نتاج تضافر جهود الدولة والحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

والبعد الثالث من أبعاد المسؤولية الاجتماعية هو المسؤولية تجاه حماية المستهلك ويتعلق بإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة. ويلتقي هذا البعد من الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والهدف السابع عشر وهو عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. وتحاول الحكومة السودانية تقييد هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بمجموعة من القوانين أهمها قانون المواصفات والمقاييس للعام ٢٠٠٨م. وقانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك للعام ٢٠١٢م.

والبعد الأخير وهو المسؤولية تجاه حماية البيئة وهو يلتقي مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة وهو المياه

دور المسؤولية الاجتماعية للصحافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بقلم: الأستاذ عصام بابكر كوكو

رئيس مركز الخرطوم للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

الاتصال كغيره من العلوم الإنسانية تبلورت حوله نظريات عديدة عبرت عن منطلقات وفلسفات الأمم والشعوب ومناهجها الحياتية، فعرفت الإنسانية النظرية السلطوية والنظرية الشيوعية والنظرية الليبرالية، ومن ضمنها نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تدعم بشكل رئيسي التوجه الرامي لانزال أهداف التنمية المستدامة إلى أرض الواقع، وحينما يقال المسؤولية الاجتماعية للصحافة يعنى بها جميع وسائل الاتصال، لذا يقال الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، ثم لحقت بها وسائل الإعلام الجديد التي قلبت النظريات الإعلامية ومكنت الجميع من دخول ساحاته بشكل فعال ومباشر، وهي تتفوق في سرعة النقل والتفاعل على الإعلام التقليدي.

جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية لإرساء قيم نبيلة لصحافة حرة ومسؤولة ونزيهة، لتتماشى مع حركة العودة للأخلاق والقيم الفاضلة وضبط حركة المؤسسات مع مصالح المجتمع، ولعل من أهم أسباب نشوء هذه النظرية قوة المؤسسات الاقتصادية واستخدامها للإعلام بشكل غير أخلاقي ساهم في استمالة الرأي العام وخداعه في بعض الأحيان، بالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية إلا أنها دعمت التوجه العام في المسؤولية الاجتماعية والتي أكدت على مسؤوليات المؤسسات الأخلاقية تجاه تأثير مناشطها وقراراتها على العاملين واسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع والبيئة، بشكل يخدم أهداف التجارة والتنمية المستدامة، واحسب من الضرورة بمكان أن تراعى الصحافة بمفهومها الشاملة دعم هذه التوجهات في حركتها اليومية وهي تقود إلى الحياة الفضلى للمجتمعات، بدلاً من الخوض في صراعات تعمق جراح المجتمع وتقضي على قيمه الفاضلة وأخلاقه النبيلة .

ومن الأدوار المهمة التي ينبغي أن تقوم بها الصحافة هي دعم وتعزيز أهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة في قمة التنمية العالمية بمشاركة نحو 150 رئيس دولة و30 وزيراً، كبديل لأهداف الألفية التي انتهت في العالم 2015م، وقد لخصت أهداف التنمية المستدامة والتي ستنتهي بحلول عام 2030، المخاطر التي يواجهها سكان الكرة الأرضية وهي تتضمن سبعة عشر هدفاً ركز على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة التغير المناخي.

ويقع على عاتق الصحافة قيادة الحوار الهادف حول أهداف التنمية المستدامة بين أصحاب المصلحة والذين يتجسدوا بشكل أولي في المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، ثم يتفرع أصحاب المصلحة وفقاً للبرامج والمشروعات التي تصب حول أهداف التنمية المستدامة

وطبيعة المؤسسات التي تقوم بها، فالتطور الهائل في وسائل الاتصال وتقانة المعلومات فتح آفاقاً جديدة للصحافة لتقوم بأدوار أكثر مسؤولية وفاعلية، وقدرة على التأثير من خلال الابداع والابتكار الخلاق الذي جعلته هذه الوسائل ممكناً، غدت هذه الوسائل جامعات مفتوحة للتعلم والثقافة ونشر الوعي والتبادل المعرفي ونقل التجارب من مكان إلى آخر، وهي عين ما يحتاجه العالم لدعم هذه الحملة غير المسبوقة في التاريخ الإنساني.

كما أن الصحافة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تعزيز قيم وثقافة المسؤولية المجتمعية التي تمثل الأداة الجوهرية لتحقيق الاستدامة في المؤسسات بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب تشجيعها للممارسات المسؤولة مجتمعياً ووسط المؤسسات والشركات من خلال النشر الإيجابي، وتبني مبادرات تصب في مصلحة المجتمع وعمل المسابقات المتخصصة وتشجيع الكتاب والمفكرين للمضي قدماً في هذا المضمار، وتشجيع الشراكات الذكية التي تجير خبرات وقدرات المؤسسات لتنفيذ مشروعات مشتركة عظيمة الأثر والفائدة للنوع الإنساني والكائنات الأخرى التي تشاركه الحياة على ظهر هذا الكوكب.

اهتمت جامعة الدول العربية بدور الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عقدت ورشة بهذا الخصوص في إبريل 2019م، هدفت إلى تسليط الضوء على دور الإعلام في تعزيز الوعي ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال طاولة مستديرة (عصف فكري) لتقديم رؤية واضحة حول وسائل وآليات النهوض بالإعلام في المجال التنموي شملت المختصين في المجالات ذات الصلة، ناقشت الورشة أربعة محاور أساسية حيث تناول المحور الأول مفاهيم ومصطلحات عامة حول الإعلام التنموي، والعلاقة بين الإعلام والتنمية

وخلاصة القول أن للصحافة دور رئيسي ومحوري وجوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكن يبقى التحدي الكبير، هو كيفية توظيفها بشكل مسؤول وأخلاق وأخلاقي، يراعي خصوصية المجتمعات وبنائها الفكري والثقافي، وكذلك يبقى التحدي أيضاً كيف نحول مخرجات الورش والمؤتمرات العلمية، مثل التي عقدتها جامعة الدول العربية إلى واقع معاش بين الناس، نحتاج إلى مزيد من الجدية والكثير من التنسيق المحكم بين شركاء التنمية المستدامة لتنفيذ الخطة التحويلية للعالم التي تضمنت معالجات جادة لقضايا ومشاكل وتحديات يوجهها العالم ومجتمعاتنا على وجه الخصوص والله الموفق.

المستدامة، ومسؤولية وسائل الإعلام التنموي تجاه عملية التنمية المستدامة، والنظرية المفسرة لدور الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما المحور الثاني تناول دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة، بينما يتضمن المحور الثالث عرض التجارب الناجحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتضمن المحور الرابع مناقشات مفتوحة حول متطلبات تحقيق الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، لم أتمكن من الحصول على توصيات الورشة المهمة والتي في ظني تمثل خارطة طريق لدور إيجابي للصحافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبدى لي ذلك من خلال المحاور المهمة التي ناقشتها الورشة.

• محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

• <https://ar.wikipedia.org/wiki>

• <http://www.lasportal.org/ar/news/Pages/NewsDetails.aspx?RID=٢٠٤٨>

• <https://www.unescwa.org>

دورُ الإعلام في نشر الوعي بقضايا التنمية المُستدامة

إعداد: الأستاذة خولة مرتضوي
إعلاميَّة وباحثة أكاديميَّة- جامعة قطر

إنَّ التنمية المُستدامة Sustainable Development تعني: «التنمية التي تفي وتلبّي احتياجات الحاضر دون المجازفة والمُساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها»^١، إذن فالتنمية تدلُّ على امتلاك المجتمع النامي للأدوات والكفاءات اللازمة لتسخير كافة المنجزات الحديثة والقيم العُليا: الاجتماعيَّة والأخلاقيَّة والجماعيَّة؛ وذلك في سبيل تحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنهضة والبناء التي من شأنها ضمان الحياة الإنسانيَّة الكريمة والأمنه لكافة شرائح المجتمع. هذه العملية الاستراتيجيَّة الكُبرى ذات المدخلات والمُخرجات الكثيرة تحتاج قبل التخطيط لها إلى التوعيَّة، فمتى ما نشأ الوعي الكامل- وهو من العوامل الذاتيَّة- نحو أهميَّة استنهاض كافة القوى والجهود لتحقيق هدف التنمية المُستدامة الكبير؛ كان تحقيق هذه الغاية أكثر يسراً وسُهولة، وذلك على اعتبار أنَّ الوعي يؤدي بشكل مباشر إلى تكييف جُزئيات التنمية مع الموارد البشريَّة والماديَّة وتحسين مُستويات ووتائر الإنتاجيَّة والترشيد وزيادة الدخل القومي^٢.

١. Sustainable Development, the International Institute for Sustainable Development (IISD), Date of published: noun, <https://cutt.us/eXPXb>, Date of website visit: 5 November 2019

٢. فريال مهنا، الإذاعة والتنمية الاجتماعيَّة، المجلة العلمية لبحوث الإعلام، العدد الرابع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٤٠.

وبحسب عالم الاتصال الأمريكي ولبر شرام Wilbur Schramm الذي ألف كتاب حول وسائل الإعلام والتنمية القومية Mass Media and National Development^١، فإن وسائل الاتصال الجماهيرية تلعب أدواراً مختلفة لتحقيق هدف التنمية المستدامة، وهي: أولاً دور المراقبة الذي يتمثل في قدرتها على اكتشاف الآفاق وإعداد تقارير الرصد والتحليل المعنية بفرص النجاح الممكنة وكذلك بالأخطار والتحديات والتهديدات التي تواجه المجتمع. ثانياً دورها السياسي الذي يتمثل في توفيرها للمعلومات والأخبار التي تتيح سن القوانين واتخاذ القرارات المتعلقة بإصدار التشريعات أو القرارات الحكومية/ القيادية. ثالثاً وأخيراً دور التنشئة الذي يتمثل في تعليمها وتوعيتها لأفراد المجتمع بمختلف المهارات والمعتقدات والعادات التي يُقدِّرها المجتمع^٢.

ووفقاً لهذه الأدوار المختلفة، فالإعلام، إذا ما انتهج نهجاً سليماً في عكس الصورة الصحيحة للواقع المعاش ووضع هدف المشاركة في تحقيق هدف التنمية المستدامة، فإنه سيُقدِّم للمواطن والمقيم على حد سواء مادة إعلامية دسمة تُحاصِرُه في مختلف منافذ الإعلام الكلاسيكية والجديدة تُخبرُه بالتالي: تُحسسه بتقدم أو تخلف واقعه المعاش وبالتالي تُعرِّفه على مدى حاجته للتنمية... للتغيير... للتحسين... للتطلع نحو غد وارف للجميع، وهذه الآمال والتطلعات الثورية التي ستنشأ لدى الطرف المُستقبل من الجمهور (مواطنين/ مقيمين) ستدفعه للمشاركة في خطط التنمية المستدامة وتفعيل دوره في كافة أوجهها قدر استطاعته. كما أن وسائل الإعلام من خلال تبنيتها لهذه الاستراتيجيات التنموية ستقوم باقتلاع جذور القيم والاتجاهات والسلوكيات والعادات المعوقة لعملية التنمية المستدامة وذلك بشكل تدريجي، وبالتالي يقوم بإحلال قيم وعادات واتجاهات جديدة، فتكون بمثابة عملية مكثفة لبناء

مطلب الوعي هذا يتحقق بشكل كبير إذا ما تم تفعيل دور وسائل الإعلام قاطبة، الكلاسيكية منها والجديدة وإدراج أهداف التنمية المستدامة في أجنداتها الاتصالية المختلفة لتصل إلى مختلف شرائح الجماهير وتوقظ، بالتالي، لديهم الوعي والانتباه نحو دورهم في هذه الأهداف التنموية المختلفة، كل بحسب موقعه ومكانته في هذا المجتمع الإنساني العريض. وعليه يمكن القول أن إتاحة خطط التنمية المستدامة أمام شرائح الجماهير مهمة من المهام الجديدة لوسائل الإعلام المختلفة، خاصة في هذا العصر الذي أصبحت فيه هذه الوسائل من أهم سماته ومرتكزاته. ومن هذا المنطلق، فعلى كافة الخطط الإنتاجية: البرمجية منها والدرامية والدعائية أن تراعي أن تضم ما يُحقق وجهاً من وجوه أهداف التنمية المستدامة.

إن دور المخططين الاستراتيجيين في حقل الإعلام العريض يتمثل في تحقيق هدف أن تدرك الجماهير وتعي الحاجات التي لا يستطيع السلوك الحالي ولا حتى العادات القائمة الحالية من إشباعها، لتتمكن، بشكل أو بآخر، من اختراع أو اقتباس سلوك جديد يُقربها من مواجهة وإشباع حاجاتها هذه بطرق أكثر جدارة. وهذا الهدف يحتاج إلى أن تتكامل خطط التنمية المستدامة التي توضع من الأعلى، أي: من قبل المخططين الاستراتيجيين وراسمي السياسات العامة، وأن تُتاح وتُشارك ويُستشار فيها كافة الجهات ذات التفاعل الحي، وبرأيي أن وسائل الإعلام هي أبرز الجهات التي يمكنها أن تخدم هذا الجانب. وعليه فإن التكامل مهم جداً، فمهمة تحقيق هدف التنمية المستدامة ستلبي بأسرع الطرق وأنجع الأساليب، فمتى ما تم إيقاد الوعي التام لدى الجماهير المتربصة لتغذية الرسائل الإعلامية؛ ستدلل العقبان والصعوبات التي تواجه مطمح التنمية المستدامة.

للإقناع تقومُ بدورها من خلال الاستعداد النفسي، خاصة إذا كانت الرسالة شديدة الشفافية فيما تقدمه من حقائق مقنعة»^٤.

وبناءً عليه، يُمكن القول أن تأثير الإعلام على الجماهير ليس له مظهرٌ واحد أو حتى صيغة ثابتة معينة، ورغم ذلك فإن هذه الوسائل تقوم بدور كبير (وإن لم نكن قادرين على قياسه بشكل مقنن ودقيق) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بشكل يكمل الجهود المبذولة في هذا الإطار ويسرع في تحقيق الأهداف والتطلعات في كافة فروع التنمية الاجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية وغيرها.

الإنسان من جديد ليتحمل المسؤوليات المنوطة به^٢. مسألة تأثير وسائل الإعلام في التنمية المستدامة هي مسألة غير محسوبة بمقياس أو معيار دقيق، فهذه الوسائل تختلف في درجات تأثيرها من وسيلة لأخرى، وفي هذا يقول عالم الاتصال الأمريكي جوزيف توماس كلابر Joseph Thomas Klapper: «إن وسائل الإعلام تعمل كوسائل للتدعيم أكثر منه للتغيير، حيث تتجه الرسالة الإعلامية إلى تنمية الخصائص الشخصية الموجودة من قبل، إلا أن هذا لا ينفي قدرة وسائل الإعلام على خلق الآراء حول الموضوعات والقضايا، خاصة تلك التي لم يتشكل رأي حولها، كما لا ينفي أهميتها كأدوات

١. وليبر شران، أجهزة الإعلام والتنمية القومية- دور الإعلام في البلدان النامية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣١.

٢. حسن عماد مكاوي، ليلي حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٤.

٣. اللافي إدريس عبدالقادر، التنمية عن طريق الشاشة، مجلة البحوث الإعلامية، العدد: ٢٣-٢٤، السنة التاسعة، طرابلس، ٢٠٠١، ص ١٢.

٤. اللافي إدريس عبدالقادر، التنمية عن طريق الشاشة، مرجع سابق، ص ١٢.

حوكمة ممارسات أهداف التنمية المستدامة 2030

اعداد : الأستاذ خالد مفتاح
باحث أكاديمي

تعد التنمية المستدامة ضرورة إنسانية وواجب أخلاقي وفريضة وطنية ملحة؛ ومن خلالها تتداخل شبكة من العلاقات البينية تصبو لتحقيق مقاصد تنموية عبر وسائل متعددة ووسائط تخلق في رحم المجتمع وتلبي حاجاته الضرورية وتعالج تحدياته الحالية والمستقبلية.

وباتت التنمية المستدامة جزءاً أصيلاً من الفكر القيادي في الكيانات من منطلق تقديم الواجب وترتيب الأولويات. وتعميق هذه التجربة القيادية؛ في ظل تسارع وتيرة تطور العصر الحديث تبرز تحديات عالمية تفرض استجابات وطنية تحت مظلة أممية؛ وهذا ما أفرز أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وبدأت تظهر العديد من الأدوات لتحقيق ذلك ومن أهمها المسؤولية المجتمعية وهي - بحد نظر الباحث - التزام أخلاقي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين تجاه المجتمع بما يحقق التنمية المستدامة.

ولم تكن الدول بمنأى عن مفهوم المسؤولية المجتمعية حيث إن عالمنا يشهد تطوراً سريعاً في مجالات عدة؛ مما يفرض على منظمات الأعمال مواكبة هذه التطورات واستثمارها في مختلف أعمالها الأمر الذي يحتم عليها ضرورة التشارك بالمعرفة وتبادل الخبرات لضمان استمراريته ونجاحها.

إلا أنه قد توجد محاربة الفساد ولكن لأسباب وظروف أخرى لا تتحقق التنمية المستدامة.

بينما في المقابل يتراءى للباحث إن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة سببية^١، كما في السياق الأصولي بمعنى أن التنمية المستدامة سبب لوجود الحوكمة ضد الفساد ولا يتصور تنمية مستدامة إلا بمحاربة الفساد .

الرابعة: مما تقدم وطن الحديث على القيمة المضافة CSV داخل عمليات وممارسات المسؤولية المجتمعية وأصبحت جزءاً أصيلاً من ذلك حيث لا ينظر إلى القيمة في حد ذاتها، كونها زيادة مادية بقدر ما هي أيضاً زيادة معنوية تتعلق بالإبداع أو العلاقة مع العميل أو قيمة العلامة التجارية أو قدرات وكفاءات الإدارة والجوانب الاجتماعية والبيئية.

ومن هذه المقدمات نستطيع الخلوصل إلى النتائج التالية :
أولاً: انهيار نظريات علم الاقتصاد الكلاسيكي الرأسمالي والاشتراكي، وظهور نظريات تقوم على مبدأ التوازن بين النزعات الفردية والجماعية، وتغليب المنفعة على الأجرة، والاعتدال في النظر إلى الجانب المادي والمعنوي في العلاقات الإنسانية.

ثانياً: فإن الباحث المتفحص من حيث النظر اليبستيمولوجي فإن هذه الأيقونات والمفاهيم ما زالت في حاجة إلى ضبطها معرفياً، وتأسيس قواعدها، وصياغة مناهجها، وهذا لا يتأتى إلا بتجديد الفهم والمداومة على التطبيق والممارسة؛ فمسائل العلم تراكمية. وأخيراً لا مناص من حقيقة وهدف وغاية ومقصد وهي تحقيق الاستدامة بالتكامل بين المجالات الأربع والعلاقات بينها تتجسد في علاقة المواطن والسلطة الحاكمة وطبيعة تلك العلاقة هي الأخلاقية والحكم الرشيد.

وتعتبر المسؤولية المجتمعية إحدى الممارسات المطروحة بقوة في دنيا: إدارة الأعمال، والاقتصاد، والعلاقات العامة، والتشريعات، والحراك الاجتماعي، والسياسة وهي بالتالي أنموذج من الدراسات البينية التي تتحرك بين هذه المجالات، ولعل هذه الفلسفة تنطلق من المقدمات التالية:

الأولى: جدلية العلاقة القائمة بين المواطن والسلطة الحاكمة وكلاهما من عنصري الدولة، حيث أصبحت مساحة العنصر الأول تمتد وتزداد على حساب مساحة السلطة وذلك لتشابك الجدلية القائمة بأن المسؤولية داخل الوطن هي تضامنية بين المواطن كشخصية طبيعية والسلطة الحاكمة باعتبارها شخصية اعتبارية، والعلاقة تكاملية وليست تفاضلية.

الثانية: تتمثل في البحث عن ممارسات أخلاقية في المجالات المذكورة آنفاً وممارسات فاضلة، خصوصاً في تعاضم التطرف الإيديولوجي. وبتنا نعيش في حقبة ما بعد الإيديولوجيات، وما بعد الحداثة، مما أدى إلى ظهور حوكمة الشركات والشركات الأخلاقية.

الثالثة: قضايا التنمية المستدامة تحتاج إلى أجنداث مهنية وأيديولوجيا معيارية. وهنا تتجلى العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية المجتمعية في العديد من المبادئ والمرتكزات ونوعية هذه العلاقة تكاملية من حيث الهدف حيث لا يمكن تصور التنمية المستدامة دون القضاء على مسالك الفساد وبؤره.

ومن وجهة نظر الباحث أن العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية المجتمعية علاقة شرطية^١ كما في السياق الأصولي بمعنى أن الحوكمة وهي ضد الفساد يلزم من عدمها عدم التنمية المستدامة، كما لا يلزم من وجودها وجود التنمية المستدامة

(١) الشرط: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

(٢) السبب: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته.

المسؤولية الاجتماعية التثقيفية في القانون

إعداد: المحامي عبدالله ضعيان العنزي

رئيس لجنة التنمية المستدامة في جمعية المحامين الكويتية

بالنظر للمفهوم الواسع للمسؤولية المجتمعية، نجد أنها تتنوع بحسب الهدف المراد الوصول إليه، ولكنها أي المسؤولية المجتمعية بالرغم من تنوعها وتعدد أشكالها إلا أنها تتناغم بمختلف صورها لتصب في المصلحة العليا أو المصلحة الأمامية سواء عادت بالفائدة للفرد أو عظمت من الدور الاقتصادي مع مراعاة الاعتبار البيئي. فالمسؤولية المجتمعية أوسع وأشمل من أن يتم اقتصارها على صورة أو نوع واحد أو حتى عدة أنواع محدودة فهي مسؤولية أصيلة ملاصقة للحياة وجوداً وعدمًا لمن يستوعب معناها ويفهمها ويسعى لتطبيق ولو جزء يسير منها، وأنواع المسؤولية قد تتزايد وتتطور بحسب تطور الحياة وأشكالها، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر : المسؤولية الاجتماعية من حيث الالتزام الديني، والمسؤولية الاجتماعية من حيث الالتزام الأخلاقي، والمسؤولية الاجتماعية من حيث الالتزام الاجتماعي، والمسؤولية الاجتماعية من حيث التعليمي، والمسؤولية الاجتماعية من حيث القانوني، الخ.

قانوني أصيل تعتمد عليه كافة المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها «عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون» ومع الفارق ودون التشبيه بين المبدئين وشتان بين الوسيلة والغاية لكل منهما، إلا أن الاستنتاج مشترك وهو ضرورة العلم والمعرفة بما هو جائز وما هو غير جائز لتفادي الوقوع في المحذور ومن ثم التعرض للعقاب، فالأصل في الأشياء أو في الأفعال الإباحة، ولكن بوجود القيود التي تحظرها يصبح الفعل محظوراً يعرض فاعله للجزاء، فنشدد هنا على ضرورة الثقافة القانونية ولو بجزء يسير حتى يحتمي بها المكلف بالقانون من الجزاء القانوني. فهذه المسؤولية القانونية التثقيفية لعامة الشعب تقع على عاتق الجهة المناط بها تطبيق القانون في المرتبة الأولى ومن ثم تتواصل تلك المسؤولية لتكون على عاتق كل من يشتغل بالقانون وكذلك جميع الجهات والمنظمات التي تتعامل مع مختلف الأشخاص المتعاملين والعاملين معها أو لديها، وليس أدل من ذلك تعليق ووضع قرارات التنظيم ولوائح الجزاء في مكان بارز وواضح ليكون بإمكان الجميع الاطلاع عليها، فالحاجة للثقافة القانونية جزء لا يتجزأ من المسؤولية المجتمعية.

ففي المجال القانوني فقط نرى أنها أيضاً تتعدد وتتشعب بحسب الفكرة المراد تحقيقها، ولكن الجانب المشترك في المسؤولية الاجتماعية القانونية ينحصر في التوعية والتثقيف والإعلام والتعريف بالقانون لوجود مبدأ قانوني عام في كل القوانين الوضعية ويعتبر هو الفيصل في تطبيق قانون العقوبات على كل من يثبت في حقه ارتكابه إثماً أو مخالفة، وذلك المبدأ القانوني له أصله في الدين الإسلامي بالنص القرآني الكريم في قوله تعالى: (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا).

وذلك إن الله جلّ وعلا لا يعذب أحداً من خلقه لا في الدنيا ولا في الآخرة، حتى يبعث إليه رسولاً ينذره ويحذره، فيعصي ذلك الرسول، ويستمر على الكفر والمعصية بعد الإنذار والإعذار. وأما في القانون الوضعي فلا يسري القانون بمواجهة مقترف الخطيئة إلا بعد نشر القانون ويكون النشر في الوسيلة التي تحددها السلطة التي تعمل على تطبيق القانون، ومثال ذلك في الدول العربية ينشر القانون بعد المصادقة عليه في الجريدة الرسمية ومن ثم يتم العمل به في مواجهة الكافة. ويعتبر ذلك قرينة على الكافة بأنهم قد قرأوا وعلموا القانون ولا يجوز لهم الاحتجاج بعدم معرفة القانون استناداً لمبدأ

التغيرات المناخية وتأثيرها على الفقراء

إعداد: الأستاذ محمد إبراهيم خاطر
كاتب ومدرب، المشرف على موقع تعارفوا

التغيرات المناخية ألقت بظلالها القاتمة على جميع مناحي الحياة، وفقراء العالم اليوم هم الفئة الأكثر تضرراً نتيجة لهذه التغيرات التي حدثت خلال الفترة الماضية والتي من المتوقع أن يزداد تأثيرها سوءاً على أوضاع الفقراء في مناطق مختلفة من العالم. والتلوث البيئي الذي يعاني منه كوكب الأرض صاحبه تغيرات مناخية مثل الجفاف والتصحر الذي أصاب بعض المناطق، وحرائق الغابات، والفيضانات والأعاصير التي أصابت مناطق أخرى من العالم، وكل ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

والتغيرات المناخية أدت إلى زيادة معاناة الفقراء في العالم، والملايين منهم حُرِّموا من الغذاء ومن المياه الصالحة للشرب، والدول الصناعية الكبرى التي كانت سبباً رئيسياً في التغيرات المناخية لم تقم حتى الآن بواجبها تجاه الفقراء في العالم، ولم تعمل بجد لتقليل الآثار الناتجة عن التلوث البيئي الذي تسببت فيه.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة للقضاء على الفقر في العالم يوجد ما يقرب من مليار نسمة من سكان الأرض يعانون الجوع ومن متلازمة الفقر والمرض، والفقر يؤدي إلى المرض والمرض يؤدي إلى الفقر.

والمجتمع الدولي في عام ٢٠١٥م وضع ١٧ هدفاً ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، ومن هذه الأهداف: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والمياه النظيفة، والعمل المناخي، والحياة في البر، وكلها مرتبطة بالتغيرات المناخية وتتأثر بها سلباً أو إيجاباً.

واهتمام الأمم المتحدة بقضية المناخ بدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، ففي عام ١٩٩٢م ومن خلال «قمة الأرض»، صدرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كخطوة أولى في التصدي لمشكلة تغير المناخ، وصدقت عليها ١٩٧ دولة، والهدف الأساسي للاتفاقية هو منع التدخل البشري «الخطير» في النظام المناخي.

واعتمد بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧م، ويلزم الأطراف من البلدان المتقدمة بأهداف خفض الانبعاثات، ويوجد الآن ١٩٢ طرفاً في هذا البروتوكول.

وبمناسبة يوم الأرض في ٢٢ أبريل ٢٠١٦، وقع ١٧٥ زعيماً من قادة العالم اتفاقية باريس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وهناك الآن ١٨٤ دولة منضمة لاتفاقية باريس، والهدف من الاتفاق هو الوصول لتثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف

الجوي عند مستوى يسمح للنظام البيئي بأن يتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وبالتالي حماية الإنسان من خطر نقص الغذاء والماء، والسماح بالمضي قدماً في إيجاد وخلق سبل للتنمية الاقتصادية على النحو المستدام.

وفي شهر سبتمبر ٢٠١٩م، عُقد مؤتمر «قمة المناخ» لتوحيد قادة العالم من أجل دعم وزيادة وتسريع العمل والطموح المناخي، وسيقدم قادة العالم عندما يجتمعون في عام ٢٠٢٠ في مؤتمر الأمم المتحدة تقارير عما يقومون به وما الذي يعتمون فعله بشأن المناخ^١.

ومن توصيات بحث «البعد البيئي: كَسَبَبٍ لِلْفَقْرِ وَعِلَاجٍ» للدكتور حسن محمد الرفاعي^٢:

- تفعيل مراقبة معدلات التلوث في كافة مناحي الحياة البيئية.
- السعي الدائم لمراقبة درجة التلوث في المياه، سواءً أكانت للشرب أو للري.
- تفعيل مراقبة الأصناف الزراعية داخل الأسواق للتأكد من مقدار نسب التلوث.
- مراقبة أنواع المبيدات الزراعية المستوردة من الخارج.
- إلزام القطاع الصناعي باستعمال التكنولوجيا المؤدية للحد من تلوث البيئة.
- استعمال المحروقات الخالية من المواد الملوثة للبيئة.
- ضرورة التصدي لمشكلة التلوث من خلال إصدار القوانين التي تحذر من تلووث البيئة وتدعو إلى المحافظة عليها.
- ضرورة تشدد الإدارات الحكومية في البلاد النامية والمتطورة في تنفيذ القوانين المؤدية إلى المحافظة على البيئة، للحد من اتساع نطاق الفقر، وتأمين غذاء سليم للشعوب.

ومعالجة مشكلة التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على

سكان الأرض وعلى الفقراء بصفة خاصة بحاجة إلى جهد جماعي حتى لا يتحمل الفقراء وحدهم الجزء الأكبر من المعاناة والأضرار الناجمة عنها.

والإسهام في تخفيف حدة تأثير التغيرات المناخية على الفقراء يتم على أربعة مستويات:

أولاً: الأفراد العاديين لهم دور مهم في التخفيف من معاناة الفقراء نتيجة التغيرات المناخية، ويتمثل هذا الدور في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الماء، والحد من استخدام المواد التي تتسبب في زيادة وتعقيد مشكلة الاحتباس الحراري.

ثانياً: دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بشؤون البيئة، ويتمثل في توعية الجماهير

بمخاطر التلوث البيئي والاحتباس الحراري، وفضح الممارسات والسياسات التي تنتهجها الدول والمؤسسات والشركات العالمية التي تلوث البيئة ولا تلتزم بتعهداتها الدولية في الحد من انبعاث الغازات الدفيئة.

ثالثاً: دور الحكومات ويتمثل في إصدار التشريعات البيئية، والرقابة على مصادر التلوث البيئي والحد منها، والسيطرة على انبعاثات الغازات الدفيئة التي تؤثر سلباً على طبقة الأوزون وعلى المناخ.

رابعاً: دور المنظمات الدولية، ويتمثل في تفعيل الاتفاقيات الدولية بشأن التغيرات المناخية والرقابة على تنفيذها، وتقديم المساعدة للدول الفقيرة التي تعاني من الآثار البيئية التي خلفتها بعض الصناعات في الدول المتقدمة.

١ - <?><https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/climate-change/index.html>

٢. بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي الثالث: «حماية البيئة والفقير في الدول النامية - حالة الجزائر»، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

المسؤولية الاجتماعية.. تنمية مستدامة ومنافع عديدة للقطاع الخاص

إعداد : الدكتور يعقوب محمد بني هذيل
الأمين العام للمنظمة الدولية للمسؤولية المجتمعية - امريكا - الاردن

حظيت العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بالاهتمام بشكل متزايد أخيراً، وأصبح القائمون على تلك الشركات يسعون إلى التركيز في أعمالهم على الأغنياء بمجتمعهم من خلال استراتيجيات محددة تعمل على دعم الأعمال والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية الخيرية في البلاد، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية من جانب، وكسب ولاء وثقة العملاء وتعظيم الأرباح من جانب آخر. وتشير دراسات متعددة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية. واعتبر الخبراء من خلال تلك الدراسات أن هذا المفهوم يقوم على الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية في البلاد عبر دعم الأعمال والمشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع وتعمل على تكريس هذا المفهوم بهدف تعزيز تكاتف المجتمع ورضا أفرادهم عن أداء تلك النشاطات الاقتصادية.

كما يرى المتخصصون أن عدداً كبيراً من الشركات العالمية التي طبقت مفهوم المسؤولية الاجتماعية في بيئتها العملية، ونشاطاتها الخارجية تأثرت أرباحها وشعبيتها بشكل إيجابي، وزاد ولاء الجمهور لها، الأمر الذي دعم تنافسيتها الاقتصادية، وأسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول، واستعراض أبرز نشاطات الشركات والمؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وسبر أغوار هذا المفهوم وعوائده الإيجابية على تلك الشركات، والاقتصاد المحلي

المسؤولية والمجتمع..

مفاهيم جديدة يحدد خبراء مفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام مستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وعرفت الأمم المتحدة والبنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها:

«الالتزام طوعي لمنشآت القطاع الخاص والعمل مع موظفيها والمجتمع ككل بتحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والمجتمع في آن واحد».

ويعني ذلك أن تلتزم الشركات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة اعتبارات اجتماعية وأخلاقية، في الوقت الذي يشير فيه مختصون إلى أن برامج خدمة المجتمع في الشركات ليست تطوعية بل هي واجب وفرض يمليه الانتماء إلى الوطن، مطالبين بضرورة أن تكون جزءاً من ثقافة المجتمع ومؤسساته للوصول إلى الأهداف المرجوة.

كما يشير خبراء إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، هي كل ما تقوم به الشركات، أياً كان حجمها أو مجال عملها، طواعيةً من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل، وأنها مسؤولية كل شخص في الشركة وليست مسؤولية إدارة واحدة،

أو مدير واحد، وتبدأ من التزام الشركات بالقوانين المختلفة خاصةً ما يتعلق بحقوق العاملين، والحفاظ على البيئة، إلى أن تصل إلى تنمية المجتمع. ويعتبر رجال أعمال أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مفهوم متغير ومتطور، يرتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة، يوجب على الشركات بجانب البحث عن الربح، الاهتمام بالبيئة، والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبحسب المهتمين فإنه: «لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على إيجاد بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات». وأكد باحثون من خلال عدد من الملتقيات والمؤتمرات التي عقدت في عدد من المدن العالمية أن دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وأن ذلك أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصادات المتقدمة، بعدما أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتبتهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، بإيلاء هموم المجتمع والبيئة اهتماماً كافياً، والأخذ في عين الاعتبار ثلاثية أضلاع التنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. وأشار الباحثون إلى أن هناك أدلة متزايدة على أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تشكل وسيلة مشروعة ومقنعة لاجتذاب واستبقاء الموظفين، إلى جانب جذب المواهب والاحتفاظ بها، حيث لفتوا إلى أن أبرز الشركات العالمية في هذا المجال هي: «هوم ديبوت»، و«دلتا إير لاينز»، وأن هناك عدداً من الشركات الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك شركة «سيسكو

سيستمز»، و«جنرال إلكتروك» و«آي بي إم»، تسهم في تشجيع الموظفين على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها «ضرورة استراتيجية». السمعة الحسنة والأنشطة الاجتماعية أظهرت خبرات دول كثيرة مثل ألمانيا واليابان أن أنجح الشركات هي التي لا تقتصر أهدافها فقط على جني الأرباح، بل أيضاً على قيامها بأنشطة اجتماعية مواكبة تبني لها سمعة حسنة في أوساط الرأي العام وتساعد في الحصول على الكوادر الشابة الخلاقة والمبدعة اللازمة لاستمرارها وتطورها. ويعتبر باحثون أن بدايات المسؤولية كانت عبر الشركات الكبيرة عابرة القارات، وأنها التزمت بذلك لاعتبارين: البيئة الداخلية للعمل، ووجود مخاطر في الشركات الصناعية والبتروولية، وبالتالي حرصت على مكافأة موظفيها وأفراد أسرهم حينما يتعرضون لمخاطر العمل، عن طريق التأمين الصحي، والتأمين بشكل عام، وتحسين بيئة العمل. وأضافوا أن الجانب الآخر هو أن الشركات الكبرى ربما تكون لها أضرار تجاه البيئة خاصة شركات الصناعات الكبرى، وأن من خلال ذلك انطلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أن التزمت بعض الشركات والمؤسسات

الكبرى ببرامج بعيدة عن نشاطها كالصحة، والفقر، والتعليم، والتدريب والتأهيل، اعتبروا المسؤولية الاجتماعية للشركة عاملاً مهماً في قراراتهم المهنية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن تلك المسؤولية لها أثر بالغ في بناء السمعة الحسنة التي اعتبرتها عينة الدراسة مفتاحاً أساساً لتلك القرارات في مستقبل الأيام. ويشير باحثون إلى أن كل ذلك الترابط ليس بمستغرب إذا تم العلم بأن آلاف الشركات تعرضت لأزمة فقدان السمعة نتيجة إهمالها لمسؤوليتها الاجتماعية، لافتين إلى أن تطبيق الشركات لمبدأ المسؤولية الاجتماعية وحرصها على القيام به من خلال مشروعات نموذجية تحقق مقصودها بنفع مجتمعاتها هو عطاء إيجابي مثمر، وهذا الإسهام بقدر نفعه للغير فإن نفعه عائد عليها من خلال صناعته لصورة ذهنية متميزة وبنائه لسمعة حسنة تعتبران في عالم المال وقطاعاته ميزة تنافسية تجتذب بها المواهب، وتحفظ بها القدرات البشرية المتواجدة في ميدان العمل، كما أنه إسهام مباشر منها في تحقيق التكامل بين قطاعات التنمية الرئيسية (القطاع الحكومي، والخيري، والخاص). حتى جزء من الشركات الكبيرة تبين أن هذا المفهوم لا يزال غائباً.

أخلاقيات العمل في المجال الإعلامي التقليدي والحديث

إعداد : المستشار بدر محسن المطيري
مستشار في الإعلام والتنمية وخبير في المسؤولية المجتمعية

تمهيد :

تشكل وسائل الاتصال الجماهيرية أحد الأركان الأساسية لتطور المجتمعات ومقياساً للتقدم والحضارة فيها، ويفترض بهذه الوسائل أو المؤسسات الإعلامية الجادة والرصينة أن تحافظ على أصالة المجتمع وثقافته وأخلاقياته. وقد أهتم المتخصصون بالعلوم الإنسانية المختلفة بإعطاء أهمية كبيرة للأخلاقيات المهنية على أساس أن لكل مهنة أخلاقياتها، وتأتي في مقدمة هذه المهن مهنة الإعلام ومسؤوليتها المجتمعية. لذلك فقد وضعت النظم السياسية المختلفة في العالم سياسات إعلامية متنوعة تنسجم مع أهدافها وتوجهاتها وتطلعاتها، إدراكاً منها لأهمية الإعلام وما يؤديه من وظائف كبيرة وخطيرة في المجتمع، ووعياً منها بضرورة إحاطته بكل الضمانات التي توفر له الحرية المقرونة بالمسؤولية. وسواء أكانت تلك السياسات الإعلامية موضوعة من الدولة ليكون الإعلام موجهاً أم لم تتدخل الدولة أو الحكومات في وضعها، فإن واقع الحال يؤكد وجودها أصلاً في الحالين وحسب نوعية المجتمعات ليبرالية كانت أم اشتراكية أم غير ذلك.

وأخلاقيات العمل في المجال الإعلامي هي مجموعة القيم والمعايير، التي يعتمدها أفراد المهنة، للتمييز بين ما هو جيد وما هو سيء، وبين ما هو صواب وما هو خاطيء، وبين ما هو مقبول أو غير مقبول من قبل القوانين المعمول بها في الدول، فهي تمثل مفهوم الصواب والخطأ في السلوك المهني، ولتحقيق ذلك يتم وضع ميثاق، يبين هذه القيم والمعايير والمبادئ وقواعد السلوك والممارسة.

ويفضل بعض الإعلاميين والصحفيين أخلاقيات العمل الإعلامي، من المصدقية والحيادية، إضافة إلى اعتمادهم على الإثارة والجذب في برامجهم التلفزيونية وكتاباتهم الصحفية دون تبنى برامج التوعية التي تحتاجها الشعوب.

ويعد التفكير الأخلاقي أول مبادئ العمل الصحفي، فقبل كتابة الخبر أو نشر الصورة لابد أن يفكر الإعلامي أو الصحفي - محررا كان أم مصور في جميع المشكلات التي تثيرها تلك الأخبار أو الصور بعد النشر.. فلا بد للصحفي من دراسة كل الخيارات لديه: وتعتبر المواثيق الأخلاقية من المبادئ التي يجب أن يتبعها الصحفي، فبعض الصحف الورقية وأيضا بعض المواقع الإعلامية الإلكترونية العالمية على شبكة الإنترنت وضع لنفسها مواثيق أخلاقية تحكم سلوك العاملين فيها وتشمل سياسات تتعلق بقبول الهدايا أو تكاليف خارج العمل الرسمي .. وهناك حالات طرد فيها مراسلون لأنهم أقاموا علاقات مع المصدر أو استغلوا معلومات لتحقيق منفعة ذاتية .

تعريف أخلاقيات العمل الصحفي

بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية للمرة الأولى في بداية العشرينات من القرن الماضي وهناك الآن اقل من ٥٠ دولة فقط من بين ٢٠٠ دولة في العالم لديها نظم متطورة في الاتصال

الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال، أو تحمي التدفق الحر الإعلامي. فان الفرد كائن حي عقلائي وأخلاقي وان أخلاقياته تحدد له ما يجب عليه المحافظة عليه وفق القانون، فلكل مهنة أخلاقياتها التي لابد من الالتزام بها، فالإعلام كمهنة تقوم على أسس من الأخلاق واجب التحلي بها لكل فرد يمتثلها، فقبل أن نتطرق إلى أخلاقيات المهنة يجب أن نتعرف أولا على القضايا التي تمس الإعلام والتي يجب يتمسك الإعلامي أخلاق مهنته اتجاهها مثل : السلطة والواجب، الحرية والمسؤولية والحقيقة، والتعددية، الاختلاف، الصالح العام، واحترام الآخر وهي مفاهيم فلسفية، من الصعب تجاوزها حين نتطرق إلى قضايا الإعلام، لكونها تساعدنا على إدراك «المعنى» لماذا؟ لماذا نقوم بهذا العمل ولا نقوم بذلك؟ ما المحددات الكبرى لأفكارنا وسلوكنا؟ ما هي نوع القيم أو المسؤولية أو الأخلاق الواجب الالتزام بها في ممارسة الإعلام؟ ومن الذي يحددها؟ أين تبدأ وأين تقف حرية التعبير؟ كيف نضمن التعددية والاختلاف والعدالة والصحة.

تبرز أهمية الصحافة في تلك الرسالة التنويرية والتثقيفية التي تنمي وعي الإنسان بمجريات الأمور في عصره وتحافظ على فكره من التشتت والضياع والتحجر، ورسالة رفيعة من هذا الطراز لابد أن تكون لها من المواصفات والخصائص ما يجعلها تحافظ على هذه الرفعة. فالصحافي يعمل على تثقيف الجمهور، وهذا حسب رغبته واحتياجاته ولكي تكون هذه المهنة تتميز بالجودة وبالمسؤولية المجتمعية وضعت ثوابت تتعلق بالمبادئ الأخلاقية لممارسة المهنة الصحفية.

المبادئ التي يجب أن يتحلى بها العمل الإعلامي؛

١- المسؤولية: وتعني التزام المصدقية والموضوعية والحياد فيما تكتب لتكسب ثقة الرأي العام.

٢- حرية الإعلام والصحافة: وذلك بالدفاع عنها (فلا نقل من شأن المهنة، ولا نصفها بالسوء من خلال سلوكيات بعض الأفراد ممن يعملون بها).

٣- الاستقلالية: بالمحافظة على الكرامة وكذلك الأمانة فالإعلامي والصحفي يحمل رسالة خالدة، ويقوم بدور تويري و تثقيفي للمجتمع وليس متطفلاً أو أداة لتلميع الآخرين.

٤- المصداقية والصدق والدقة: تحرى ذلك في كل المقالات لكسب ثقة القارىء.

٥- عدم الانحياز: الكتابة بموضوعية والفصل بين الرأي الشخصي والعاطفة من جهة وما يكتب من جهة أخرى حيث يكون ناقل للخبر وليس مصلحاً اجتماعياً أو طبيياً نفسياً.

٦- المحافظة على حقوق الآخرين: نحافظ على حقوق الآخرين ولا نتعدى أو نتجاوز حرياتهم ونكشف أسرار بيوتهم ما لم تكن قضية تعني المجتمع كالجرائم، وأيضاً تحرى كتابة الخبر بإنصاف بحيث يتم ذكر أقوال وإفادات جميع الأطراف وبيادية تامة وللصحفي الحق في إبداء وجهة نظره الخاصة ورأيه الشخصي مع إيضاح أنه رأي شخصي وخاص به ولا يمثل رأي الجريدة أو الموقع الذي تتبع له.

لكن هل يصح الحديث عن أخلاقيات مهنية في إعلام جديد تتداخل فيه الحرفة مع الهواية، الصناعة مع التجربة والضوابط مع الانفلات والمهنة مع التسلية والصحفي المهني مع المواطن الصحافي، حيث هناك اليوم حوالي «ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون مواطن مستخدم للإنترنت» لديهم فرصة أن يكتبوا وينشروا أخباراً وأفكاراً وآراء وتقارير وأن يصوروا ويتلاعبون بالصورة في المجتمع الذي نعيش فيه اليوم والذي يطلق عليه البعض اسم مجتمع المعلومات والبعض الآخر مجتمع الإعلام.

فكيف إذن يمكننا في بيئة كهذه أن نطبّق الأخلاقيات المهنية التي تعني: مجموعة القيم والمعايير التي يعتمدها أفراد مهنة ما، للتمييز بين ما هو جيد وما هو سيئ، وبين ما هو مقبول أو غير مقبول، والتي تعني إعلامياً المعايير الأخلاقية والضوابط التي يلتزم بها الصحافي أثناء عمله مدركاً الصواب والخطأ في السلوك المهني والتي تؤكد لها المواثيق الإعلامية واضحة قواعد العمل والممارسة والسلوك وتطبيق الرقابة الذاتية على ما يكتبه أو ينشره.

وهذه المواثيق المتعلقة بالعمل الإعلامي وكيفية التعامل بين زملاء المهنة، يصوغها في معظم الأحيان الإعلاميون أنفسهم من خلال تجمعاتهم المهنية المختلفة حماية للمهنة وحفاظاً على مستوياتها وتحسيناً لصورة الوسائل الإعلامية في نظر الجمهور، ومع ذلك هناك من يراها حبر على ورق.

أخلاقيات العمل بالإعلام الجديد

ونقصد بالإعلام الجديد هو مجموعة تكنولوجيات الاتصال التي تولدت من الزواج بين الكمبيوتر والوسائل التقليدية للإعلام، الطباعة والتصوير الفوتوغرافي والصوت والفيديو. وهو أيضاً في تعريف آخر الاعلام الرقمي الذي يقوم على التكنولوجيا الرقمية وخاصة التفاعلية طالما أنه يوفر العطاء والاستجابة بين المستخدمين لشبكة الانترنت.

وعلى هذا فان الإعلام الجديد هو الإعلام الرقمي - التفاعلي، وهو إعلام يشمل الصحافة الالكترونية (الإعلام الإلكتروني)، التدوين، التصوير الصحافي الرقمي، صحافة المواطن والميديا الاجتماعية أو شبكات التواصل الاجتماعي (Social Media).

وبقدر ما أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توسيع حرية التعبير فيه بقدر ما فتحت الباب على مصراعيه أمام أنماط جديدة من الانتهاكات الأخلاقية. وبقدر ما يفترض أن تزيد من مسؤولية الصحافي المهني للتمايز ومعرفة كيفية استخدام

هذا الإعلام الجديد للبحث والنشر والبث، وكيفية استخدام النصوص والصور الآتية من المواطنين في عمله، وكيفية إطلالته إعلاميا من المنصات المختلفة لهذا الإعلام الجديد.

وما قصدناه بالأخلاقيات المهنية في الإعلام الجديد: هي أخلاقيات الصحافي في تعامله مع مادته الإعلامية على الانترنت أكانت من أجل نشرها في موقع مؤسسته الإعلامية من موقعه المهني، أو على صفحته الخاصة في الفايسبوك أو في حسابه على تويتر أو انستغرام أو أي من مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى من موقعه الاجتماعي كقائد رأي عام.

ما يستتبع طرح السؤال الآتي: هل ما زالت المواثيق الأخلاقية الإعلامية التي وضعت قبل انتشار خدمات الانترنت صالحة لليوم والتي من بين موضوعاتها الكثيرة التركيز على النزاهة في العمل الصحافي، ودقة المعلومات وصدقيتها، الأمانة وعدم تشويه المعلومات، الموضوعية في نقل الأخبار، تحسين نوعية المضمون، عدم الخداع في استخدام العناوين والصور، التصحيح وهو غير حق الرد، احترام الكرامة الإنسانية للفرد، عدم الانتحال (انتحال الأفكار والأشخاص) وعدم الاقتباس بدون طلب إذن، وأخيرا عدم التعرض للزملاء.

ولكن الجواب على بديهية تطبيق الأخلاقيات المهنية التقليدية على الإعلام الجديد ليس بالأمر السهل كما بدا للوهلة الأولى. صحيح أن الصحافيين هم أنفسهم ولكن الوسيط مختلف كل الاختلاف وهو أحدث بمجرد وجوده وبالخدمات التي قدمها ويقدمها من خلال التطورات المتسارعة فيه، ثورة على صعيد وظيفة الصحافة كحارس للبوابة الإعلامية، من حيث أن «مفهوم حراسة البوابة يعني: السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار في ما سيمر من خلال بوابته، وكيف سيمر حتى يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف».

فأدوات النشر هي اليوم بأيدي المواطنين الذين يستفيدون من

خصائص الآنية والتفاعلية لأدوات الاتصال، ومن الوسيط الذي مكّتهم من المعلومة ومن المعرفة. وتبدو البيئة الإعلامية حاليا في حالة من «الفوضى» إذا جاز التعبير بمشاركة الصحافيين المهنيين المجال الإعلامي مع المفردين والمدونين والمواطنين الصحافيين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

وأصبحت الأخلاقيات المهنية على المحك أيضا من جراء المستجدات المتنوعة التي حملها معه مجتمع الإعلام بوجه المهنة الإعلامية في حد ذاتها وبوجه الحقل الذي تفعل فيه ذات المهنة، أو تتفاعل معه حاضرا ومستقبلا، هذه المستجدات استوجبت وتستوجب السرعة في جمع المعلومة ونشرها بطريقة آنية، في ظل سيل جارف من المعلومات. وكثرة المعلومات هنا تقتل المعلومة، لا بل وتخلق التشويش، ثم النسيان في آخر المطاف، بالنسبة للمتلقى. والإعلامي بدوره لا يستطيع المجازاة، حيث تحت ضغط السرعة والآنية، فإنه يضطر إلى تجاهل مبدأ التحقق والتثبت من المعلومة، ولا يعير كبير اعتبار لمبدأ تقديم المعلومات وفق أولويتها أو أهميتها أو قيمتها عند المتلقى.

خلاصة وتوصيات

لتحقيق أخلاقيات العمل في المجال الإعلامي وضمان إلتزامه بالمسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتقه أصبح اليوم الجميع مدعو أن يشارك في وضع أخلاقيات إعلامية عامة انطلاقا من مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ووضع ميثاق شرف إعلامي جديد خاص ببيئة العمل الجديدة احتراما لمهنتهم وارتقاء بمستواها وكشرط أساس لضمان الحرية الإعلامية تنظيميا وسلوكا وممارسة، مع التشديد على تدريس أخلاقيات العمل الإعلامي في معاهد وكليات الإعلام، وإدخال مادتي التربية الإعلامية وأخلاقيات الإعلام في مناهج التعليم في المدارس طالما أدوات النشر والبث أصبحت متاحة وفي متناول طلبة المدارس بشكل مبكر، ومن حقهم ومن واجبهم التعرف على كيفية التعامل مع هذه الأدوات بمسؤولية فيصبح ذلك جزءا من ثقافة المجتمع ككل.

المصداقية في إدارة الأعمال

إعداد : الدكتور ميسر صديق

الخبير والمدرّب الدولي المعتمد في المسؤولية الاجتماعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ « أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » صدق الله العظيم.

إن المسؤولية الاجتماعية هي نظرية أخلاقية ، بأن أي كيان، سواء كان منظمة أو فرداً، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل. وأيضاً هي أمر يجب على كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد والنظام الاجتماعي .

والمسؤولية الاجتماعية ليست وليدة اليوم بل هي ثقافة أصيلة في الإسلام ، وحث عليها نبينا محمد صل الله عليه وسلم بقوله (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

والمسؤولية في الإسلام ، تعني أن المسلم المكلف مسؤول عن كل شيء جعل الشرع له سلطاناً عليه أو قدرة على التصرف فيه بأي وجه من الوجوه ، سواء كانت مسؤولية شخصية فردية أم مسؤولية متعددة جماعية.

والمسؤولية الاجتماعية من خلال ارتباطها بالمواطنة: بأنها «الأساس الأخلاقي الذي تستند إليه المواطنة، وهي التي تدفع المواطنين إلى تبني مفاهيم إيجابية، وإلى ممارسات سلوكية تتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية، والوعي بأهمية هذا الاندماج.

وتتحدد مسؤوليات الأفراد والجماعات وفقاً للأدوار التي يقومون بها، والتي تحددها التوقعات المتبادلة المرتبطة بقيم المجتمع ومعاييرها وأيضاً «المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility هي وعي وممارسة الأفراد والمجتمعات والقطاعات الحكومية والخاصة بالواجبات الإنسانية والبيئية والاستمرار في الدور الذي يؤديه ويقوم به تجاه المجتمع والصالح العام ويتحمل نتائجها، لتعود عليه في صورة حقوق يستفاد منها هذا الجيل والحفاظ على حق الاجيال القادمة».

كما تعتبر ثقافة التسويق أحد العناوين المهمة في مجال نشر ثقافة أخلاقيات ريادة إدارة الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كجانب يحتاج لتدريب وتطوير المهارات، وحيث أن الطريق الوحيد لتحقيق مبدأ الأخلاقيات لإدارة الأعمال يجب أن

يكون مترابط بأخلاقيات الصدق في التسويق والتعريف بالمطلوب إداءه.

فالعمل التعريفي والتسويقي لتقديم الأهداف هو فن قائم بذاته يتطلب رغبة حقيقية وإرادة صادقة من قبل الشخص ليكفل عمله بالنجاح، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات سواء أكانت اجتماعية أو تكتيكية لتبادل الخبرات أو المنتجات أو الخدمات بين الأفراد والمجموعات من أجل الربح أو بالأعمال الغير ربحية لتحقيق القيمة الاجتماعية المضافة لهذه الشركات والمؤسسات وزيادة مصداقيتها وأسهمها بين باقي المنشآت وبين العملاء لهذه الشركات،

يأتي هذا في إطار الإعداد الجيد للخطة الإدارية والتسويقية بكافة أنواع الأنشطة، ويعد التسويق من أهم الأساليب الأساسية المتخصصة للتعريف بالمنتج المراد تعريفه ، لذا يعتمد هذا العمل على أساسيات وعناصر هامة لإنجاحه وتعد المصداقية في التسويق هي الأهم بينهم، فعند الشعور بالمصداقية تجاه هذا العمل الاجتماعي المميز من قبل العميل تعد الصفقة قد تمت، ولا بد من المصداقية في العرض والتعامل وحتى إنهاء العمل الذي تحقق الأهداف التشاركية المجتمعية، وصولاً للمسؤولية الاجتماعية حيث يعتبر هذا المؤتمر بمثابة أداة تسويقية للفكرة، وجذب كل الداعمين ودعم أعمالها التي تصب في النهاية في دعم المجتمع بكافة مجالاته وإحتياجاته.

المسؤولية المجتمعية لدى المصارف الإسلامية في مملكة البحرين (السكن الاجتماعي نموذجاً)

إعداد الباحث : الأستاذ محمد حمزة علي عبدالرحمن فلامرزي
باحث في مرحلة الدكتوراة لتخصص الفقه وأصوله

المقدمة :

لقد خلق الله تعالى الأرض حين خلقها مقدرًا فيها خيراتها ومواردها على وجه يتحقق فيها كل معاني الانتفاع في هذه الحياة، يقول سبحانه: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءَ لِّلسَّائِلِينَ﴾ فصلت: ١٠، وأعلمنا سبحانه أنه هذه الموارد أودعت في الأرض على وجه مُتَزَنٍ لا تضيق مواردها بتحقيق الكفاية لمن يعيش عليها، يقول سبحانه: ﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رِوَاسِيًا وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونًا﴾ الحجر: ١٩، وأوكل إلى بني آدم مسؤولية المحافظة على هذا الأتزان، وذلك بصيانة مقدراتها من جهة الوجود باستثمار هذه الموارد على وجه يُحَقِّقُ النفع للبشرية، كما في قوله سبحانه: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ هود: ٦١، أي أمركم بعمارته وتطويرها على وجه يستقيم مع دورة الإنسان في هذه الحياة، ويتحقق مقصود الشرع الحكيم والمحافظة عليها من جهة العدم بتوفير كافة الإمكانيات في سبيل رعايتها وصيانتها من العبث والإفساد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ الأعراف: ٥٦،

وعليه نشأ مفهوم المسؤولية في إطاره العام، الذي يتخذ من المصالح العامة بوصلة له، بعيداً عن الأنانية والفردية المقيتة ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿أْمُنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْقُضُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ الحديد : ٦، ففي الآية الكريمة إشارة إلى أن المال أمانة، وأن الإنسان مسؤول عنه من جهة كسبه وأخذه بالطرق المشروعة ، وكذلك من جهة بذله وإنفاقه، ففي الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم : ﴿لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم أفناه؟ وعن علمه فيم فعل فيه؟ وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيم أنفق؟ وعن جسمه فيم أبلاه؟﴾ أخرجه الترمذي : رقم ٢٤١٦ ، فهذه المسؤولية نشأت منذ أن صير الله تعالى الأرض مستقراً للإنسان ، يقول سبحانه : ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ الأعراف : ٢٤، فكان الباعث على الشعور بهذه المسؤولية أن الله تعالى جعل تصرفات الإنسان على هذه الأرض بعد أن استقر فيها تحت طائلة الثواب إن أحسن والعقوبة إن هو أساء ، يقول سبحانه : ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا يَخَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٣٩)﴾ البقرة : ٣٩، ٣٨.

والمسؤولية على أنواع ، منها :

١. **المسؤولية الفردية** : وهي مايقع على عاتق الفرد مراعاته على صفة الإلزام غالباً، وتعود عليه تبعاً التقصير في مراعاتها والقيام بها، وإليها الإشارة في قوله سبحانه وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً (١٣) اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً (١٤) ﴿الإسراء: ١٤، ١٣﴾ ، وفي الحديث الصحيح: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ﴿متفق عليه .

٢. **المسؤولية المجتمعية** : هي التي تقع على عاتق جنس الإنسان بمقتضى القيم الأخلاقية، والمعاني الإنسانية

المتأصلة في المجتمع و انطلاقاً من روح المساهمة والمبادرة، واعتباراً بثقافة البذل والعطاء ، ويشهد لها بالاعتبار ما حكاه القرآن الكريم في موقف النملة تجاه مجتمع النمل حينما أدركت الخطر القادم من قبل نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام وجنوده : ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتَّوَا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطُمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ النمل: ١٨، فلم تحدد الآية الكريمة جنس النملة ولا لونها ولا نوعها، تجردت من كل وصف يُضفي عليها صبغة المسؤولية الفردية، فلم يبق من تفسير فعلها إلا الشعور بمسؤوليتها تجاه مجتمعها لتحذرهم الخطر. ومثله حديث السفينة في الصحيح: ﴿مَثَلُ الْقَائِمِ فِي حُدُودِ اللَّهِ، وَالْوَأَقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَىٰ سَفِينَةٍ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، وَكَانَ الَّذِينَ فِيهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَىٰ مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَا خَرَقْنَا فِي نَصِينَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا. فَإِنْ تَرَكَوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلْكَوْا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَىٰ أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا﴾ أخرجه البخاري: رقم ٢٤٩٣، والسؤال: هل للمسؤولية الاجتماعية صفة الإلزام؟ والجواب: أنها تأخذ اتجاهين، فمن قائل بضرورة وضع ضوابط تنظيمية من قبل الدولة تصاغ على هيئة تشريعات تلزم المؤسسات المالية بالتزامها، ومن قائل بأنها على أصلها من الطوعية، ولايبعد أن قلت بأنها ذات صبغة طوعية في الغالب مع إمكانية القول بالإلزام في بعض صورها وأشكالها، والله أعلم. ينظر: بحث/ المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، د. رسلان خضور ، ص ٦ .

وحيث إن للمصارف والمؤسسات المالية الشخصية الاعتبارية، فإنها والحالة هذه لا تخرج عن طائفة المسؤولية المجتمعية على أقل تقدير في إطار ميدان المعاملات المالية. فقد تأسست المصارف الحديثة خلال النهضة الأوروبية في

مقابل تقديم الخدمة، وهي على سبيل المثال: (الحسابات الجارية الودائع لأجل الاعتمادات المستندية خطابات الضمان الأوراق المالية الحوالات) وغيرها.

وجديرٌ بالذكر أن ألفت إلى أن تطور خدمات الصيرفة الإسلامية إنما ترجع إلى تطور في سلوك المسلم في مجتمعه بالعموم، والذي يعكس على نشاطه المالي بالخصوص، فتطوُّر سلوكه في الواقع أفرز عنده جملة من الحاجات والرغبات كانت محل نظر واعتبار لدى المصارف الإسلامية، ففكرة التطور في الصيرفة الإسلامية هي في الحقيقة من إسهامات المجتمع في مضمونها الفكري العميق، وهذا المفهوم من شأنه أن يؤسس لمعنى الشراكة المجتمعية بين المصارف الإسلامية وبين المجتمعات باعتبار الأخيرة مصدر إلهامها الأول في تطوير أعمالها وخدماتها المصرفية، وهذا المعنى كفيل بأن يقدر فتيل الشعور بالمسؤولية من قبل المصارف الإسلامية تجاه المجتمعات لتحقيق الصالح العام.

وعليه فإن المسؤولية المجتمعية للمصارف الإسلامية تعني أن ينعكس النمو الاقتصادي على أفراد المجتمع بتحسين نوعية ومستوى وظروف الحياة لأفراد المجتمع، فهي استثمار في المجتمع أكثر من كونها عمل خيري.

ومن المشاريع التطبيقية الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية للمصارف الإسلامية في مملكة البحرين، مشروع (مزايا) والذي يُسهم فيه القطاع العام والمتمثل في (وزارة الإسكان) مع القطاع الخاص والمتمثل في (المصارف الإسلامية)، وذلك بشكل مباشر لتوسيع الخيارات المطروحة للخدمات الإسكانية على وجه يخدم الملف الإسكاني، ويحقق للمواطن البحريني من ذوي الدخل المحدود السكن اللائم.

لقد أطلقت وزارة الإسكان هذا المشروع بشكل تجريبي في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٣م، ثم حظي على إقبال مشهود من

مدينة البندقية في إيطاليا عام ١٣٩٦م تحت عنوان (بانكو رياتو) وهي كلمة يقصد بها الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة، والذين كانوا يقبلون إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها، وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات، وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة.

وفي عام ١٦١٩م تأسس في إيطاليا أيضاً مصرف آخر يدعى (بانكو دي جيرو) أي مصرف الحوالة، واستحدث هذا المصرف طريقة خاصة لتسهيل المعاملات، فأصدر إيصالات مقابل نقود الذهب أو الفضة المودعة إليه، وصارت هذه الإيصالات تتداول في الأسواق وكأنها أوراق نقدية.

وعلى مرّ الأجيال تعددت المصارف، وتعددت مهامها، إلا أنها غالباً ما تعتمد على العوائد الربوية المستفادة من القرض وغيره، وحتى جاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية فاستعاضت عن التعامل الربوي بأسلوب ادخار المال على أساس المضاربة والمشاركة لتشغيل المال المدخر من قبل المصرف على أساس الربح والخسارة، ثم أخذت هذه الفكرة بالتطور في إطار النشاط المصرفي أخذة بعين الاعتبار ضرورة توافقها مع قواعد الشريعة الإسلامية العامة، وعدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة، حتى انتهت الخدمات المصرفية إلى قسمين رئيسيين:

١. خدمات مصرفية ائتمانية: والتي يتم تنفيذها كعمليات استثمارية، وهي بديلة عن الخدمات الائتمانية المحسوبة بالعائد الربوي في المصارف التقليدية، وتشمل على سبيل المثال: (المرابحة الإجارة بيع السلم الاستصناع المضاربة) وغيرها.
٢. خدمات مصرفية لاتشمل عمليات ائتمانية: وهي التي يتم تنفيذها كخدمة مصرفية يتم أخذ عمولة (أجر)

يكون التمويل بطريق المراجعة الإسلامية.
٣. فيسدد المنتفع للمصرف الممول مانسبته (٢٥٪) من دخله كقسط شهري .

٤. وتلتزم الحكومة (وزارة الإسكان) بتوفير الدعم المالي الحكومي الذي يُغطي باقي قيمة الإقساط الشهرية لدى البنك الممول. موقع وزارة الإسكان بمملكة البحرين .
هذا ويمكن الاستفادة من هذه التجربة الفريدة بتفعيل أدوات التمويل المصرفي نحو الابتكار في إطار المسؤولية المجتمعية، وذلك عن طريق المساهمات التنموية للنهوض بحاجات المجتمعات في جميع مناشط الحياة، وذلك بالتعاون مع القطاع العام، والله ولي التوفيق.

المصارف الإسلامية وشركات التطوير العقاري، كما حظي إقبالاً ملحوظاً من قبل المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية، مادفع الحكومة إلى تطوير هذا البرنامج واعتماده في سبتمبر ٢٠١٥م كخدمة إسكانية أساسية، حيث يمكن للمواطن من خلال التقدم بطلب الحصول على تمويل من أحد المصارف المشاركة في البرنامج شراء وتملك المسكن المناسب. وحاصل هذا المشروع :

١. أن يتقدم المنتفع بطلب الانتفاع بالمشروع مع إتمام الإجراءات وفقاً للأنظمة المتبعة في وزارة الإسكان.
٢. يتقدم بطلب تمويل مصرفي من البنك المشارك لبنك الإسكان لغرض شراء مسكن. وفي المصارف الإسلامية

دور التميز المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إعداد: الدكتور شهاب أحمد العثمان

المدير العام لمعهد الانجاز المتفوق للتدريب والاستشارات الإدارية
والاقتصادية والمالية

يولي العالم اليوم اهتماما متزايدا ببرامج وجوائز الجودة والتميز المؤسسي، انطلاقا من أهميتها ودورها الملموس في تحسين الأداء والارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات المحلية وتمكينها من المنافسة الإقليمية والعالمية، وغدت الحاجة ملحة لقيام المورد البشري بسرعة الإيفاء بالاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، للتوفيق بين متطلباته والحفاظ على موارده، ضمن مستقبل تنموي مستدام. وتزامنا مع السعي الدؤوب لتمييز الأعمال، فقد ظل العالم يتطلع إلى تعزيز أهم مقومات وجوده، وخرجت أهداف التنمية المستدامة بتلك الصيغة، التي تمثل كل من بيئته التي يعيش فيها ومجتمعه الذي يمثله واقتصاده الذي يعمل من خلاله ويشبع حاجاته، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة.

وبالرغم من الحاجة الماسة إلى الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة (SDGs)، إلا أنها تواجه الكثير من التحديات، ولا يمكن لتلك الفجوة أن تُغلق بواسطة المساعدة الإنمائية الرسمية فقط، والتي تبلغ حوالي ١٣٢ مليار دولار سنوياً، بل سيكون لمساهمة الشركات العالمية والشركات المحلية دوراً هاماً في تعزيز التقدم على المدى الطويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.^(١)

وبأخذ تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق معايير نموذج التميز في القطاعين العام والخاص، والتي أحدثت تحولات واسعة النطاق خلال العقد الماضي، أدت إلى تصنيفها من بين أفضل الحكومات أداءً على مستوى العالم، فقد طبقت هيكل الأداء الحكومي المتميز والمرن، بدءاً من صياغة السياسات إلى تقديم الخدمات، لتحقيق التقدم في تنفيذ أولوياتها الإنمائية وضمان كفاءتها وريادتها في إدارة القطاع العام، وفق الجدول الآتي:

ت	الجهة	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة
١	الهيئة الاتحادية للإحصاء والإحصاء الوطنية وأمينها	نائب رئيس اللجنة الوطنية وأمينها
٢	وزارة تنمية المجتمع	الهدفان ١ و ١٠
٣	وزارة التغير المناخي والبيئة	الأهداف ٢ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥
٤	وزارة الصحة ووقاية المجتمع	الهدف ٣
٥	وزارة التربية والتعليم	الهدف ٤
٦	مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين	الهدف ٥
٧	وزارة الطاقة والصناعة	الهدفان ٦ و ٧
٨	وزارة الموارد البشرية والتوطين	الهدف ٨
٩	وزارة الاقتصاد	الهدف ٩
١٠	وزارة تطوير البنية التحتية	الهدف ١١
١١	وزارة الخارجية والتعاون الدولي	الهدف ١٧

وقد تمثلت أولويات اللجنة الوطنية في تحديد غايات أهداف التنمية المستدامة وأولوياتها في خطط التنمية المحلية، كما أدرجت تلك الغايات حسب الأولوية ضمن عمليات صنع القرار، واحتياجات أصحاب المصلحة في الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع العام والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، وبالمراجعة والتقييم الدوري لمعايير النموذج من خلال تطبيق منهجيات التقييم الذاتي وجوائز التميز، حققت الإمارات خطوات ملحوظة في تسريع تحقيق أبعاد التنمية المستدامة المنشودة.^(٢)

وفي دولة الكويت، ترتبط الرؤية الإستراتيجية الإنمائية (٢٠٣٥) ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة، حيث تمثل الإستراتيجية المعيار الثاني والأهم من نموذج التميز المؤسسي^(٤)

وفي هذا الإطار، نفذ المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت، من خلال اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ١٣ ورشة عمل وسيمينار شاركت فيها ٦٦ مؤسسة حكومية وغير حكومية وخاصة، وأطلق جائزة الكويت للتنمية المستدامة KSDA بالشراكة مع القطاع الخاص، كما يتابع المجلس مؤشرات أداء أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.^(٥)

وقد مكنت الجهود التي بذلتها دولة الكويت في استراتيجيتها من أن تحتل المركز ١٠٥ من بين ١٦٥ دولة عام ٢٠١٨، بتحقيقها نسبة ٦١,٦٪ من أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي، و٦٢,١٪ على المستوى الإقليمي، والجدول الآتي يوضح البرامج والمنهجيات التي وضعتها دولة الكويت لتعزيز أهداف التنمية المستدامة^(٦):-

وتأتي هذه البرامج ضمن منهجيات يتطلبها تطبيق نموذج التميز المؤسسي والتي لا بد من إيجاد نتائج إيجابية لها، تسعى دولة الكويت لتحقيقها في رؤيتها ٢٠٣٥. إن قيام الدول والمؤسسات بتبني نماذج التميز، يمكنها من إحراز نتائج ومؤشرات واضحة في تحقيق أهدافها على المستوى الخاص، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العام.

ت	البرنامج / المنهجية	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة
١	برنامج إصلاح التعليم - جامعة صباح السالم	(٤)
٢	برنامج إنتاج ١٥٪ من حاجة الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠	(٧)
٣	برنامج حاضنات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	(٨)
٤	برنامج تشجيع الاستثمار	(٨)
٥	برنامج الإعانات الإجتماعية / قروض الإسكان / المرونة في أجواء العمل / الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة	(١٠)
٦	برنامج رصد التلوث	(١٢)
٧	برنامج محاربة الفساد	(١٦)
٨	برنامج تقديم الدعم لأهداف التنمية المستدامة ODA	(١٧)

المراجع :-

١. القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة - جريدة البيان <https://www.albayan.ae/knowledge/2017-02-08-1.2851391>
٢. (تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - المراجعة الوطنية التطوعية - منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى ٢٠١٨ م).
٣. (تقرير نحو تنمية مستدامة للملكة العربية السعودية - الاستعراض الطوعي الأول ٢٠١٨ م - رؤية ٢٠٣٠).
٤. أهداف التنمية المستدامة من منظور الخطة الإنمائية الثانية لدولة الكويت.
٥. 23384Kuwait_VNR_FINAL.
٦. _ VNR_presentation_2019_ALL_v03_1 Kuwait_2448000 .

المسؤولية الاجتماعية أيقونة الشراكة بين الدولة وقطاع الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة

إعداد: الأستاذ ابراهيم ناصر المعطش
الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للمسؤولية الاجتماعية

ظلت دول العالم تواجه خطر التدهور البيئي، وشح الموارد وتقلبات المناخ، وتأثير ذلك على حياة البشر وعلى كثير من الكائنات التي تشكل عنصراً مهماً للحياة والبيئة والاسهام في بناء اقتصادات تلك الدول، ويخطو العالم خطوات متسارعة لوضع الاحتياطات المناسبة لأي مهددات من هذا النوع، ويسابق الزمن لايجاد حلول استباقية لكثير من المشكلات التي تؤرق البشرية.

وخلال العقود الأخيرة برز نشاط المسؤولية الاجتماعية كممارسة ووسيلة وآلية تمتزج فيها جهود الحكومات والشعوب وقطاعات الأعمال لتعمل معاً للحد من خطر التدهور البيئي وايجاد بدائل من خلال السعي لتحقيق تنمية مستدامة تلبي متطلبات المجتمع الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها ومتطلباتها.

- الحصول على التقنية الحديثة ووسائل المعرفة واستخدامها في تطوير التنمية والبناء وتوفير البنى التحتية القادرة على استيعاب خطط التطوير والتنمية.
- تشجيع وتحفيز العمل على حماية البيئة ووضع الخطط والتحوطات تحسباً لتغيرات المناخ وما ينتج عنها من آثار سلبية، والحرص على استخدام الموارد المائية والحيوانية والغطاء النباتي بالشكل الذي يحمي البيئة ويحافظ على الديمومة والاستمرارية.
- السعي للوصول إلى المجتمع المعلوماتي واقتصاد المعرفة والحياة الآمنة الكريمة المستقرة الخالية من المهددات والقلق والشح في الموارد الطبيعية .
- وتعتبر المسؤولية الاجتماعية هي أيقونة الشراكة بين الدولة وقطاع الأعمال والأفراد لإيجاد مستقبل أفضل للأجيال القادمة بناءً على الاحتياجات والأولويات، كون المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية الأفراد والمنظمات في العمل على جعل البعد الاجتماعي والأخلاقي في موازاة البعد الاقتصادي، والتزام القطاع الخاص بمتطلبات التنمية الاجتماعية والعمل على تحسين نوعية ومستوى وظروف الحياة لأفراد المجتمع في البيئة التي يمارس فيها نشاطه، والتأثير الإيجابي على البيئة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، بما يعني الاستثمار في المجتمع والعمل على تدميته، وتشكل المسؤولية الاجتماعية الوسائل والآليات التي تسهم في الجهد الرسمي لتحويل الخطط الاستراتيجية إلى تنمية مستدامة باعتبارها دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة وتحقيق السلام والاستقرار والعيش الكريم.
- وتسعى دول العالم إلى تجنب المخاطر والمهددات المحتملة من خلال تحقيق التنمية المستدامة التي تتمثل في استغلال الطاقات البشرية والمادية والمعرفية للاستفادة من تجارب

- وما زال رهان الدول والشعوب معقوداً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أقرت في القمة التاريخية لقادة العالم المنعقدة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة من ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠١٥م، والتي انطلقت فعلياً في يناير ٢٠١٦م ، والتي تمخضت عنها حزمة مخرجات وأهداف تسعى دول العالم إلى ترجمتها إلى واقع ملموس بحلول العام ٢٠٣٠ ومن أبرز تلك الأهداف التي يراد تجسيدها عبر ممارسة المسؤولية الاجتماعية:
- العمل على محاصرة الفقر بشتى الوسائل من خلال تفعيل البرامج التنموية وبرامج خدمة المجتمع التي ترتقي بواقع المواطنين المعاشي، وتوفير لهم الكثير من المعينات في تقريب الاحتياجات، بالاعتماد على تطوير الكادر البشري وتأهيله وتوظيفه وإتاحة مجالات الابداع ودعم الفئات ذات القدرات الخاصة بمختلف شرائحها.
- تطويق البطالة من خلال التنسيق بين المؤسسات العلمية وجهات التدريب ومنظمات العمل لتناسب المخرجات مع احتياجات سوق العمل، وكذلك قيام قطاعات الأعمال بمسئوليتها تجاه المجتمع إعداداً وتأهيلاً وتوظيفاً، وفتح المشاريع التي تناسب ذوي المؤهلات الوسيطة والأدنى.
- تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، من خلال تنويع الموارد وتطوير الانتاج والارتقاء بإمكانيات الكوادر البشرية لمواكبة لغة العصر، فضلاً عن دعم المواهب والمبتكرين والدراسات والبحوث وتحويلها إلى مشاريع منتجة ذات فائدة تعود على المجتمع والدولة.
- الارتقاء بالخدمات الصحية، والتعليمية، والخدمات الاجتماعية الأخرى التي تصب في تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة، وذلك من خلال تعاون الجهات الحكومية ومبادرات القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات ذات النشاط الفاعل في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ذلك لا بد من تفعيل الجانب الاعلامي، حيث يعتبر الاعلام اللاعب الأبرز في ترسيخ المفاهيم وتصحيحها، ويتطلب الأمر تكثيف عقد الندوات التوعوية وورش العمل، من أجل ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في أوسع نطاق، واستخدام الجوائز للتحفيز على ممارسة المسؤولية وتكريس مفاهيمها، وكذلك التنسيق بين الشركات في برامجها المجتمعية لزيادة فاعلية الجهود في إطار رؤية شاملة وتحقيق مردود أعلى، وتكثيف الملتقيات والأبحاث والدراسات، وتطوير اللوائح والأنظمة، ووضع معايير وآليات لممارسة المسؤولية تواكب المتطلبات، وتوفير واستخدام البيانات والمعلومات اللازمة وتحديثها وربطها بالجهات ذات العلاقة.

الماضي، واستيعاب حقائق الحاضر، والتخطيط الجيد للمستقبل بهدف تحسين ظروف الواقع بالجهد الجماعي الفكري، واستمرار اكتساب المعارف والخبرات، لاجاد تنمية حقيقية في المجالات كافة بما يحقق تحسين معيشة الأفراد، وضمان مستوى أفضل للأجيال القادمة، أي بمعنى الإدارة الأمثل للموارد وتوجيهها نحو التغيير الايجابي لصالح المواطن وبناء الاقتصاد بما يحقق الاستمرارية والحفاظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، وإحداث توازن بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات. ولكي نحقق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لا بد من رفع وتيرة الاهتمام بالبيئة والمجتمع أكثر مما هو عليه، ولكي يتحقق

الطاقة النظيفة من أجل تنمية مستدامة أفضل

إعداد: الدكتور محمد عبدالله الشيباب
أكاديمي وخبير في مجال التنمية والتخطيط البيئي

ظلت دول العالم تواجه خطر التدهور البيئي، وشح الموارد وتقلبات المناخ، وتأثير ذلك على حياة البشر وعلى كثير من الكائنات التي تشكل عنصراً مهماً للحياة والبيئة والاسهام في بناء اقتصادات تلك الدول، ويخطو العالم خطوات متسارعة لوضع الاحتياطات المناسبة لأي مهددات من هذا النوع، ويسابق الزمن لايجاد حلول استباقية لكثير من المشكلات التي تُورق البشرية.

وخلال العقود الأخيرة برز نشاط المسؤولية الاجتماعية كممارسة ووسيلة وآلية تمتزج فيها جهود الحكومات والشعوب وقطاعات الأعمال لتعمل معاً للحد من خطر التدهور البيئي وإيجاد بدائل من خلال السعي لتحقيق تنمية مستدامة تلبي متطلبات المجتمع الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها ومتطلباتها.

مصادر الطاقة

تتقسم موارد الطاقة الى نوعين: موارد الطاقة المتجددة حيث ان معظمها بيولوجي بطبيعته ويشمل المصادر الزراعية والحيوانية، الطاقة الشمسية، الرياح، المياه، إلخ والنوع الثاني هو موارد الطاقة غير المتجددة وهي الموارد المادية مثل الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) والطاقة النووية «٣» الشكل النوضيحي التالي يلخص منظومه موارد الطاقة.

موارد الطاقة					
مواد الغير متجدده		الطاقة النوويه	موارد الطاقة المتجدده		
الفحم	النفط والغاز	اليورانيوم	الطاقة الشمسيه	طاقة الرياح	الوقود الحيوي
أخرى : خلايا الوقود والطاقة الحرارية الأرضيه					

ما هي الطاقة النظيفة

هناك عدة تعريفات للطاقة النظيفة ؛ تعرف وكالة حماية البيئة EPA الطاقة النظيفة بأنها أي مورد يلبي الطلب على الطاقة بتلوث أقل من المورد التقليدي للوقود الأحفوري بما في ذلك الفحم والنفط والغاز. بناءً على هذا التعريف ، تشمل موارد الطاقة النظيفة ما يلي: (١) كفاءة استخدام الطاقة لأنها تشير إلى استخدام طاقة أقل لتوفير نفس مستوى الخدمة أو تحسينه للمستهلكين، (٢) الطاقة المتجددة وهي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعيه والتي تتجدد بشكل طبيعي ولا تنفذ مثل الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية والوقود الحيوي وخلايا الوقود.(٣) الاستفادة من الحرارة المفقودة من توليد الكهرباء لإنتاج الطاقة الحرارية [CHP (Combined heat and power)] (٤) نظام إنتاج الطاقة النظيفة اللامركزي (CDG [Clean Distributed Generation] والذي يعني إنتاج الطاقة والاستفادة من الحرارة المفقودة) CHP (في مكان الاستهلاك .

أحد التحديات الكبرى التي تواجه العالم اليوم هو تلبية متطلبات الطاقة المتزايدة وضمان توفير الطاقة الحديثة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة وحديثة لجميع الناس. لقد تجاوز استهلاك الكهرباء في العالم للفرد أكثر من الضعف منذ سبعينيات القرن الماضي «١» ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ٢٠-٣٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ «٢». على المستوى العالمي، يهيمن الوقود الأحفوري على توليد الطاقة الذي يحتوي على العديد من العيوب بما في ذلك الطبيعة غير المتجددة، والتباين في التواجد بين البلدان، وزيادة الأسعار، والأهم من ذلك انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون الذي يسبب تغير المناخ وما يترتب عليه من آثار ضارة للبيئة.

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة البيئي فان هناك بعض الحقائق التي تشير الى حجم التحدي في مجال الطاقة والتي والتي اهمها ان حوالي ٣ مليارات شخص يعتمدون على الخشب أو الفحم أو نفايات الحيوانات لأغراض الطهي والتدفئة، ثانياً أن توليد الطاقة هو المساهم الرئيسي في تغير المناخ، الذي يمثل حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية و ثالثاً انه منذ عام ١٩٩٠، زادت الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون بأكثر من ٤٦ في المائة. لذلك جاء أحد أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة الهدف السابع والذي يهدف الى توفير الطاقة النظيفة التي يمكن تحمل كلفتها والحصول عليها بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع.

بشكل عام لتحقيق تنمية مستدامة أفضل، يجب تحقيق ستة أركان رئيسية بما في ذلك كفاءة أفضل، تأمين الاحتياجات بتكاليف أقل، واستخدام أفضل للموارد، تصميم وتحليل أفضل، أمن أفضل للطاقة وبيئة أفضل. وعلى ضوء ذلك يأتي الاهتمام بالطاقة النظيفة كحل واعد لتحقيق استدامه افضل والذي نحلل جوانبه تالياً.

يمكن أن توفر أنظمة الطاقة النظيفة العديد من الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك خفض الانبعاثات، وانخفاض متطلبات مدخلات الطاقة، وزيادة كفاءة نظام إنتاج الطاقة من خلال توسيع النواتج المفيدة

غايات الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) من أهداف التنمية المستدامة

حددت الأمم المتحدة ١٧ الاجندة العالمية ٢٠٣٠ ب ١٧ هدفا تمثل أهداف التنمية المستدامة، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠ وحددت لكل هدف غايات لتحقيقه ويبلغ عددها ١٦٩ غاية وحددت مؤشرات لقياس التقدم المخرز في كل غاية ويبلغ عددها ٢٤٤. اما غايات الهدف السابع المتعلق بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة فهي تشمل خمس غايات نوجزها كما يلي:

- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بتكلفة ميسورة بحلول عام ٢٠٣٠
- تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠
- مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠
- تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠

توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام ٢٠٣٠. ترابط الطاقة النظيفة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى

هذا ويتقاطع هدف الطاقة النظيفة مع اهداف وغايات التنمية المستدامة الاخرى حيث ان تحقيقها يعتمد بشكل مباشر او غير مباشر على توفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة نوضحها كالآتي:

لا يمكن تحقيق القضاء على الفقر والذي ينص عليه الهدف الاول من دون تأمين وصول الفقراء والاقبل حضا الى مصادر الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة .

لحد من أوجه عدم المساواة والذي ينص عليه الهدف العاشر وللوصول الى الادمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فلا بد من تمكين الفقراء الحصول على الطاقة بشكل متساوي مع الاخرين.

الاستهلاك والإنتاج المسؤول والذي ينص عليه الهدف الثاني عشر حيث يشمل الحاجة إلى ترشيد استهلاك الطاقة بحيث نحقق نموا اقتصاديا بدون التسبب في التدهور البيئي.

التصدي لتغير المناخ والاحتراز العالمي والذي ينص عليه الهدف ١٣ حيث ان هناك علاقة وثيقة بين الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتسبب الاحتراز العالمي وتغير المناخ.

وبناء على ما تقدم فان خيار الطاقة النظيفة هو خيار لا بد منه لما له من تأثير واعد على تحقيق استدامه افضل تليبي احتياجات الحاضر وتضمن مستقبل افضل للأجيال القادمة

References

- [1] K. Johnson, "Is Nuclear Power Renewable Energy," Wall Street Journal, 21 May 09.
- [2] B.L. Cohen, "Breeder Reactors: A Renewable Energy Source," Am. J. Phys. 51, 75 (1983).
- [3] J. Kanter, "Is Nuclear Power Renewable," New York Times, 3 Aug 09.

تسويق القيم عبر برامج المسؤولية الاجتماعية

إعداد: الدكتور زهير منصور المزيدي

مدير عام مؤسسة الاعلاميون العرب
مدير المؤسسة العربية للقيم المجتمعية

قد يعجب القارئ من عنوان (تسويق القيم) فيتساءل فهل للقيم أسواق؟ أو ربما يقول وهل (القيم) منتجات كي يتم التسويق لها؟ ونحن نقول، تساؤلات كهذه مشروعها، ولكن في عصر يشهد التسويق فيه فنونا من الاعلان والترويج للسلع التجارية، يصبح الأمر الحتمي هو في أن نعتمد نظاما مغايرا عن «غرس القيم» كي يصبح النظام «تسويق القيم»، ذلك أن الشاب أو الشابة عندما يقصدان «المول» للتسوق، نجدهما أحيانا يشتريان ما لا ينم عن حاجه، بل ما إشترياه كان مدفوعا بصورة متخيله تطمح أو يطمح هو إليها، ذلك الذي إشترياه من سلعة تابعة لعلامة تجارية كانت لها قدرة لأستثار مشاعر الرغبة فيهما بل وعزز تلك الرغبة بشيء من المنطق الذي برر له إقتنائه، ذلك الذي تعرضا إليه هو جو من التأثير يجب أن يطوع لصالح (القيم) مثلما هو مطوع للعلامات التجارية، في مثل قيم المسؤولية وقيم المحبة وقيم التعايش وقيم التراحم وقيم العطاء وغيرها قيم كثيرة لا حصر لها.

للشركات الراعية حيث تشير الدراسات التي أكدت النتائج السنوية للشركات المدرجة وفق معايير علمية لدى الشركات الاستثمارية الكبرى عالمياً بأن نسبة العائد على الاستثمار تتضاعف لدى الشركات التي تتمتع بالمساهمات المجتمعية والاستثمار في النشاط المجتمعية لتصل إلى ٥٢٪ زيادة لصالح هذه الشركات إذا ما قورنت بتلك التي تمارس أعمالها التجارية بالأسلوب التقليدي.

وعبر برنامجاً ادرناه في دولة الكويت تم اختبار العائد على استذكار اسم المؤسسة الراعية لبرنامج المسؤولية المجتمعية (الحد من انتشار المخدرات) وقد جاء تحت عنوان (غراس)، حيث تبين عبر مسح ميداني أن العائد على الاستذكار اضمن برامج مساهمات الشركة والمؤسسات الراعية على صورتها في الأذهان (Awareness) ما يلي:

٨١٪ اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

٧٢٪ الأمانة العامة للأوقاف.

٤٤٪ اتحاد الجمعيات التعاونية.

٤٩٪ بيت التمويل الكويت.



اعلان مجتمعي للحد من آفة المخدرات يبين الشركات والمؤسسات الراعية له

فنون التسويق تلك لها أسرار ودروب، إنبرت لعنصر من عناصرها جامعة هارفارد الامريكية عبر دراسة (الدوافع)، دوافع التبضع، فحصرتها في عشر دوافع وهي ما تجعل الشباب والاطفال وحتى الكبار يشتررون ما لا يحتاجون اليه، وأطلق عنصر آخر منها الاسترالي مارتن لندستروم عبر نتائج مسح ميداني شمل كافة شعوب العالم عندما دعى لتعزيز الحواس الخمس وتفعيلها في التسويق للسلع. كما أشارت اليه علامات تجارية كبرى مثل لوي فيتون وشوبارد حيال تفعيل المشاعر، ويبقى السؤال، كيف نسوق للقيم عبر هذا كله؟ فنقول، أن العلامات التجارية الرائدة عالمياً تتسابق في تسويق سلعها عبر تفعيل حواس شرائحها المستهدفة، فإذا علمت أن أثر حاسة السمع يصل إلى ٤١٪ في تأمين صورة إيجابية للعلامة التجارية في ذهن العملاء، وأن في تفعيل حاسة اللمس ثمة تعزيز للصورة الايجابية بنسبة ٢٥٪، أما مع حاسة الشم فإن النسبة تصل إلى ٤٥٪ كما إن حاسة البصر تصل إلى ٥٨٪، أدركت حينها كيف وصلت علامة شركة طيران السنغفوريه إلى المرتبة الاولى في تفعيل الحواس حيث حققت ٩٧٪ بينما حققت أبل ٩٥٪، ونأتي مجدداً لنتناول العنوان «تسويق القيم» فهو يشير إلى صناعة من نوع جديد قد بدأت تشهد منحا غير مسبوق، تجاوز «الغرس» ضمن مسار نحو «التسويق» مستفيداً من كافة تلك النتائج والأبحاث العلمية، كما استفاد من مسار (القيم) حين دشن بأسلوب علمي (للمسؤولية المجتمعية)، ما جعل الشركات وعلى نطاق عالمي تتنافس في التعبير عن مسؤوليتها المجتمعية عبر رعاية للأنشطة تارة أو تبني قضايا محل اهتمام المجتمعات، وقد نشطت في ذلك بان استحدثت مناصب عليا في الشركات للاهتمام بذلك حين تأكد لديها العائد على الاستثمار في ذلك، ففي رعاية القيم عبر برامج المسؤولية الاجتماعية ما يعزز للعوائد الاستثمارية

ووجدت الشركات عالميا أن عناصر تفعيل الأصول غير الملموسة تتم عبر مزيج من الأدوات تضمنت:

١- زيادة حجم الميزانيات الإعلانية والتسويقية.

٢- زيادة حجم المساهمات المجتمعية. Social contributions

٣- تعزيز حجم الاستحضار الذهني لعلامة الشركة التجارية في عقول العملاء (Awareness).

لذا وجدنا على سبيل المثال شركة جونسون وجونسون الأمريكية تنشط لترعى برنامجاً للمسؤولية المجتمعية لحماية الأطفال بعنوان (Safe Kids أطفال آمنون)، ذلك أن معظم الأطفال يلقون حتفهم نتيجة للحوادث كالمرور والغرق والحريق والتسمم أو السقوط، فالحوادث تقتل سنويا مليون طفل حول العالم، وتؤدي الى إعاقة الكثيرون، ومن الممكن تحاشي معظم هذه الحوادث، فقد تمكن البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية تقلص الحوادث بنسبة ٤٥٪، وفي كندا وصلت النسبة الى ٣٧٪، وفي النمسا ٨٠٪، بينما في ألمانيا وصلت إلى ٧٥٪.



اعلان مجتمعي (غراس)

ومن أبرز النتائج التي حققها البرنامج مجتمعيًا بشكل عام:

ارتفاع نسبة التقارب الاسرى من ٣٥٪ الى ٥٥٪

الايمان بأهمية المسؤولية الجماعية في الحد من آفة المخدرات

٦٥٪ الى ٨٢٪.

مبادرة تعزيز مفاهيم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 بين منسوبي الجامعة والمجتمع

إعداد: فيصل بن فرج المطيري
أستاذ التعليم المستمر والتنمية البشرية المشارك بجامعة المجمعة
المشرف على مرصد المسؤولية الاجتماعية

مقدمة :

أطلقت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في بداية العام ٢٠١٦م، وعدتها بمثابة الخطة الأممية لتحسين وضع العالم من حيث التنمية بمكوناتها المختلفة وأسستها «تحويل عالمنا»، حيث تغطي هذه الأهداف مجموعة ملحة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، على مستوى العالم، وقد اكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على عزمها استكمال الجهود لتحقيق هذه الأهداف التنموية. ولأهمية الدور التي تتبناه الجامعات في مجالات التنمية المختلفة، ولضعف العمل المؤسسي للجامعات في مجال أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تم إطلاق مبادرة «تعزيز مفاهيم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ بين منسوبي الجامعة والمجتمع» وذلك بهدف دفع الجامعات لتتولى دوراً أكثر فاعلية في مجال تحقيق متطلبات الأهداف الأممية، الأمر الذي يؤمل منه أن ينعكس إيجاباً على مشاركة الجامعات في مجالات التنمية المختلفة.

ونشير فيما يلي إلى ملخص هذه المبادرة :

تعريف المبادرة:

هي مبادرة تسعى إلى إتاحة المجال أمام الجامعات والجهات ذات العلاقة للمساهمة في دعم جهود الدولة لتحقيق متطلبات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك بشكل مؤسسي يضمن لها الاستدامة.

هدف المبادرة:

تحديد الإجراءات التنفيذية للدور المطلوب من الجامعات والجهات ذات العلاقة للمساهمة في جهود الدول لتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. أهمية المبادرة:

تدعم هذه المبادرة تفاعل الجامعات والجهات ذات العلاقة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، من خلال جانبين رئيسيين:

- إسهام الجامعات في تحقيق الأهداف الأممية .
- إسهام الأهداف الأممية في نجاح برامج التطوير التي تقدمها الجامعات دعماً للتنمية .

مكونات المبادرة:

تتكون هذه المبادرة من محورين رئيسيين على النحو التالي:

المحور الأول: بناء استراتيجية استرشادية « لتعزيز مفاهيم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ بين منسوبي الجامعة والمجتمع»

وتتضمن الاستراتيجية ما يلي:

- تحديد الملامح العامة للتنمية المستدامة وأهدافها في برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
- تحديد إطار أدوار الجامعات فيما يتعلق بالأهداف الأممية (أكاديمي - بحثي - مجتمعي).
- بناء الاستراتيجية المقصودة وفق المدخلات السابقة.
- بناء خطط العمل في الاستراتيجية، وتتكون من:

(التأهيلية، التنفيذية، التقويمية)

- تحديد آليات العمل لكل خطة من هذه الخطط.
- المحور الثاني: بناء برنامج تدريبي منبثق من الاستراتيجية تحت عنوان: «تطبيقات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠».
- ويناقش هذا البرنامج التدريبي الموضوعات الرئيسة التالية:
- التعرف على دلالات مفهوم التنمية المستدامة.
- التعرف على دلالات مفهوم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- كيفية تصميم المبادرات في ضوء أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- كيفية بناء تقارير المشاريع التنموية.
- العلاقة بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية المملكة (٢٠٣٠).
- إنجازات المملكة العربية السعودية في مجال تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

مخرجات المبادرة المتوقعة:

هذه المبادرة أطلقت لتنجز ما يلي:

- ١- بناء قاعدة خبراء في مجال تطبيقات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
 - وذلك بهدف الاستفادة من هذه القاعدة في نشر مفاهيم الأهداف الأممية في المجتمع الداخلي والخارجي للجامعة، حيث يشترط للدخول لهذه القاعدة إنجاز المتطلبات التالية:
 - ٢- اجتياز البرنامج التدريبي، تطبيقات أهداف الأمم للتنمية المستدامة»
- وهو برنامج تدريبي يؤهل المتدرب لامتلاك المعارف والمهارات التي تتيح له بناء وتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة، ويُمنح المتدرب الذي يجتاز اختبار البرنامج شهادة في مجال

تطبيقات الأهداف الأهمية أهداف التنمية المستدامة.

٣- اجتياز البرنامج التدريبي « إعداد مدرب معتمد في تطبيقات الاستدامة»

يؤهل هذا البرنامج المتدرب لامتلاك المعارف والمهارات التي تتيح له تدريب غيره في مجال تطبيقات أهداف الأمم للتنمية المستدامة، ويُمنح المتدرب الذي يجتاز البرنامج شهادة مدرب في مجال تطبيقات الاستدامة

٤- اجتياز البرنامج التدريبي في إدارة المشاريع التنموية .PMD

يؤهل هذا البرنامج المتدرب لامتلاك المعارف والمهارات التي تتيح إدارة المشاريع التنموية، ويُمنح المتدرب الذي يجتاز الاختبار الدولي المعتمد شهادة محترف إدارة المشاريع التنموية. ٥- تطوير مبادرات تنموية انطلاقاً من الأهداف الأهمية.

بحيث يقوم المتدرب بتقديم مبادرة تنموية انطلاقاً من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويقدم خطة تحويلها إلى مشروع تنموي وفق الأسس التي تعلمها في بناء المشاريع التنموية.

٦- العمل على نشر أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ بين المكونات المجتمعية المختلفة.

وذلك من خلال تنفيذ المتدرب لدورات تدريبية تشتمل على محاور محددة وتهدف إلى التعريف بالأهداف الأهمية بشكل عام وبيان وارتباطها وآلية العمل بها وتقدم هذه الدورات لجميع المكونات المجتمعية.

٧- العمل على بناء برامج تركز على كل هدف من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشكل تفصيلي.

حيث تكون هذه الدورات التدريبية مفصلة تشرح كل هدف من الأهداف الأهمية على حدة وآلية العمل به، وتقدم هذه الدورات للمتخصصين في موضوع كل هدف على حدة.

٨- إدارة المبادرات التنموية المنطلقة من هذه الأهداف. وذلك من خلال العمل على بناء المبادرات وتحويلها إلى مشاريع تنموية حيث تعمل هذه الدورات على شرح دورة حياة المبادرة وكيفية إدارتها بشكل فعال وتهيئة سبل النجاح لها، لتتحول إلى مشروع تنموي.

معايير وضوابط تحقيق التنمية المستدامة

إعداد: خلود الشايع
متخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية

منذ بدأ رسمياً ، في الأول من يناير ٢٠١٦م، سريان أهداف التنمية المستدامة الـ (١٧) لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، التي اعتمدها قادة العالم في القمة الألفية التاريخية، التي عُقدت في سبتمبر ٢٠١٥م؛ شهد العالم حراكاً تنموياً ملحوظاً، تفعيلاً لمشاريع المسؤولية الاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية فيما يخص الاستدامة، ومسؤوليات شركاتها ورعاتها تجاه مجتمعاتها؛ كما تسابقت الدول ونشطت فعاليتها للمشاركة في تحقيق أهداف هذه الخطة التنموية، خلال الخمسة عشر سنة المقبلة، ساعية بكل ما أوتيت من قوة للمساهمة في علاج قضايا حيوية من صلب أهداف الخطة التنموية العالمية: اجتماعياً، مثل: (الفقر بجميع أشكاله)؛ وبيئياً، مثل: (تغير المناخ) وحقوقياً، مثل: (مكافحة الكراهية وعدم المساواة) وإغاثياً، وإنسانياً، حال حصول كوارث طبيعية متنوعة.

فعلى أثر الإعلان العالمي لهذه الخطة التنموية المستدامة، وغاياتها الـ(١٦٩)؛ سرعان ما فرضت الشركات العالمية توجهاتها المتنوعة لدعم هذه القضايا أعلاه حفاظًا على حصصها السوقية، بعدما شعر جل المستهلكين؛ بمسؤولية هذه الكيانات الاقتصادية العالمية الكبرى، وضرورة تطوير أفكارها بما يجعلها في الأخير مساهمة بدور نشط، وفاعل في قيادة ومعالجة التغيرات الاجتماعية والبيئية والإنسانية، والتأكيد دومًا على ضرورة مراعاة رؤاها للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا؛ ما يتطلب منها أن تكون على مستوى الحدث، ولديها الاستعداد الأمثل لربط استراتيجياتها ومخططاتها ومشاريعها المتعلقة بالاستدامة ومسؤولية الشركات الاجتماعية ودمجها بهذه الأهداف العالمية، عبر معالجة حكيمة لسلسلة من الحاجيات الاجتماعية بما فيها توفير فرص العمل؛ وذلك من خلال التحوّل النوعي من الفهم الضيق لأطر مشاركتها في قضايا المجتمع والبيئة إلى الانفتاح الواسع والكبير على تغيير جذري في إدارة أعمالها للمسؤولية الاجتماعية يوميًا والمقاربة اجتماعيًا وبيئيًا لاستراتيجيات أعمالها، جنبًا إلى جنب مع الوعي التام أن الواجب الاقتصادي والوطني والإقليمي والعالمي لم يعد تقويم أدائه معتمدًا على الربحية في المقام الأول، وكذا لم تعد هذه الشركات والكيانات الاقتصادية الكبرى تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية وحدها؛ بعد ظهور مفاهيم نوعية حديثة تسهم في ابتكار بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتلاحقة في الجوانب الاقتصادية والإدارية والمتسارعة سيما المجالات التقنية في مختلف أنحاء العالم، من أبرزها: المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال ودمج أدواره محوريًا في عملية التنمية المستدامة، وهو ما أثبتته الأيام، وأكدته النجاحات التي حققتها الاقتصاديات المتقدمة؛ لذلك

أدرك قطاع الأعمال أنه غير معزول عن محيط مجتمعه وبيئته، أخذًا بعين الاعتبار ما أوصى به مجلس الأعمال العالمي من ركائز للتنمية المستدامة في الجانب الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة ضمن سياق واضح يؤكد أن المسؤولية الاجتماعية، هي الالتزام أخلاقيًا من قبل هذا القطاع للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الظروف المعيشية للمجتمع بأسره.

غير أن مفهومًا كـ(الاستدامة) أو (المسؤولية الاجتماعية) للشركات، قد لا يتوقف على الشأن الاقتصادي والبيئي والاجتماعي فحسب، إنما بإضافة ضوابط أكثر صرامة، مثل: مكافحة الفساد بكل أشكاله وألوانه، كأمر رئيس، ومواز لمعالجاتها السابقة في مفهوم مسؤولية قطاع الأعمال الاجتماعية: اقتصاديًا وإعلاميًا واجتماعيًا وأخلاقيًا، وفسادًا لمنظمات المجتمع غير الهادفة للربح بالإضافة إلى فساد الشركات وفساد السطو على جهود الآخرين المبدعين وسرقة أحلامهم، بالإضافة إلى فساد التسويق للحفاظ على البيئة للاستثمار بمشاريع تدمر البيئة وتلوث الشواطئ، وكذا فساد استغلال المناصب..إلخ. جنبًا إلى جنب مع التزام هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى، بالمعايير العالمية للمسؤولية الاجتماعية؛ وأن تتحمل في هذا الخصوص جزءًا من المسؤولية في محاربة الفساد كأولوية رئيسة ومطلقه ضمن برامجها في هذا الخصوص.

ومن الضوابط الجوهرية التي ترتبط بهذا النهج فيما يخص الموارد البشرية العاملة في إدارات المسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات، وهي قضية الاحترافية في انتخاب وانتقاء قيادات وحدات المسؤولية الاجتماعية بدقة متناهية؛ إذ ليس هينًا، أن يدير وحدات ومؤسسات تطوعية أشخاص غير مؤهلين في التخطيط التنموي، وغير متخصصين في منهجية إدارة

وبرامج تشكل جسورًا مع المنظمات غير الربحية؛ وأن تكون حريصة على ترسيخ قيمها في التحفيز؛ وتأطيرها في صُلب استراتيجيتها، بعيدًا عن المظهرية، وبرامج التسويق والعلاقات العامة والمشاركة؛ والإبداع؛ والإنجاز، برسالة صادقة، وخدمة إنسانية سامية؛ لأن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية يجدر به أن يبقى في إطار النوايا الإنسانية الحسنة، النابعة من الدوافع الإنسانية والأخلاقية، ويعبر في الوقت نفسه عن الأداء الجيد لهذه المؤسسات والشركات في علاقاتها المستدامة مع مجتمعاتها، بما يحقق في الأخير أهداف التنمية المستدامة.

المشاريع القائمة على أفضل الممارسات الخاضعة للتجربة والتقييم كمعيار مهم في جودة المشروعات التنموية؛ لأن مقياس عمل وحدات المسؤولية الاجتماعية، يبقى مرهونًا بالمخطط التنموي، ومدى نجاحه في صناعة فرص تنموية مستدامة. فكلما كانت صناعة الفرصة التطوعية بسيطة؛ كانت مخرجاتها بسيطة ودون المستوى، والعكس صحيح. ونظرًا لحاجة هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى المزيد من المبادرات الفاعلة لتفعيل برامجها للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، يظل عليها العمل من أجل إيجاد تنسيق وتعاون وتناغم بين جهودها

نحو مسكن صحي ومدن مستدامة

بقلم: الدكتور زكريا عبد القادر خنجي
مستشار وخبير تدريب في علم الإدارة والتنمية البشرية

مبدئيًا هكذا بكل بساطة ومن غير موارد فإن السكن والمسكن واحد من حقوق الإنسان، فقد أقره الله سبحانه وتعالى وكذلك أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم في عديد من الأحاديث النبوية، منها قوله صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ لِأَبْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ: بَيْتٌ يَسْكُنُهُ، وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَجِلْفُ الْخُبْزِ، وَالْمَاءِ». رواه الترمذي وقال: حديث صحيح، ثم أتت بعد ذلك كل المؤسسات الحقوقية لتؤكد هذا الحق.

ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة الكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠.

الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠.

توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠.

أفكار وأهداف سامية من أجل إنشاء مدن مستدامة، ولكن الحقيقة والمؤشرات تقول إنه لا توجد حتى الآن صورة واضحة أو حتى تعريف نظري واضح للمدن المستدامة، فقد وجدنا أن هناك العديد من الآراء المتباينة في عديد من المراجع، وإن كانت معظم تلك الآراء والأفكار تشير إلى أنه عندما تؤخذ المعايير البيئية في الاعتبار فإنه يمكن أن يطلق على تلك المدن مدن مستدامة، لذلك اختلط مفهوم هذه المدن بالمدن الخضراء والمدن البيئية التي ذكرت لأول مرة في عام ١٩٨٧ في كتاب المدن البيئية، والتي تعني بناء المدن من أجل مستقبل صحي، ولتقليل المدخلات المطلوبة من إنتاج الطاقة والمياه والمواد الغذائية، والنفايات من أجل توليد الطاقة، وتلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتلوث المياه، وما إلى ذلك.

وحتى لو أخذنا الفكرة من التعريف العام لمفهوم التنمية المستدامة والتي تعني أن نلبي احتياجات الحاضر من دون التضحية أو المساس بقدررة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، فإن هذا التعريف ربما لا يقترب كثيراً من مفهوم المدن المستدامة، لذلك فإن هذا يزيد من الغموض غموضاً، إذن كيف يمكن تنفيذ المدن لتصبح مستدامة ؟

وكيف يمكن أن تتحول منازلنا إلى منازل يمكن أن يطلق عليها منازل مستدامة ؟

وحتى نفهم المعنى العام للمدن المستدامة، فإننا سنحاول أن نبدأ مقالنا هذه المرة بالمقلوب، لذلك سنبدأ من النهاية ولنحدث عن المدن السبع - بحسب منظمة «وورلد واتش» المهتمة بأبحاث التنمية المستدامة - التي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال، ومن خلال استعراض تلك المدن - ربما - يمكننا أن نصل إلى المفهوم العام للمدن المستدامة، من هذه المدن:

مدينة ملبورن (أستراليا): استطاعت مدينة ملبورن الأسترالية الحفاظ على مناطق خضراء شاسعة في المدينة تبلغ مساحتها ٤٨٠ هكتاراً، وهي عبارة عن متنزهات يستفيد منها سكان المدينة. ونجحت إدارة المدينة أيضاً في تحويل ٤٦ هكتاراً من الشوارع ومواقف السيارات إلى مناطق خضراء بهدف تحسين النوعية البيئية للمدينة. وتطمح ملبورن إلى الزيادة في مساحات المناطق الخضراء لتصبح بمستوى ٢٠ متراً مربعاً لكل مواطن في المدينة.

مدينة شنغهاي (الصين): في مسارها السريع وتطورها الاقتصادي والسكاني تحتاج مدينة شنغهاي الصينية إلى بدائل في إنتاج الطاقة، خاصة أن الصين تشكل المستهلك الأكبر للطاقة في العالم وهو المسبب لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد وضعت شنغهاي خطة طموحة لزيادة الاعتماد على الطاقة البديلة لتصل إلى نحو ١٢٪ من مجموع الطاقة المستخدمة فيها، ويوجد في شنغهاي بالإضافة إلى ذلك أول مجمع في الصين لإنتاج الطاقة بالرياح.

مدينة فرايبورغ (ألمانيا): تتميز المدينة الجامعية فرايبورغ بشبكة مواصلات قريبة من السكان. ولا يحتاج الطلبة وسكان المدينة فيها إلى أكثر من ٣٠٠ متر ليجدوا موقف حافلات أو محطة قطار أو الترام للانتقال بين الشوارع ومناطق المدينة.

إذن يمكن القول إن الجانب الاقتصادي ليس ذا قيمة حينما نريد أن نصبح ضمن الدول أو المدن المستدامة.

لم تذهب المدن إلى التفكير في التنمية المستدامة بشموليتها، بل أخذت جانباً واحداً وحاولت أن تستفيد منه وتطوره، لتدخل ضمن المدن المستدامة.

معظم تلك المشاريع والمبادرات استفادت من الاعتبارات البيئية، فتم الأخذ بها في المقام الأول، ثم أخذت الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان. فيمكن أن نلاحظ أن هذه المدن اهتمت مثلاً بالطبيعة والمناطق الخضراء، وتوليد الطاقة وخاصة الطاقة البديلة، وبشبكة المواصلات داخل المدينة، أنظمة صارمة على المياه والاستفادة من مياه الأمطار، وتوفير فرص عمل، والاهتمام بالمشاريع الغذائية المحلية، ومن الملاحظ أيضاً أن كل المدن والعديد من الدول يمكنها أن تهتم بمثل هذه الأمور البسيطة ولكنها لم تهتم؛ لذلك خرجت من قائمة الدول أو المدن المستدامة.

هذه مدن قديمة أخذت على عاتقها أن تتحول إلى مدن مستدامة، ولم يمنعها قدمها أو المشاكل التي تعاني منها من السير قدماً نحو هذا الهدف، وعندما سعت للوصول إلى الاستدامة فإنها تخلصت - في المقام الأول - من مشكلة كانت تعاني منها، ومن ناحية أخرى استطاعت أن تضمن لها مقعداً في المدن المستدامة. فمن الطبيعي أن المدن الحديثة التي تبنى في هذه الدول ستراعي كل الاعتبارات حتى تتخلص من جل المشاكل التي تعاني منها مدن العالم الأخرى.

فلماذا عجزنا نحن أن نكون ضمن هذه المدن أو الدول ؟

إذن، ببساطة يمكننا أن نخرج بتعريف مبسط للمدن المستدامة، أنها «هي تلك المدن التي تبنى على مبدأ الأبعاد الثلاثة أو الأربعة للتنمية المستدامة، وهي: البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، بالإضافة إلى البعد

مدينة فانكوفر (كندا): توفر مدينة فانكوفر فرص عمل كثيرة في مجال الطاقة البديلة، كما تأخذ مبانيتها وناطحات سحابها عنصر البيئة بعين الاعتبار. وتدعم المدينة المشاريع الغذائية المحلية للنقص من حركة نقل المواد الغذائية بالمدينة. ووضعت المدينة خطة لجعل فانكوفر المدينة الأكثر حماية للبيئة في العالم بحلول عام ٢٠٢٠. وتتضمن الخطة دعم المشاريع المحافظة على البيئة في المدينة.

سنغافورة: تعد سنغافورة البلد الأول في العالم بالنظر إلى مشاريع تحلية المياه وهو ما يجعل المياه في وسط اهتماماتها في مجال التنمية المستدامة. أغلب مياه الأمطار في سنغافورة تُجمع وتُخزن وتُصبح قابلة للشرب بعد تحليتها وإعدادها، بالإضافة إلى ذلك تفرض سنغافورة نظام رقابة صارماً على نوعية المياه وعلى أنظمة مراقبة التلوث المائي.

مدينة بونة (الهند): تعد بونة واحدة من أسرع المدن نمواً في العالم، وكانت المدينة تعاني من أزمة في نظام المواصلات. وبعد تطبيق نظام نقل الركاب السريع بالحافلات، أصبحت المدينة رائدة في مجال النقل المنظم. تنتشر خطوط النقل الجديدة على مسافة ٣٠ كيلومتراً وتقل أكثر من ١٠٠ ألف شخص يومياً.

مدينة برشلونة (إسبانيا): تسعى برشلونة إلى تحسين علاقة سكان المدينة بالطبيعة وجعلها أكثر اتساقاً. المدينة هي أيضاً موطن لأكثر من ٢٠٠٠ نوع من النباتات و٢٨ نوعاً من الثدييات و١٨٤ نوعاً من الطيور، بالإضافة إلى العديد من الزواحف والأسماك.

يمكن أن نلاحظ من خلال استعراض هذه المدن السبع التي اعتبرت مدناً مستدامة الأمور التالية:

هناك مدن فقيرة ومدن غنية من بين تلك المدن، فمدينة مثل بونة لا تُعد من المدن الغنية مقارنة بمدينة فانكوفر الكندية،

المؤسسي والتكنولوجي، بحيث يجب ألا يطغى جانب على آخر، وتسير الأبعاد كلها جنباً إلى جنب».

وأعتقد أن هذا التعريف يحتاج نوعاً ما إلى بعض التفاسير، خاصة إن رغبتنا فعلاً في بناء المدن المستدامة، والتخلص من العديد من المشاكل التي نعاني منها وخاصة في موضوع السكن والمساكن التي تقوم الدولة بإنشائها وتأجيرها للمواطنين. لذلك فإننا نعتقد أن أسس التفكير في الاستدامة بأبعادها الثلاثة تكون كالتالي:

الاستدامة البيئية: تتحقق عندما يتم الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية الداعمة للمعيشة أو تعزيزها، وتقليل البصمة البيئية أو ما تعرف بالبصمة الكربونية بأكبر قدر ممكن، وإنتاج أقل كمية ممكنة من الملوثات، واستخدام الأراضي بكفاءة، وإعادة تدويرها أو تحويل النفايات إلى طاقة، بالإضافة إلى استخدام الأنواع البديلة للطاقة ومن ثم فإن إسهام المدينة في التغير المناخي سيكون في حده الأدنى.

الاستدامة الاجتماعية: تتحقق عندما يتحقق الحد الأدنى من الإقصاء الاجتماعي والحد الأعلى من العدالة، ليس ذلك فحسب بل هو نشاط متواصل يهدف إلى الارتقاء بنوعية حياة جميع فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل. هذا النشاط روح الجماعة والرعاية التعاونية الشاملة من قبل الأفراد والمؤسسات في المجتمع لمصلحة الدولة والمجتمع بأسره.

تتطلب الاستدامة الاجتماعية أن يصل أفراد المجتمع ككل إلى مرحلة يتقبلون فيها أوجه الاختلاف والنظر إليها على أنها موضع التميز والقوة التي تحرك النمو والرفاه للجميع. كما أنها عملية تستهدف توسيع خيارات الإنسان، وتتجاوز الدخل والنمو الاقتصادي، لتعمل على الازدهار والتفتح الكامل لقدراته. وتضع احتياجات الإنسان وطموحاته في صلب الاهتمامات والأنشطة التي تركز على الرجال والنساء على حدٍ سواء، وكذلك على الأجيال الحالية والمستقبلية. كما

يشمل هذا النهج مواضيع مثل: العدالة الاجتماعية، والعيش، والإنصاف في مجال الصحة، والتنمية المجتمعية، ورأس المال الاجتماعي، والدعم الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وحقوق العمال، وصنع المواليد، والمسؤولية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والقدرة على الصمود، والتكيف البشري.

الاستدامة الاقتصادية: تتحقق عندما يتم الحفاظ على مستوى ثابت من الإنفاق مقارنة بالاستهلاك بمرور الزمن، والتحول إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، بالإضافة إلى توليد فرص للتنمية وتوفير الأعمال للأفراد والجماعات إذ إننا نتحدث عن قدرة تلك المدن على إطعام نفسها بنفسها مع اعتماد ضئيل على المناطق المحيطة بها، وتقوي نفسها مع مصادر الطاقة المتجددة. مع مراعاة أن يؤخذ الجانب الاقتصادي لسكان المنطقة بحيث لا تستخدم في منازل هذه المدينة الموارد الغالية الثمن وفي المقابل لا تباع لهم أو تستأجر لهم بأسعار باهظة، وإنما تكون المنازل اجتماعية في مستوى يتناسب مع مستوى الدخل العام لأفراد المجتمع.

الاستدامة المؤسسية: وتتحقق عندما تتوافر المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس نمو الأبعاد الثلاثة في تلك المدن بصورة متساوية متوازنة، فتتوافر المنازل لكل محتاج إلى سكن بسعر لا يثقل كاهله، وكذلك توفير بعض المؤشرات التي تدل على أن تلك المنازل تتوافر فيها كل المعايير التي تسهم في رفاه المواطن وتحافظ على صحته، بحيث لا تكون ضيقة ومجرد منزل فقط، بل منزل مريح صحي.

هذه صورة عامة للمدن المستدامة، ولكن ما زلنا لم نتعرف

كيف تبنى المدينة المستدامة ؟

كيف تبنى المدن المستدامة ؟

لا نستطيع في هذا المقال أن نتحدث في كل تلك الأمور بإسهاب، وإنما هذا لا يمنع أن نتطرق إلى ملامح لبعض الأفكار التي

وجدناها في العديد من المراجع، مثل:

اختيار الموقع؛ دائماً وأبداً فإنه يجب أن ن فكر في موقع المدينة، وذلك من أجل التفكير المستقبلي، فلا نبني مدينة في منطقة ضيقة، وبالتالي نبني المنازل ضيقة، والشوارع ضيقة، والمنشآت ضيقة وكل ذلك بسبب أننا لم نختر الموقع المناسب، ليس ذلك فحسب، وإنما يجب أن ن فكر في الزيادة والكثافة السكانية المستقبلية ويجب أن نضعها في الاعتبار، وإلا فكيف ستكون المدن مستدامة؟

المواد الخام؛ فالمدن المستدامة يجب أن تبنى من مواد خاصة صديقة للبيئة، قليلة الكلفة، ومن مواد يسهل الوصول إليها ويفضل أن تكون من المواد الخام الموجودة في البلاد نفسها. أنظمة العزل الحراري؛ يجب أن تبنى تلك المدن من مواد خام تساعد بصورة كبيرة على حفظ الطاقة الحرارية في الشتاء، وتقوم بالتبريد في الصيف، وخاصة في مناطقنا الصحراوية الحارة، فخلافاً ذلك فإن المواطن سوف يضطر إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة من أجل التبريد.

التشجير؛ ومن الضروريات المهمة وجود سياج كبير من الأشجار حول المدينة، وذلك للتخفيف من وهج الشمس وكذلك صد الغبار، والتخفيف من درجة حرارة المدينة، وهذه الأشجار ستوفر بيئات جميلة وأراضي خصبة، ويفضل أن تُخلط تلك الأشجار التي تستخدم للظل ومصدات للغبار مع أشجار مثمرة، وخاصة الأشجار المحلية والنخيل وما شابه ذلك، عندئذ فهي تعطي العديد من الفوائد، بدلاً من الاكتفاء بفوائد قليلة محصورة.

الخدمات والتسهيلات؛ يفضل أن تتجز الخدمات العامة والتسهيلات كلها مع بناء المساكن والطرق والشوارع، فليس من المعقول أن بعد رصف الشوارع وبناء البيوت نتذكر أننا لم نعمل شبكة صرف صحي في المدينة، لذلك نضطر إلى تكسير الشوارع من جديد، أو نجد أنفسنا أن تلك الشوارع الرائعة

الجمال لا تصرف مياه الأمطار حتى إن كانت قليلة، فهل هذه تُعد مدناً مستدامة؟ لذلك نجد أنه من الحكمة أن تعمل الشوارع وترصف في صورتها النهائية مع المدينة نفسها وليس بعدها أو قبلها، فإن ذلك قد يسبب عناء للسكان، وخاصة إذا رُصفت الشوارع بعد نزول السكان، فإن ذلك يعني أن المواطنين سوف يعانون الأمرين من عدم وجود شوارع وطرق، فتصور مدينة مثل هذا كيف يمكن أن يعيش فيها الناس؟

الطاقة؛ في المدن المستدامة من الأفضل أن ن فكر في كيفية ونوعية الطاقة المستخدمة، فهل نولد الكهرباء من الشمس والطاقت البديلة المتجددة أم من حرق الغاز والبتروك؟ وربما يمكن أن نحرق النفايات التي تنتجها المدينة لتوليد الكهرباء، ولكن يجب أن نحذر فإن الحرق يجب أن يتم في بيئات محكمة. وبصورة عامة فإن ذلك يعني النظر في موضوع الطاقة والسعي للطاقة البديلة المتجددة وعدم الركون إلى الطاقة التقليدية. وهكذا يجب أن ن فكر في الكثير من الأمور، فبالإضافة إلى تلك الأمور التي ذكرناها، فإنه يجب أن نعيد التفكير في موضوع إعادة استخدام وتدوير النفايات، والقضايا المتعلقة بالصرف الصحي، بناء الحدائق كمتنفسات لسكان المدينة، تجنب الضوضاء والازدحام، ويجب التفكير في معدلات الخصوبة والكثافة السكانية المستقبلية، الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، والكثير من تلك الأمور التي تؤدي إلى تسهيل الحياة في هذه المدينة وليس إلى معاناة ومشاكل وما إلى ذلك.

إلا أن هذا لا يعني أبداً أن تخلو المدينة من الكراجات وورش العمل والمقاهي وما إلى ذلك من مرافق، إلا أن هذه المنشآت يجب ألا تتداخل وتخلط مع المنازل السكنية، فيمكن أن يكون لها أمكنة مخصصة، حيث يمكن للمواطن زيارتها في حالة الحاجة إليها.

المباني والمنازل المستدامة

نعتقد أنه من المهم عند التفكير في المدن المستدامة أن ن فكر

في المنازل وكيفية بنائها، فليس من الحكمة أن نفكر في شوارع المدينة ومنشأتها ونهمل المباني والعمارات التي سوف يسكن فيها الإنسان، فأساس التنمية هو الإنسان، ونحن نقوم ببناء المدن من أجل الإنسان، لذلك يجب أن نفكر في هذه المساكن وأن نعيد التفكير فيها بطريقة مستدامة، ولكن كيف؟ إن الذي سيفكر في بناء المدينة المستدامة نحسب أنه سوف يفكر في العديد من الأمور المادية التي تهتم ببناء المساكن المستدامة، فهو سوف يأخذ في الاعتبار جميع الأمور البيئية والحسية مثل كيفية تهوية المنازل وكيفية تسرب أشعة الشمس وبناء شبكة مجاري وما إلى ذلك، إلا أنه من المهم أن نفكر في أمرين آخرين، فالكثير من العاملين في هندسة المباني - ربما - لا يفكرون فيها على اعتبار أنهما غير مهمين، وهما: الجانب المتعلق بالصحة الجسدية والجانب المتعلق بالصحة النفسية، فكيف نأخذ هذين الموضوعين في الاعتبار؟

العمارة النفسية

يشير الموقع الإلكتروني (الباحثون المصريون) إلى أنه في الستينيات من القرن الماضي برز مفهوم (العمارة النفسية) وخاصة في بريطانيا، وهو مفهوم يعبر عن التعاون المشترك بين علماء النفس والمهندسين المعماريين أثناء تصميم المباني بمختلف استخداماتها لتحقيق الاحتياجات النفسية للمستخدمين. ويمكن تفكيك مصطلح العمارة النفسية إلى عنصريه الأساسيين وهما علم النفس والعمارة، حيث إنها المنطقة المشتركة بين علم النفس كعلم نظري والعمارة كعلم تطبيقي، إذ إن كل منهما من العلوم الإنسانية التي تتعامل مع السلوك الإنساني بشكل مباشر، وترتبط العمارة النفسية بعدة مصطلحات أهمها (علم فلسفة الجمال) و(الإدراك)؛ حيث إن إدراك المستخدمين للعناصر المعمارية هو ما يؤثر سلباً أو إيجاباً على الحالة النفسية لهم بل يتحكم في نمط تفكيرهم

فترات قد تطول لتؤثر على أسلوب حياتهم بشكل كبير. وفي محاولة لتطبيق أسس البحث العلمي والحصول على نتائج محسوسة قام العلماء بإجراء العديد من التجارب في هذا السياق نذكر منها:

في حوالي عام ٢٠٠٨ اكتشفت مجموعة من الباحثين البريطانيين وجود علاقة بين التصميمات المعمارية والناس، إذ لاحظوا ازدياد الأعراض الذهنية لدى مرضاهم بعد قضائهم ١٠ دقائق في السير في مدينة لندن، وتنبأوا بنتائج أسوأ إذا كان السير في ولاية فلوريدا مثلاً خلال ساعة الذروة. ولا يؤثر تصميم المدن فقط في عدد الكيلومترات التي نمشيها أو الوقت الذي نقضيه في السيارة، فهي تحدث أيضاً تغييرات في نظامنا الغذائي الذي يعتبر عموداً أساسياً في العادات الفارقة في الوقاية من الأمراض.

واليوم تُستخدم النظريات المعمارية في تصميم الفنادق والمتنزهات والمحلات التجارية؛ إذ يؤثر تصميمها على سلوك المشترين، وقد أوضح الباحث باوندستون من خلال تجربة أجريت في الولايات المتحدة لتحليل سلوكيات الناس في المحلات الكبرى، واستنتج من خلال مراقبة عدد كبير من المستهلكين أنهم في حالة التجول بالعربة من جهة اليمين إلى اليسار كانوا ينفقون بمعدل أكبر بنحو دولارين عن غيرهم ممن يقومون ببدء الجولة من اليسار إلى اليمين، ولهذا تم تصميم أغلب المحلات التجارية ليكون مدخلها إلى اليمين لبدء المستهلك جولته مع عقارب الساعة، ويحقق التجار ربحاً أكبر.

وفي مختبر مظلم في بيتربورج كان جوناثان إدوارد سولك يعمل لإيجاد علاج لشلل الأطفال، ظل تقدمه بطيئاً جداً إلى أن انتقل إلى دير إيطالي في أسيزي، حيث سادت أشكال مستديرة خضراء. ولم يمض وقت طویل حتى كان قد توصل إلى رؤية واضحة يصل بها إلى لقاح شلل الأطفال، وكان سالك مقتنعاً بأن «الإنارة» وتغيير

البيئة والهيكل المعماري هو ما نجح في تحفيز إبداعه.

وفي دراسة تأثير ارتفاع السقف على معالجة الدماغ للمعلومات، استنتج ماييرز ليفي الأستاذ في جامعة مينيسوتا من خلال تجربة أجراها عام ٢٠٠٧ أن السقف المرتفع يعزز التفكير الحر والأكثر مرونة مع الاتجاه نحو التجريد، بينما يساعد انخفاض السقف في التفكير المحدد الأكثر صلابة وملموساً. ووفقاً لمايرز، فإن القيود المادية التي يمكن أن يسببها السقف المنخفض تجعل الناس أكثر دقة وأكثر ميلاً إلى وجهة نظر واقعية. وما يتعلق بالسقف يمكن أن يتعلق بالغرف الضيقة، فالكثير من تلك الدراسات يشير بوضوح إلى أن سعة الغرف والمنازل والتهوية ودخول الشمس كلها ذات تأثير إيجابي أو سلبي على الحالة النفسية والجسدية للإنسان، فهل نفكر في إنشاء مدن ونعتقد أنها مستدامة وفي الوقت نفسه نبني منازل تلك المدن وغرفها بطريقة ضيقة يمكن أن تؤدي إلى اختناق الإنسان الساكن فيها، حيث إن تلك الغرف وتلك المنازل يصعب أن تستوعب الأثاث والبشر في آن واحد، ثم نقول نحن نسير نحو المدن المستدامة؟

وفي الختام

يقول الباحث عبدالرزاق سلام في بحثه الذي بعنوان (آفاق التنمية الإسكانية المستدامة في الدول العربية): «المسكن يأتي في الدرجة الثانية من أولويات الحياة بعد الغذاء، ويعتبر من القضايا الحساسة التي تستدعي الاهتمام والعناية، فلا يمكن لإنسان بدون سكن مريح أن يكون مستقراً فيزيولوجياً أو نفسياً، أو اجتماعياً، ولا أن يكون مبدعاً أو مفكراً أو منتجاً بالشكل الذي يكون عليه فيما لو تأمن له السكن المريح، وأن الذي لا يملك سقف سكن يعيش تحته بهدوء يعتبر نفسه وكأنه بدون وطن وتكون علاقته بوطنه ضعيفة طالما ليس له فيه ما يأويه بشكل إنساني، يقول المثل الروسي «البيت قلعة الإنسان»،

وبالتالي كلما كثرت القلاع في الوطن كان أكثر قوة وحصانة، وبالتالي يعتبر المسكن المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، ويمثل الدعامة الأساسية للسير الحسن لجميع القطاعات الأخرى ولو بطريقة غير مباشرة، وانعدام المسكن لدى الأفراد يولد إشكاليات سكنية تهدد مستقبل جميع القطاعات».

هذا الكلام عام وفيه الكثير من المطاطية، إلا أنه في مجمله صحيح، وخاصة عندما نتحدث في موضوع المدن المستدامة التي حتى الآن لم تظهر ولم تبد معالمها بالصورة التي نرغب في الوطن العربي، وإن كانت العديد من الدراسات طرحت الإطار العام لمثل هذه المدن إلا أنها ما زالت - كما نعتقد - نحتاج إلى المزيد من التوضيح. وإن كنا هنا لا نتحدث عن المفهوم الضيق للمدينة المستدامة والتي يمكن أن تشمل المسكن والبناء المادي وكيفية الحياة في تلك المساكن فحسب، وإنما نود أن تكون نظرتنا إلى الموضوع تغطي العديد من الجوانب حتى يكون مفهومنا للمدينة المستدامة تتحدث عن المسكن بجميع أبعاده، والخدمات المساعدة للعيش في هذه المدينة برفاه، والتسهيلات المقدمة سواء في الشوارع أو حتى في المسكن نفسه، وكل سبل الراحة وكل ما يحتاج إليه الإنسان ليعيش معيشة تكفل راحته وصحته الجسدية والنفسية.

وبحسب هذا المنظور الذي نصبو إليه، فإننا نعتقد أن المدينة المستدامة تتكون كما تتكون كل المدن، فهي تتكون من: منازل سكنية، منشآت بمختلف أنواعها مثل المدارس والملاعب والأندية والمحلات التجارية، والمصانع والمساجد، وكذلك المزارع والمصانع ومحطات توليد الطاقة، بالإضافة إلى الشوارع وكل محتويات المدن العادية، إلا أن في المدينة المستدامة نحتاج إلى التفكير الجدي في الكثير من الأمور وأخذ العديد من الاعتبارات والتفكير في أبعاد الاستدامة المختلفة حتى يمكن أن نطلق على هذه المدينة أو تلك مدينة مستدامة.

جوانب من المسؤولية في حياة النبي صلى الله عليه وسلم

بقلم: الدكتور عادل أحمد المرزوقي
نائب رئيس الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية

أن تبحث عن التمييز في حياة إنسان مسؤول، أول ما يتبادر إلى ذهنك هو حياة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم، لماذا؟ لأنه الإنسان الكامل، كرس حياته للآخرين، فأصبح منارة للمسلم وغير المسلم، فالمتأمل في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى أن هذه السيرة العطرة لم تدع تشريعا، أو مجالا أو خلقا أو تعاملًا إلا وقد تطرقت لها بأجمل وأحسن معان ممكن أن تطرأ على بال أي إنسان، لذلك اكتسب الحديث عن حياته حلاوة يذوقها القلب، فيستقي من هذا الإنسان الخلق والتعامل والأحكام والمسؤولية، من ذلك:

أنه ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لكم يكن إثماً، كما قالت السيدة عائشة رضي الله عنها، وهذا جانب عظيم من جوانب الرحمة في سيرته العطرة، بها من معاني الإنسانية المسؤولة ما فيها، لذلك قال صلى الله عليه وسلم: في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (يسرّوا ولا تعسّروا، وبشّروا ولا تنفروا) البخاري (٣/ ١١٠٤)، ومسلم (٣/ ١٣٥٩). وهذا فيه مبدأ اليسر والسهولة الذي يتماشى مع إنسانية المسلم، ويسر هذا الدين.

كذلك حسن محياه صلى الله عليه وسلم، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تحقرن من المعروف شيئاً، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق) مسلم ٢٦٢٦. فسحر الابتسامة في الوجوه له تأثير على القلوب، وأقرب الناس إلى القلب أكثرهم تبسماً، يقول عبد الله بن الحارث رضي الله عنه: (ما رأيت أحداً أكثر تبسماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه الترمذي وصححه الألباني، لذلك نجد أن الله فطر الخلق على محبة صاحب الوجه المشرق المبتسم.

ومن جوانب الرحمة المسؤولة عنده ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن رجلاً أفطر في شهر رمضان، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، فقال: إني لا أجد، فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر، فقال: (خذ هذا فتصدق به)، فقال: يا رسول الله، ما أحد أحوج مني، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت ثناياه، ثم قال: (كله). أخرجه مسلم (١١١١).

ومن تلك الجوانب الجانب الأسري، معاملته في أسرته، كزوج وكأب وقدوة للناس كافة، فقد أظهر حبه وإخلاصه لزوجاته، فتجده عند الشرب والأكل يتحبّب إليهن ويظهر حبه لهن، فيشرب من موضع فم إحداهن، وكان يخرج مع إحداهن ليلاً للتنزه والحديث، وكان يسامر زوجاته ويحادثهن ويضحك معهن ويسابقهن، وكان يقوم بأمور البيت وشؤون المنزل، عن الأسود قال: قلت لعائشة: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في أهله؟ قالت: كان في مهنة أهله، فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة. أخرجه البخاري (٣٥٧٦)، ومسلم (١٨٥٦).

كذلك من هديه صلى الله عليه وسلم في سيرته العطرة، نقل لنا إنسانيته مع الحيوان في توجيهه وتعامل مسؤول لم يعرف التاريخ فعل أحد مقارنة بما فعله هذا النبي الإنسان.. فرغم مسؤولياته الجسام إلا أنه لم تشغله تلك المسؤوليات عن الالتفات إلى إليها، ورعايتها والإحسان إليها والوصية بها، فهذا الكائن الذي خلقه الله تعالى له روح، يشعر بالجوع والعطش والخوف ويمرض كما يمرض الإنسان، فكان يقول: (اتقوا الله في هذه البهائم المعجمة، فاركبوها سالحةً وكلوها سالحةً) من حديث سهل بن سعد، وأخرجه أحمد وغيره. فهل هناك مسؤولية أكبر من هذه، هل هناك إنسان جمع كل هذه الخصال واستطاع أن يترجمها لنا قول وعملاً، فهنا تكمن العظمة ويكمن الكمال والرحمة والقيم التي ينشدها كل إنسان وكل مجتمع، ويهتدي بهديه كل محب للنبي صلى الله عليه وسلم، (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق).



تقوم فكرة البرنامج على إصدار كتب متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية باللغة العربية، وذلك للعمل على تطوير الفكر التنموي المستدام للمجتمعات العربية، بغرض المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البرامج العلمية الفاعلة والمؤثرة. ويتضمن مقالات علمية رصينة، تكون مرجعا للباحثين، وأصحاب العلاقة من القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمعية

www.regionalcsr.com - Email: info@regionalcsr.com

@RegionalCSR

